

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

تخصص: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة

1983/08/28 بالمدية – الجزائر-

للتواصل وطلب المذكرات

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

فيس بوك: http://www.facebook.com/benaissa.inf

اشترك بقيمة رمزية معنا لنشر العلم ((قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ)) [سبأ : 39]

حساب جاري:

CC 76650 81 CLE 51

M.KERMEZLI BENAISSA

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن نتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2013

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة
دراسة إحصائية مقارنة:
الجزائر، تونس، المغرب
من سنة 1993 إلى سنة 2007.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: سبر آراء و تحقيقات اقتصادية

من إعداد الطالب: *أحمد قديد*

تحت إشراف الأستاذ: *الدكتور: علي رعاد*

لجنة المناقشة:

مصار منصف..........رئيسا.

علي رعاد..............مقررا.

لعلالي علاوة..........عضوا.

فارس فضيل...........عضوا.

لاغا حسينة.........عضوا.

السنة الجامعية 2010/2009


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أحمد الله سبحانه وتعالى و أشكره بأن وفقني لإنجاز و لإتمام هذا العمل المتواضع، الذي هو ثمرة جهد متواصل.

يسعدني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان و الامتنان للأستاذ الفاضل" علي رعاد " الذي لم يبخل علي بنصائحه ودعمه، فما لقيت منه من رحابة صدر و مساعدة حفزني على بذل جهد أكبر، آملا أن يكون هذا العمل في المستوى المطلوب.

كما أتقدم بجميل الشكر للعائلة الكريمة على دعمها المعنوي الكبير.

فالشكر كل الشكر لكل هؤلاء و كل الذين ساعدوني و لو بكلمة طيبة .

إهداء

إلى أبر الناس بصحبتي

إلى اللذين تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهما و أقف عاجزا عن رد جميلهما،

ومثلي الأعلى في الحياة أمي و أبي حفظهما الله.

إلى أخواتي و إخوتي أهدي هذا العمل المتواضع.

كما أهديه إلى كل أفراد العائلة بدون استثناء، وكل الأصدقاء و الزملاء.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

فهرس الجداول

و

الأشكال

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المقدمة

العامة

لقد أصبحت البطالة في العصر الحالي من أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات مختلف دول العالم، إذ هناك حسب آخر الإحصائيات ما يقارب مليار عاطل عن العمل في العالم، حيث يبـــدو أن البطالة دخلت مرحلة جديدة و ذلك منذ الحرب العالمية الثانية، فبعدما كانت البطالة تعتبر في البلدان المتقدمة جزء من الدورة الاقتصادية تظهر بظهور الركود الاقتصادي و تختفي مع مرحلة الانتعـــاش، أصبحت الآن مشكلة هيكلية تنخر اقتصاديات كل البلدان بما فيها البلدان المتقدمة، فبالرغم من تحقيـــق هذه الأخيرة للنمو و الانتعاش الاقتصادي إلا أن مشكلة البطالة عندها ما زالت تتفاقم عاما بعد الآخر.

أما في البلدان النامية فقد تفاقمت ظاهرة البطالة و بشكل رهيب، و هذا أمام عجز هذه البلدان في الحد منها، نظرا لأن علاج أزمة البطالة فيها يتميز بالصعوبة و التعقيد مقارنة بنظيرتها المتقدمة، و هذا نتيجة فشل جهود التنمية و تفاقم الديون الخارجية و شح مصادر التمويل الداخلية اللازمة للتنمية في هذه البلدان، و سعيا منها في مواجهة مشكلة شح مصادر التمويل الداخلية اللازمة لعملية التنمية و التي ستؤثر بشكل إيجابي في معدلات التوظيف تسعى الدول النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي لأنه أثبت مرونته خلال الأزمات المالية مقارنة بالتدفقات الأخرى، و لهذا تقوم الدول النامية بتوفير المناخ المناسب لهذا الاستثمار من خلال سن قوانين و سياسات مشجعة للمستثمرين و الاستثمار، و لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الاستثمار يعود بالفائدة على الدول المضيفة، و منها القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها و إيجاد فرص جديدة و متزايدة للعمل، بالإضافة إلى كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب، فإن عليها أن تقيم تأثيره المحتمل بعناية و واقعية، حيث يلاحظ أن الأثر الذي ينتجه الاستثمار الأجنبي

المباشر على البطالة يتفاوت بشكل ملحوظ من دولة إلى أخرى بحسب الأسلوب الذي ينتهجه الاستثمار المباشر للدخول في اقتصاديات تلك الدول.

و نجد البلدان العربية و كغيرها من البلدان النامية تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في تحقيق العوائد المرجوة منه، و خاصة فيما يتعلق بتأثيره على مستويات العمالة في هذه البلدان، و من بين الدول العربية نجد بلدان المغرب العربي و التي على رأسها كل من الجزائر و تونس و المغرب التي سعت و مازالت تسعى لتهيئة البيئة المناسبة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية و ذلك بغية استقطاب أكبر حجم من تدفقات هذه الاستثمارات لكل دولة من هذه الدول الثلاثة، و ذلك بغرض إضافة عامل إلى كل العوامل التي صاغتها و السياسات التي تبنتها هذه الدول لاحتواء ظاهرة البطالة والتخفيف من معدلاتها.

أولا: أهمية البحث

تدعو الضرورة في البداية إلى الإحاطة بالأهمية العلمية، و الفائدة العملية من القيام بهذا البحث، حيث تبرز أهميته ضمن المجالات التالية:

1-يمكن لهذا البحث أن يساهم في زيادة الاهتمام العلمي بالاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره محدد أساسي لحجم البطالة، علاوة على إمكانية تدعيم الباحثين و المهتمين بمقاربة تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالبطالة.

2- يعتبر هذا البحث مساهمة علمية في معرفة ما مدى التباين والاختلاف الموجود لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب.

3- بسبب العولمة و بسبب التطورات التكنولوجية، يجب أن تكون الدول في الوقت الحاضر أكثر قدرة على المنافسة، وممكن لهذا النوع من البحوث أن يساهم في دفع المهتمين إلى المطالبة و المساهمة في البناء بشكل أسرع و أفضل لاقتصاديات الدول النامية من أجل القضاء على ظاهرة البطالة.

ثانيا: أهداف البحث

أسعى من خلال قيامي بهذه الدراسة العلمية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1- محاولة استقراء و بعمق علمي وتأصيل منهجي منظم لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة.

2- محاولة اقتراح مقاربة نظرية تفترض أن التخفيف من معدلات البطالة مرتبط بشكل ما بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول المضيفة له.

3- محاولة التأكيد على الدور المتنامي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد العوامل المؤثرة في البطالة و ذلك من خلال إيجادها لفرص عمل جديدة، و كذلك تحليل المنافع المحتملة للدولة من خلال استضافتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا: مبررات اختيار موضوع البحث

إن دراسة أي موضوع و اختياره يكون نتيجة أسباب و دوافع أدت إلى التطرق إلى هذا الموضوع و التي من أهمها:

1- اقتناعي بأن البطالة مشكلة تواجهها مختلف الدول، خاصة النامية منها، نظرا لكونها تتعلق بالعنصر الأهم من عناصر الإنتاج.

2- ازدياد الحاجة إلى القضاء على مشكلة البطالة، في إطار التوجهات العالمية الجديدة، بحيث تسمح بمواجهة تحديات العصر، وهذا ما يشجع الباحثين لدراسة مختلف النظريات المفسرة للبطالة و أسبابها، وآثارها المتوقعة على المجال الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الأمني.

3- اعتقادي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر على معدلات البطالة، لذا وجب الاهتمام به و توفير المناخ المناسب له، ومحاولة مواكبة الاقتصاديات المحلية للتغييرات السريعة و المستمرة التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أعتقد أن البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ستؤثر على معدلات البطالة في الدولة المضيفة.

4- معاناة الكثير من الدول اليوم، خاصة تلك التي تنتمي إلى الدول النامية و منها الجزائر و تونس و المغرب من ارتفاع مستوى البطالة، نظرا للكثير من الأسباب الإدارية و التنظيمية و التكوينية و غيرها، والتي تعود غالبا إلى الإهمال و عدم توفر إدارة فعالة تهتم بالأفراد، وتفضيل الاستثمار في الموارد المالية و التكنولوجية على حساب الموارد البشرية، وهذا ما أدى إلى فشل تلك الدول في تحقيق أهدافها، وعجزها عن الاندماج في الاقتصاد العالمي المبني على إنتاجية القوة العقلية و المهارات البشرية و الكفاءات المعرفية.

5- الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث، نتيجة قلة الدراسات النظرية و الميدانية التي تناولت إشكالية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في المغرب العربي، وبهذا البحث يمكن إتاحة مقاربات إحصائية بسيطة، يمكن لباحثين آخرين اختبار مدى صحتها و نجاعتها.

رابعا: إشكالية البحث

بعد الإطلاع على إطار هذا البحث، و أهمية القيام به، والتعرف على الأهداف التي أسعى للوصول إليها، بالإضافة إلى المبررات و الدوافع التي كانت وراء تحمل مشاق و مسالك البحث العلمي، أصل إلى طرح إشكالية بحثي التي أحاول تناولها وفق سياق نظري و تطبيقي تحليلي من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

" ما هو الاختلاف الموجود في واقع البطالة و واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساهمة هذه الأخيرة في التخفيف من البطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب"؟.

و لمعالجة و تحليل هذه الإشكالية، و بغية الوصول إلى إطار علمي يمكن من بلورة إطار نظري فكري و تطبيقي حول مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من مشكلة البطالة، أقوم بطرح و الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو الإطار العام للبطالة، مفهومها، أنواعها، كيفية قياس حجمها، فيما تتمثل النظريات المفسرة للبطالة، ما هي آثارها على مختلف الأبعاد، و فيما تكمن طرق معالجتها و الحد منها؟.

2- ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله، ما هي محدداته و الجدوى منه و عوامل جذبه و معوقاته، و ما هي آثار الاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة له؟.

3- هل هناك فرق بين معدلات البطالة وسياسات الحد منها و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و البيئة الاستثمارية في كل من الجزائر و تونس و المغرب؟.

4- هل هناك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب، و ما نوع هذا التأثير و هل هذا التأثير مختلف بين الدول الثلاثة؟.

خامسا: فرضيات البحث

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار صحة مجموعة من الفرضيات هي:

1- تعتبر البطالة مشكلة تسعى الدول للحد منها ومعالجتها، لها أنواعها المختلفة، ولكل نوع خصائصه المعينة، يتم قياسها بمعدلات خاصة، و لكل من المدارس التقليدية و الحديثة تفسيرها الخاص للبطالة، و للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ظاهر للحد من تفاقمها.

2- للاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه الخاص الذي يختلف عن غير المباشر، و له أشكال مختلفة بحسب عدة اعتبارات، و تسعى الدول لجلبه لدوافع معينة، و له آثار إيجابية و سلبية على الدول المضيفة له.

3- كل من الجزائر و تونس و المغرب تعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتوفير المناخ الاستثماري المناسب، وذلك بالتقليل من الحواجز الضريبية و الجمركية، آملة في إيجاد مناصب عمل دائمة لمجمل الأفراد العاطلين، و تسعى كذلك إلى الخفض من معدلات البطالة عن طريق سياسات التشغيل المختلفة.

4- هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في كل من الجزائر تونس و المغرب و هذا التأثير مختلف بين الدول الثلاثة.

سادسا: المنهج المستخدم

و قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية المطروحة، وقصد فهم أدق و أفضل، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في تحديد ماهية البطالة، بالإضافة إلى وصف و تحليل مختلف النظريات التي تناولت البطالة في الفكر الاقتصادي.

كما استخدمته في وصف و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك في معرفة النتائج المترتبة عنه، كما استعملته في تحليل الوضع العام للبطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب و الظروف التي أدت لظهورها.

و تم استخدام بعض الأساليب و الطرق الإحصائية و الكمية و البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS

وهذا قصد التعمق في الدراسة من خلال جمع المعلومات و البيانات عن الوضع الراهن في كل من الجزائر و تونس و المغرب، و ذلك للوقوف على التباينات الموجودة بين هذه الدول في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة، و للوقوف كذلك على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في هذه الدول الثلاثة و هل هو مختلف أم لا.

سابعا : مجال و حدود الدراسة

بهدف الاقتراب من الموضوعية و الوصول إلى استنتاجات منطقية، تقتضي منهجية البحث وضع حدود للإشكالية، من أجل التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة المزدوجة(النظرية، و التطبيقية)، و لتحقيق ذلك قمت بانجاز هذا البحث ضمن الحدود و المجالات التالية:

1-المجال الزمني:

إن الاقتصاد العالمي يشهد تغيرات و تطورات عديدة في الآونة الأخيرة، جعلت الدول تفكر في تقنيات و تجديدات تسمح لها بالتكيف و التأقلم مع كل هذه التحولات من أجل القضاء على البطالة التي أصبحت ظاهرة تعاني منها مختلف الدول، وهذا ما يتوافق وسياق التحليل في بحثي في مجاله الزمني، حيث انصبت هذه الدراسة على تحليل و مقارنة معدلات البطالة و حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و تأثيره على البطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2007.

2-المجال النظري:

إن البحث يصنف ضمن البحوث النظرية التي تهدف إلى اكتساب معارف لها علاقة بالبطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المقدمة، واختبار الفرضيات من أجل التأكيد على أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على معدلات البطالة.

3- المجال المفاهيمي:

تم التطرق في هذا البحث إلى مفاهيم عديدة كالبطالة ، الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات المتعددة الجنسيات، و التي تم توظيفها بحسب المضمون و متطلبات البحث، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة.

ثامنا: هيكل البحث و مشتملاته:

لقد قسمت هذا البحث إلى ثلاث فصول أساسية، تشكل في مجملها الإجابة على الإشكالية المطروحة حول الاختلاف الموجود في واقع البطالة و واقع الاستثمارات الأجنبية و مساهمة هذه الأخيرة في التخفيف من البطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب.

حيث يشمل الفصل الأول من هذا البحث، ثلاث مباحث تهتم بتعريف البطالة، أنواعها، كيفية قياسها، وإبراز مختلف النظريات التي تناولت البطالة، والأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية لها، والطرق الموصوفة لمعالجتها.

أما الفصل الثاني فيتناول الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد جزأت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول و الذي تطرقت فيه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه و أشكاله، خصائصه و مخاطره و ما يتميز به عن غيره من الاستثمارات، و علاقته بالشركات المتعددة الجنسيات.

و في المبحث الثاني تكلمت عن نظريات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافع تصديره و استقباله و عوامل جذبه و معوقاته.

أما المبحث الثالث فتناولت فيه تطور الاستثمار الأجنبي(اتجاهاته و مصادره) و آثاره السلبية و الإيجابية على الدول المضيفة له.

و لتدعيم فصلينا النظريين السابقين، تم اعتماد فصل ثالث تطبيقي، يتناول ما تم التطرق إليه نظريا و تجسيده عبر دراسة إحصائية مقارنة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر و تونس و المغرب، وذلك من خلال ثلاث مباحث:

في المبحث الأول تعرضت لواقع البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس و المغرب.

أما في المبحث الثاني فقمت بتحليل تباينات البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس و المغرب.

و في المبحث الثالث حاولت بناء نموذج بسيط لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر و تونس و المغرب و مقارنة هذه النماذج الثلاثة.

و ختمت البحث بخاتمة بيَّنت فيها أهم النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة، ثم ذيلت بحثي بقائمة لأهم المصادر و المراجع المعتمدة خلال هذا البحث، ثم قائمة بالملاحق المستعملة في البحث.

الفصل الأول

البطالة

تمهيد

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، و من المصطلحات الشائع استخدامها منذ القدم، وعلى الرغم من أننا ندرك طبيعتها وأسبابها ومدى انعكاسها على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي في الحاضر و المستقبل إلا أن ذلك لا ينفي وجودها، ولا يقلل من شأنها أو يخفف من خطورتها ، بل على العكس من ذلك يزيد من أهميتها، وتكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة ومعدلها في آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السلبية، لذلك يعد التقليل من حجمها و معدلها هدف اقتصادي و اجتماعي و سياسي للمخططين و واضعي السياسات الاقتصادية في أي مجتمع.

على ضوء ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، من خلالها نتعرف على مفهوم البطالة و أنواعها و كيفية قياسها في المبحث الأول، ثم مختلف النظريات المفسرة للبطالة في المبحث الثاني، ثم نتطرق لآثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية و كيفية معالجة أو الحد من هذه الظاهرة في المبحث الثالث.

المبحث الأول: ماهية البطالة

إن العمل متاح وموجود و الفرص مهيأة لكل فرد، ما عليه إلا أن يسعى و يبحث، ومن الصعوبة أن نتخيل أن هناك أشخاص سعداء بدون عمل فالعمل يجلب معه للفرد العامل الشعور بالفائدة للآخرين، و بالعكس من ذلك فعدم العمل و البطالة يجعل الفرد يحس باليأس و السلبية في المجتمع ولهذا يحتل مفهوم البطالة حيزا في عدد من الفروع المعرفية.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وتاريخها

أولا- مفهوم البطالة:

اختلفت التعاريف الخاصة بالبطالة باختلاف المنظور الذي ترى به، فمن الناحية اللغوية فهي تعني "التعطل و التفرغ من العمل"[1]، أما المنظور الاقتصادي للبطالة فيهتم بإلقاء الضوء على أشكالها و أنواعها و أسبابها و المفاهيم المتعلقة بالقضية، أما المنظور الاجتماعي للبطالة فإنه يتناولها باعتبارها ظاهرة من الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تحدث بالمجتمع كمحصلة لوجودها و من هذه الآثار الجرائم و الانحراف و غيرها من الآثار المقترنة بالبطالة، أما من منظور الشريعة الإسلامية فلقد حث الإسلام على الكسب و نهى عن البطالة، ووفقا للمفهوم الإسلامي للبطالة فإن الأفراد الذين لديهم المؤهلات و لا يجدون فرصا للعمل ، ولا يملكون الإمكانيات اللازمة ينطون ضمن نطاق البطالة وبالتالي يكفلهم المجتمع المسلم ، وفقا للأحكام التي حددتها الشريعة الإسلامية سواء في باب الصدقات أم في غيره ، وهذا ما يسمح لهم من اكتساب فرص عمل مناسبة.

و أما نحن فنهتم بالمنظور الاقتصادي، و لقد تعددت وفق هذا المنظور التعاريف الخاصة بالبطالة، حيث هناك اختلاف بين الاقتصاديين في تحديد مفهومها، فيرى البعض أنها" حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته و قدراته و ذلك نظرا لحالة سوق العمل و يستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة".[2]

و يرى بعضهم الآخر أن البطالة" تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين و بين فرص العمل المتاحة، تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل و رغبتها فيه، ومرد ذلك كله، إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية و قدرتها في الاقتصاد القومي".[3]

1ـــ معجم لغوي، **منجد الطلاب**،(دار المشرق ، بيروت، 1986) ، ص36.

2- محمد علاء الدين عبد القادر،**البطالة**، (الإسكندرية، منشأة المعارف،2003) ، ص1.

3 - علي عبد الوهاب نجا **مشكلة البطالة، دراسة تحليلية،تطبيقية**،(الإسكندرية، الدار الجامعية،2005)، ص1.

و هناك فئة ثالثة من الاقتصاديين تعرف البطالة بأنها" الجزء من القوى العاملة الذي ليس له عمل لكنه متواجد للبحث عن وظيفة"[1].

و يمكن التفرقة بصفة عامة بين مفهومين للبطالة هما:" المفهوم الرسمي و المفهوم العلمي".[2]

1)– 1– <u>المفهوم الرسمي للبطالة</u>: بالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة، إن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، و مؤهلين له، بالنوع و المستوى المطلوبين، و راغبين فيه، و باحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

و يلاحظ أن التعريف السابق للبطالة متفق عليه دوليا، و يقتضي أن تتوافر معا المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلا عن العمل خلال فترة البحث:

1ـ أن يكون الفرد بدون عمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذي تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، وهذا السن يختلف من دولة إلى أخرى، ولا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

2ـ أن يكون الفرد متاحا للعمل: و يتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل و مستعدون له بأجر أو لحاسبهم الخاص خلال فترة البحث، وبالتالي فإنه وفقا لهذا المعيار يكون الفرد قادرا و مستعدا للعمل إذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل السائد خلال فترة البحث، ومن ثم، يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل، كما أن هذا المعيار يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسئوليات العائلية، وما إلى ذلك، كما أن حجم البطالة يتحدد خلال فترة البحث سواء أكانت يوما أو أسبوعا أم شهرا، ويمكن أن تطول فترة البحث هذه بعض الشيء بسبب بعض المعوقات التي قد تمنع الأفراد من الموافقة مباشرة على أي عمل يعرض عليهم.

3 ـ أما المعيار الثالث فيقوم على كون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، فإنه و وفقا لهذا المعيار يجب أن يتخذ العاطلون الخطوات اللازمة و الجادة للحصول على عمل خلال فترة البحث.

و يمكن أن نستخلص من هذه المعايير الثلاثة أن بعضها خاص بالعمل بأجر ، و الآخر يتعلق بالعمل الخاص، ذلك أن كليهما يعد عملا، و أن طبيعة العمل لا دخل لها في تحديد حجم البطالة، أما بالنسبة للفترة المحددة للبحث عن عمل، فهي ليست قاصرة على فترة البحث المحددة فقط، بل قد تمتد

1– زينب صالح الأشوح ،**الاطراد و البيئة و مداواة البطالة**،(القاهرة، دار غريب، 2003)، ص76.

2– علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص2ـ9، بتصرف.

لتغطي الفترة السابقة على إجراءات البحث، و يبقى الهدف من تحديد المعايير الثلاثة سالفة الذكر هو محاولة تقديم تعريف محدد وأكثر شمولا للبطالة.

لكن هناك بعض الانتقادات التي وجهت إلى المفهوم الرسمي للبطالة تتمثل أهمها في الآتي:

- إن الفرد يعد عامل و لو كان ذلك لمدة ساعة مثله مثل الذي يعمل ثماني ساعات يوميا، فهذا التعريف لا يأخذ في حسبانه كلا من البطالة المقنعة و البطالة الجزئية.
- إن الفرد الذي يعمل و ينتج قيمة قليلة يحسب في تعداد العاملين مثله مثل الفرد الذي يعمل و ينتج قيمة كبيرة، و منه فهذا التعريف لا يربط بين العمل و الإنتاجية.
- لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل، وبالتالي فإنه يهمل قطاعا كبيرا من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل.
- يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.

1)- 2- المفهوم العلمي للبطالة: تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان ممكن الوصول إليه، ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

1- يتمثل البعد الأول في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، و ذلك في حالتي البطالة السافرة و البطالة الجزئية.

2- يتمثل البعد الثاني في الاستخدام غير الأمثل للقوى العاملة ، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم، فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها.

ثانيا- تاريخ البطالة[1]:

مرت الإنسانية بعقود كثيرة ومن خلالها بدأ نوع من البطالة العفوية، والتي ظهرت على شكل قلة العمل وكثرة الراحة كما كانت في العصور القديمة حيث كانت هذه البطالة العفوية تحدث بعد حصول الإنسان البدائي على الغذاء والنار ويظل هذا الإنسان في فترة ركود بعد ذلك لحين ما تتبلور لديه أفكار جديدة في كيفية استغلال الطبيعة والتأثير عليها وتسخيرها لخدمته وهذه حالة طبيعية في حياة الإنسان القديم.

ولكن البطالة بمفهومها الحالي ظهرت بعد ظهور طبقة البرجوازيين مع الطبقة الإقطاعية وتشجيع أبنائهم للتفرغ للعلم والاختراعات الذي انتفع بها البرجوازيون فيما بعد لزيادة إنتاجهم ومضاعفة

1-عبد الرزاق محمد صالح،**ظاهرة العولمة و تأثيرها على البطالة في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير،**الأكاديمية** العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة و الاقتصاد،2008،ص ص 69، 70.

أرباحهم، ومن هنا أصبح هاجس الربح هو المحرك لهذه الطبقة لزيادة رؤوس أموالهم، ويوما بعد آخر تزداد هذه الطبقة ثراءً بزيادة أرباحهم ليقوموا بادخار جزء منه يضاف إلى رأس المال الذي بدأ يتراكم ليعيدوا استثماره في مجال آخر أو توسيع أعمالهم مما أدى إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج و تراكمها بأيدي هذه الطبقة، في حين تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض لأنها لا تستطيع الادخار ولا تملك من عناصر الإنتاج شيئا.

ومع توسع النشاط الاقتصادي للطبقة البرجوازية التي زادت فعاليتها ضمن النظام الرأسمالي ازدادت أرباح المنتجين مما أدى إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية من معدات ومصانع وآلات بكميات هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها زيادة مماثلة في دخول الطبقة العاملة ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية باعتبار هذه الطبقة هي طبقة منتجة ومستهلكة في آن واحد، مما يؤدي إلى حدوث تكدس في المنتجات، فيتجه عند ذلك رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة وبالتالي ظهرت البطالة.

ونتيجة هذا الجشع البرجوازي المتأتي من منابع الفكر الرأسمالي الذي يعتبر العامل آلة صماء يستغني عنها متى شاء تفشت ظاهرة البطالة و استفحلت و بلغت مستويات كبيرة.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة وردت في النظريات و الدراسات المختلفة، كما ظهرت أنواع مستحدثة منها نتيجة التغييرات المعاصرة، تختلف حسب طبيعة النظر إليها ، لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية أو المهنية فقط، بل قد ينظر إليها من خلال الدورة الاقتصادية، أو ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة، أو من خلال التغييرات التي تحدث في الاقتصاد الوطني و على هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من البطالة، يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة، هما البطالة السافرة و البطالة المقنعة.

و فيما يلي سنتطرق إلى كل واحدة على حدة :[1]

---

1 ـــ يمكن الرجوع إلى:

ـــ خالد محمد زواوي، **البطالة في الوطن العربي**،(القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004)، ص ص 19، 21.

ـــ زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 32.

ـــ محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص3،5.

ـــ نعمة الله نجيب ابراهيم ، **نظرية اقتصاد العمل**،(الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997)، ص ص167،168.

ـــ رونالد إيرنبج، روبرت سميث، **اقتصاديات العمل**،(الرياض، دار المريخ، 2004) ،ص،ص577،602.

أولا- البطالة السافرة:

هناك من يطلق عليها كذلك البطالة الصريحة أو المفتوحة، و التي يقصد بها وجود أفراد قادرين على العمل و مستعدين لذلك، ولا يشغلون أية وظائف، و لا توجد أي فرص لتشغيلهم داخل المؤسسات، حيث يكون وقت العمل لديهم صفرا، وإنتاجيتهم صفرا.

إن البطالة السافرة أكثر أنواع البطالة شيوعا، و هي البطالة التي ينصرف إليها الذهن عندما يثار موضوع البطالة، فهي تمثل الصورة الواضحة للبطالة، و النمط المألوف لها، و يستبعد من البطالة السافرة الفئات التالية من المجتمع و المتمثلة في كل من الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الحد الأدنى للعمل، و الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن الحد الأعلى للعمل، و العاجزين كليا عن العمل، و الأشخاص الذين يتأخر دخولهم لسوق العمل مثل الطلبة و المرضى والسجناء، كذلك يستبعد الأجانب و الغرباء.

و يمكن التمييز بين نوعين من البطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية.

1)- 1- البطالة الإجبارية: تعتبر مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي، وهي مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، حيث يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه بالأجر السائد في السوق، ويبحثون عنه و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم، أي أنه لا يوجد توازن بين قوة العمل المتاحة و بين فرص العمل، و تحدث عادة نتيجة لتدني الطلب الفعال، و يمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، و ذلك وفقا للأسباب المؤدية إلى كل منها وهي:

1)-1- 1- البطالة الاحتكاكية: تنشأ هذه البطالة نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، وهي عبارة عن عجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح، و هي عبارة عن وجود أفراد قادرين على العمل و يبحثون عنه للمرة الأولى فيكونون في حالة بطالة، و ذلك بسبب عنصر الزمن الذي يتطلب تحويل الخريجين من المدارس و الجامعات، أو الأفراد الذين يبحثون عن وظيفة مناسبة أو عن وظيفة أفضل من السابقة عليها، مع العلم بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم و أعمارهم و مهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف و أماكن تواجدها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المؤسسات الخاصة بهم.

تتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها و مهما اختلفت طبيعتها، و ذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، و لأن البحث عن العمل و البحث عن العمال عادة ما يأخذ وقتا، وفي كل فترة زمنية هناك

بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل، وبعضهم من يرحل عنه فضلا عن وجود بعض التقلبات في النشاط الاقتصادي، وما يترتب عنها من نقص أو زيادة في الطلب على العمل و نقص و زيادة عرض العمل، و يأخذ ذلك كله وقتا لشغل الوظائف من طرف العمال العاطلين، بالإضافة إلى ذلك العمال الذين يريدون في أي لحظة زمنية الانتقال من عمل إلى آخر و ذلك رغبة في تحقيق ما هو أفضل، أما حجم البطالة الاحتكاكية فيختلف من اقتصاد لآخر وفقا لطبيعة الأفراد و ميولهم إلى المخاطرة بترك أعمالهم للالتحاق بأعمال أخرى ذات مزايا أكثر، أو تفضيل الاستقرار في العمل و ضمان دخل ثابت، وكذلك وفقا للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد، حيث أنه كلما كان الاقتصاد أكثر ميلا للتغيير و التطور المستمر، توافرت فيه إمكانية إيجاد مجالات جديدة للعمل تتضمن مزايا تشجع الأفراد على ترك أعمالهم.

والبطالة الاحتكاكية ستكون موجودة بنسب قليلة حتى في حالة تساوي الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه في ظل مستوى معين من الأجور.

و يمكن التمييز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية هما: البطالة أثناء فترة البحث عن العمل و بطالة فترة الانتظار، أما البطالة أثناء فترة البحث عن العمل فإنها تنشأ من الطرفين العمال و أصحاب العمل، بسبب عدم تجانس عنصر العمل و الوظائف بدرجة كبيرة، حيث يختلف الأفراد من حيث الدوافع و القدرات حتى و لو كانوا على نفس مستوى التعليم و التدريب و الخبرة ، و عدم التجانس هذا يؤدي إلى اختلاف الأجور و اختلاف فرص الترقي، وكذلك اختلاف شروط العمل و ظروفه في المؤسسة، و في الوقت نفسه تكون المعلومات عن سوق العمل حول تلك الاختلافات غير كاملة و تأخذ وقتا للحصول عليها.

و هناك مكاسب متوقعة لعملية البحث بالنسبة للعامل و كذلك التكاليف المصاحبة لها، وتتمثل الأولى في احتمال الحصول على أجر أعلى، بينما تتمثل الثانية في تكلفة البحث عن العمل الأفضل في صورة الانتقالات و تكلفة الاستعلام عن الوظائف المختلفة، بالإضافة إلى الأجر الضائع بسبب ترك العامل لوظيفته، و من ثم فإن استمرار البطالة الاحتكاكية لفترة أطول يؤدي إلى تزايد تكلفتها و عبئها على العامل، مما يجعله على استعداد لقبول أعمال أقل من العمل الأفضل الذي كان يريده في البداية، و مادام أن المنافع المتوقعة من العمل الذي يبحث عنه تفوق التكاليف فإن العامل يستمر في البحث ، و العكس صحيح.

و توجد عوامل كثيرة تؤثر في طول مدة البحث، وحجم البطالة الاحتكاكية و مدتها، من أهمها المدخرات و القروض الممنوحة وإعانات البطالة، التي تعتبر مصدر بديل ينفق منه لإشباع الحاجات طول مدة البطالة، و كلما توافرت هاته الإمكانيات كلما كان العامل أقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول، والعكس صحيح.

و أما بطالة فترة الانتظار فتتمثل في الوقت الذي ينقضي في انتظار التعيينات من قبل الحكومات أو الجهات الرسمية بالنسبة للمؤهلين والداخلين الجدد إلى سوق العمل من غير البحث عن وظائف في مجالات أخرى، وكذلك انتظار الأفراد المسرحين مؤقتا من وظائفهم للعودة مرة أخرى إليها بدلا من البحث عن وظائف جديدة.

مما سبق يمكن أن نستخلص بأن البطالة الاحتكاكية، تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموما على مدى توافر المعلومات و شفافيتها في سوق العمل، وتعتبر بطالة مزمنة و إجبارية.

1)– 1– 2– <u>البطالة الهيكلية:</u> تظهر هذه البطالة نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد، و تسمى كذلك البطالة الفنية، وتنتج عادة عندما تحل الآلة مكان العامل، أي أن هناك عدم توافق ما بين المهارات المطلوبة و المعروضة من جهة، و من جهة أخرى عدم التوافق الجغرافي بين الأماكن الشاغرة و أماكن الباحثين عنها، أما عن طبيعة هذه التغييرات الهيكلية فتتمثل في:

1ـــ التغيرات في هيكل الطلب: إن زيادة الدخل لدى الأفراد، وتحقيق النمو الاقتصادي يؤديان إلى زيادة الطلب على السلع، هذه الزيادة تختلف من سلعة لأخرى، فتكون أقل في السلع الضرورية و التقليدية عكس السلع الكمالية و الحديثة التي تكون نسب الزيادة فيها كبيرة، يؤدي هذا التغير في هيكل الطلب إلى ظهور البطالة الهيكلية التي لا يمكن استيعابها في السلع الحديثة و الكمالية.

2ـــ التقدم التكنولوجي: إن استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج، و إدخال سلع جديدة يتطلب مهارات خاصة، مما يؤدي إلى تعطل بعض أفراد قوة العمل، أو الاستغناء عنهم، هؤلاء العمال لا يستطيعون شغل وظائف أخرى لأنه ليست لهم المؤهلات الكافية إضافة إلى عدم إلمامهم بالتكنولوجيا الحديثة .

3ـــ التغير في الهيكل العمري للسكان و زيادة نسبة صغار السن و الإناث في القوة العاملة، حيث نلاحظ أن هذه الفئة قليلة الخبرة تزداد مع زيادة النمو السكاني، مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بينها لعدم توافرها على الخبرات و المهارات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة.

علاج البطالة الهيكلية يتطلب فترة طويلة نسبيا، و هي الفترة التي يتم خلالها تدريب و تعليم العمال العاطلين التقنيات و المهارات اللازمة لشغل المناصب الشاغرة التي استحدثتها التغيرات الهيكلية، وذلك لأن العمال القدامى يصعب عليهم التخلي عن مهاراتهم و التكيف مع المهارات الجديدة.

و يجب الإشارة بأن البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية يتداخلان فيما بينهما، حيث أن جزء من الثانية يقع ضمن نطاق الأولى عندما تطول فترة الانتقال من عمل لآخر بسبب الاختلاف الكبير بين متطلبات العملين من حيث نوعية المهارات اللازمة لكل منهما، كما أن التغيرات الهيكلية قد تؤدي إلى

زيادة البطالة الاحتكاكية نظرا لما توفره من فرص جديدة للعمل، و ما تضيفه من مزايا أكبر، مما يشجع بعض العمال على ترك عملهم القديم ومحاولة الحصول على عمل الجديد.

رغم كل هذا نجد أن البطالة الاحتكاكية تختلف عن البطالة الهيكلية من حيث الأسباب و كيفية العلاج، ذلك أن علاج البطالة الهيكلية يتطلب عملية إعادة تدريب العاطلين و إكسابهم مهارات جديدة، حتى تكون لهم قدرة التحكم في التكنولوجيا الجديدة بينما علاج البطالة الاحتكاكية يتم من خلال تسهيل انتقال العمال بين الوظائف و الأماكن المختلفة، وذلك بتوفير مركز للمعلومات الخاصة بسوق العمل و المتاحة لكل من العمال و رجال الأعمال.

1)– 1– 3– البطالة الدورية: و هي التي ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي، حيث تظهر في حالة الانكماش، وتزداد حدة نتيجة النقص في الطلب الكلي على السلع و الخدمات الراجع إلى أسباب طويلة الأجل كامنة في الاقتصاد ذاته، أو إلى أسباب مؤقتة عارضة، ومن هنا يهتم واضعو السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة لخطورته، حيث يحاولون المحافظة على عدم تدني مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى عدم ظهور هذا النوع من البطالة أو التقليل من حدته.

و يتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة الاستثمار و الصادرات و الإنفاق الحكومي، أو الإنقاص من الواردات و تخفيض الضرائب.

1) – 1 – 4– البطالة الموسمية: أو ما يسمى بالبطالة العرضية، و التي تنتج من قصور الطلب على العمال خلال مواسم معينة، فتحدث خلال موسم معين، أو بعد انتهاء عمل عرضي، فهذه الأعمال العرضية تدر دخلا على صاحبها، لكن هذا الدخل متقطع، إذ ينقطع بانقطاع العمل أي بانتهاء الموسم، أو انتهاء العمل العرضي.

ويجب الإشارة إلى أن هناك تشابه ما بين البطالة الدورية و البطالة الموسمية، في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة و في قطاعات محددة، و من ثم تكون أكثر انتظاما، ويمكن توقعها خلال مواسم معينة من السنة، ويمكن الحد منها عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها خلال الأوقات التي ينخفض فيها الطلب على العمال.

1) – 2 – البطالة الاختيارية: تشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، و كذلك الأفراد الذين تركوا وظائف

كانوا يحصلون منها على أجور عالية، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.

ثانيا:البطالة المقنعة

تتواجد هذه البطالة حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، وقد يترتب أحيانا عن توظيفهم نقص الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمل ظاهرية فقط، بينما عملهم لا يسفر عن إنتاج سلع أو خدمات، و بالتالي تكون إنتاجيتهم الحدية في الحالة الأولى صفرا و سالبة في الحالة الثانية.

و يتضح من ذلك أن لهذه البطالة مفهومين:

المفهوم الأول ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون، ولكن ليس بكامل طاقتهم أو يعملون في أعمال إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

أما المفهوم الثاني و هو الأكثر شيوعا و هو ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون في أعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل ضئيلة جدا أو منعدمة و قد تكون سالبة.

و يلاحظ أن البطالة المقنعة تمثل تبديدا لجزء مهم من القوة العاملة، حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد و لا يترتب عليها إضافات مهمة إلى الناتج الكلي، و من ثم، فإن البطالة المقنعة تعد أخطر أنواع البطالة لأنه من صعب حصرها، لأنه في ظلها يكون الأفراد ظاهريا يعملون و إن كانوا لا يضيفون شيئا إلى الإنتاج، حيث أن إنتاجيتهم الحدية تكاد تكون صفرا.

و تعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها، وذلك أنه لا يوجد سبيل لعلاجها إلا بإيجاد مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، و ذلك من خلال تغيير بنيان الاقتصاد و التنويع في هيكله.

المطلب الثالث: قياس البطالة

إن التغيرات التي تحدث في وسائل الإنتاج و القوى العاملة لابد أن تحدث قليلا من البطالة، حتى و لو كان الاقتصاد في حالة ازدهار، هذا الاقتصاد المزدهر هو الذي يمنع هذا المعدل من البطالة من الزيادة.

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشر ضعيف لا يعكس مشكلة البطالة خاصة في الدول التي ينمو فيها عدد المتعطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة"، ومثلما تم التفرقة ما بين مفهوم البطالة

الرسمي و المفهوم العلمي، فإنه يتم التفرقة كذلك ما بين المقياس العلمي و المقياس الرسمي و ذلك كما يلي:[1]

أولا- المقياس الرسمي للبطالة:

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة ما بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة خلال فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

و يشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الظروف السائدة.

أي أن قوة العمل= حجم العمالة + حجم البطالة

و بالتالي تتكون قوة العمل في المجتمع مما يلي:

_ **العاملون:** و يتضمن كل الذين يعملون عمل حتى لدى الخواص أو الذين يعملون أعمال ذاتية لكل الوقت أو لبعضه، سواء كانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة.

_ **المتعطلون:** و يتضمن كل الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه، و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

و تجدر الإشارة أن هناك بعض الفئات التي لا تدخل ضمن القوة العاملة و هي:

أ ــ الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة، وهذا يختلف من دولة لأخرى، لذلك يستبعد من قوة العمل أفراد دون سن معينة، و كذلك الأفراد فوق سن معينة.

ب ــ الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى و العجزة، وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة مثل الطلبة.

ج ــ الأفراد القادرون على العمل و لا يطلبون وظائف و ذلك باختيارهم و ذلك في ظل الأجور السائدة، مثل ربات البيوت.

و في الأخير تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المآخذ على هذا المقياس تتمثل فيما يلي:

1- تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة لأخرى، ويكمن هذا الاختلاف فيما يلي:

أ ــ الفئة العمرية المحددة في التعريف، تختلف من دولة لأخرى لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.

ب ــ اختلاف الفترة الزمنية المحددة للبحث على عمل.

1ــ علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص10،16 ، بتصرف.

ج ــ كيفية التعامل مع الخرجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يصطلح عليه بالبطالة الموسمية.

د ــ تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما تعتمد بعضها الآخر على العينات، بينما تلجأ أخرى إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

2- إن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك للأسباب التالية:

أ ــ عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك لعدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية، و من ناحية أخرى عدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة.

ب ــ الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني، حيث يكون أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، و لا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، و من ثم، فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

ج ــ عدم وجود إحصاءات و بيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، فرغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في هذه الدول، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة و الحرفيين العاملين لحسابهم الخاص، وما شابه ذلك.

3- يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة السافرة فقط و يهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة، كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.

و على بساطة هذا المقياس و اتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر المقاييس انتشارا، و هو المقياس الذي يعتمد عليه و تأخذ به كافة الدول، و كذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، و في داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة، و ذلك رغم تلك المآخذ السابقة عليه.

ثانيا- المقياس العلمي للبطالة:

فوفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، و بالتالي، يكون معدل البطالة مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، فإن معدل البطالة الفعلي يكون أكبر

من معدل البطالة الطبيعي، و في هذه الحالة، يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، و يحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، وبالتالي، فإن:

الناتج المحتمل= قوة العمل× الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

الناتج الفعلي= قوة العمل× الإنتاجية المتوسطة الفعلية.

فجوة الناتج= الناتج المحتمل ـــ الناتج الفعلي.

حيث تمثل فجوة الناتج قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا أو أمثلا، ويمكن أن تحول فجوة الناتج المقاس بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسه بوحدات عمل و ذلك عن طريق المقياس الآتي:

$$\text{فجوة الناتج أو حجم البطالة} = \frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

معدل البطالة بالمقياس العلمي= 1 ـــ الإنتاجية المتوسطة الفعلية / الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

و يلاحظ أن معدل البطالة بالمقياس العلمي يأخذ في حسبانه كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء أكانت سافرة أو مقنعة، أو بمعنى آخر البطالة الصريحة و البطالة غير الصريحة.

و تجدر الإشارة إلى أن التوظيف الكامل لا يعني أبدا أنه ليس هناك بطالة، أي معدل البطالة يساوي الصفر، فهناك قدر من البطالة يوجد في أي لحظة و لا يمكن اختفاؤه، حيث " أنه عند مستوى التوظيف الكامل ، وهذا ما يعني اختفاء البطالة الدورية، يسود ما يسمى معدل البطالة الطبيعي الذي يشتمل على البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية "[1]، و عند التوظف الكامل تكون جميع أسواق العمل في حالة توازن، بمعنى أن عدد الباحثين عن العمل يساوي عدد الفرص المتاحة، و بالتالي يوجد فائض في عرض العمل أو تغير مفاجئ في مستويات الأجور، و كل من هو قادر على العمل و راغب فيه و باحث عنه و يقبل مستوى الأجر السائد، سوف يجد فرصة للعمل، أما هؤلاء الذين في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فسيحتاجون إلى مضي بعض الوقت حتى يمكن إيجاد العمل المناسب، وعليه، فإن معدل البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، وعليه فحسب حالة

1ـــ رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة،**(الكويت، عالم المعرفة، 1998) ، ص31.

ابتعاد الاقتصاد عن مرحلة التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من أو أقل من معدل البطالة الطبيعي.

و عموما، فإنه من غير المعقول أن يظل الاقتصاد في مستوى التوظيف الكامل، و من ثم لن يكون معدل البطالة السائد دائما هو معدل البطالة الطبيعي، هذا مع العلم أن معدل البطالة الطبيعي يكون أقل بكثير من معدل البطالة السائد في فترات الكساد الدوري حين تعم البطالة الدورية.

و قد اعتبر الاقتصاديون لفترة من الزمن أن هناك توظيف كامل في المجتمع عند معدل البطالة الطبيعي يتراوح ما بين 3%و 4% من قوة العمل، لكن الآن هناك عدد من الاقتصاديون أعادوا النظر في حجم معدل البطالة الطبيعي، و ذكروا بعض الأسباب، من وجهة نظرهم، تدفعهم للاعتقاد بأن معدل البطالة الطبيعي أصبح يتراوح الآن في اقتصاديات البلدان الصناعية فيما بين 5 %و 6 %من قوة العمل.

للوقوف على حجم مشكلة البطالة و أبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية و دقيقة عن المتعطلين، من حيث أعدادهم و أماكن إقامتهم و المهن التي يزاولونها و أعمارهم و تعليمهم و جنسهم و سبب تعطلهم، ومدة بطالتهم...الخ، و في الحقيقة إن توافر هذه البيانات و دقتها و حداثتها شيء ضروري لأنه على ضوئها يتم حساب معدل البطالة، و رغم تلك الأهمية البالغة إلا أن إحصاءات البطالة عادة ما تثير الجدل حول مدى دقتها و شموليتها، وإلى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة، و عادة ما تكون البطالة الرسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد الفئات الآتية:[1]

1- العمال المحبطين أي أولئك الذين هم بالفعل في حالة بطالة و يرغبون في العمل، ولكن ليأسهم و لكثرة ما بحثوا عن العمل و لم يوفَّقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل، و قد يكون حجم هؤلاء كبيرا و بخاصة في فترات الكساد الدوري.
2- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل وقتا كاملا.
3- العمال الذين يتعطلون موسميا، و لكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون، و يوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض و يظلون في حالة بطالة طول السنة، ويتشابه مع هؤلاء الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.

1ـــ نفس المرجع السابق، ص34.

4- العمال الذين يعملون في أعمال هامشية، غير مستقرة، و غير مضمونة، وذات دخول منخفضة جدا، و هم عادة ما يعملون لحساب أنفسهم و يتعرضون لكثير من المشكلات و المتاعب، و عددهم كبير في البلدان النامية.

مما سبق نلاحظ أن المقياس الأنسب للإحاطة بالحجم الحقيقي لمشكلة البطالة ينبغي أن يتسع ليشمل جميع الفئات السابقة الذكر، أو على الأقل بعضها، و في هذه الحالة سوف يرتفع معدل البطالة ارتفاعا كبيرا، و يجب الإشارة إلى أن تفاقم مشكلة البطالة يكمن و يرجع إلى غموض و عدم دقة الإحصاءات الخاصة بالبطالة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة*.

سنقوم في هذا المبحث بعرض موجز لأهم النظريات المفسرة لظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي و ذلك من خلال عرض أسباب هذه الظاهرة عند كل مدرسة من مدارس الفكر الاقتصادي الحديثة منها و التقليدية، و لهذا سنقوم بعرض بعض المفاهيم الأساسية الخاصة باقتصاديات العمل في المطلب الأول ثم نعرج للحديث عن التفسير التقليدي للبطالة في المطلب الثاني ثم التفسير الحديث للبطالة في المطلب الثالث.

المطلب الأول : بعض المفاهيم الأساسية

سنقوم بعرض بعض المفاهيم الأساسية التي ستساعدنا في عرض نظرة المدارس الفكرية الاقتصادية لظاهرة البطالة.

أولا- اقتصاديات العمل[1]:

هي دراسة طريقة أداء سوق العمل و نتيجتها، و بأسلوب أدق تهتم اقتصاديات العمل أساسا بسلوك أصحاب الأعمال و العمال في استجاباتهم للحوافز العامة للأجور و الأسعار و الأرباح، و الأوجه غير النقدية(مثل ظروف العمل) حيث تؤثر هذه الحوافز على اختيارات الفرد، و يكون التركيز في علم الاقتصاد على دوافع السلوكات غير الشخصية و التي تنطبق على مجموعات كبيرة من الناس و ليس على الحوافز ذات الطبيعة الشخصية.

ثانيا- سوق العمل[2]:

سوق العمل يتكون من جميع المشترين و البائعين لعنصر العمل، و بعض هؤلاء المتعاملين قد لا يكونوا نشطين في أي لحظة معينة، بمعنى أنهم لا يبحثون عن عمل و لا يرغبون في تأجير عمال، و لكن في أي يوم سيكون هناك آلاف من المنشآت و العمال في السوق يحاولون التعاقد، فإذا كان الحال كذلك بالنسبة للأطباء و المهندسين مثلا، حيث يبحث البائعون و المشترون عن بعضهم البعض على مستوى الدولة كلها، فإننا نصف السوق بأنه سوق عمل قومي، و إذا كان المشترون و البائعون يبحثون محليا فقط كما هو الحال لمصلحي السيارات يكون سوق العمل محليا.

---

* يمكن أن يلاحظ أنه أثناء طرحنا لهذه النظريات المفسرة لظاهرة البطالة سنجد بعضها يتوافق وبشكل كبير مع بعض أنواع البطالة المذكورة في المبحث الأول و هذا راجع لأن أصحاب هذه التفاسير ركزوا في تفسيرهم لظاهرة البطالة على نوع معين منها دون الآخر.

1- فريد بشير طاهر، **إقتصاديات العمل،**(الرياض، دار المريخ، 2004)، ص 20.

2ـــ نفس المرجع السابق ، ص 37.

ثالثا- القوى العاملة[1]:

يطلق مصطلح القوى العاملة على جميع الأفراد العاملين أو الذين يرغبون في العمل بأجر في أي وقت، فالذين لا يعملون بأجر و لكنهم يرغبون في العمل هم المتعطلون، أما الأفراد الذين لا يعملون و لا يبحثون عن عمل أو ينتظرون العودة إلى وظائفهم التي تم إيقافهم عنها بصفة مؤقتة فلا يعتبرون جزءا من القوى العاملة، و عليه فإن إجمالي القوة العاملة يشمل العاملين و العاطلين.

رابعا- الطلب على العمل[2]:

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج، إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

خامسا- عرض العمل[3]:

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال (أو العائلات)، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل و بين العامل ذاته التي يقدمها، فظروف العمل و طبيعته و عدد الساعات الأسبوعية و طلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور و التكاليف يتم تحديد عرض العمل.

سادسا- توازن سوق العمل[4]:

يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر و الطلب عليه، و في حالة تساوي هذين الأخيرين يتحقق التوازن في سوق العمل.

سابعا- النظريات الاقتصادية:

و يمكن تعريفها بالبحث المنظم وفقا لمنهج معين للظواهر الاقتصادية، وإن منطق التحليل العلمي يقتضي منا أن نعرض و لو بشكل سريع الدعائم الفكرية لأهم المدارس الاقتصادية التي سنقوم في المطلبين القادمين بعرض تفسيراتهم للبطالة، و ذلك حتى يمكن الإلمام بطبيعة الخيوط الفكرية التي ربطت بين نظرتهم إلى قضية البطالة و نظرتهم إلى سائر الأمور، و هذا من خلال عرض تاريخي لهذه المدارس مع بيان أهم الدعائم الفكرية للمدارس الفكرية التي سنقوم بعرض تفسيرهم للبطالة.

1ـ فريد بشير طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2- بن ديب عبد الرشيد، لوعيل بلال، التشغيل و علاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع التشغيل في الجزائر، 2008، ص 22.

3- نفس المرجع السابق، ص22.

4- نفس المرجع السابق، ص23.

عرف الاقتصاد عهدا جديدا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر و ظهر عدد من المفكرين الاقتصاديين- و خاصة في إنجلترا- و قد ظهر عدد من المفكرين أمثال آدم سميث و ريكاردو و ستيوارت ميل و قدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية و ترجع عظمة هذه النظرية إلى أنها استطاعت أن تعطي الأفكار المتفرقة انسجاما و تناسقا في بناء تكامل لنظرية اقتصادية، ويعد أصحاب النظرية التقليدية من المؤصلين و المنظرين للنظام الرأس مالي و هي تقوم على عدد من الافتراضات الأساسية و هي[1]:

1 -سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق.
2 -مرونة الأجور و الأسعار.
3 -سيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل.
4 -الاهتمام بكيفية تحقيق التراكم الرأس مالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الرئيسي لمستوى الأداء للنشاط الاقتصادي و النمو فيه.

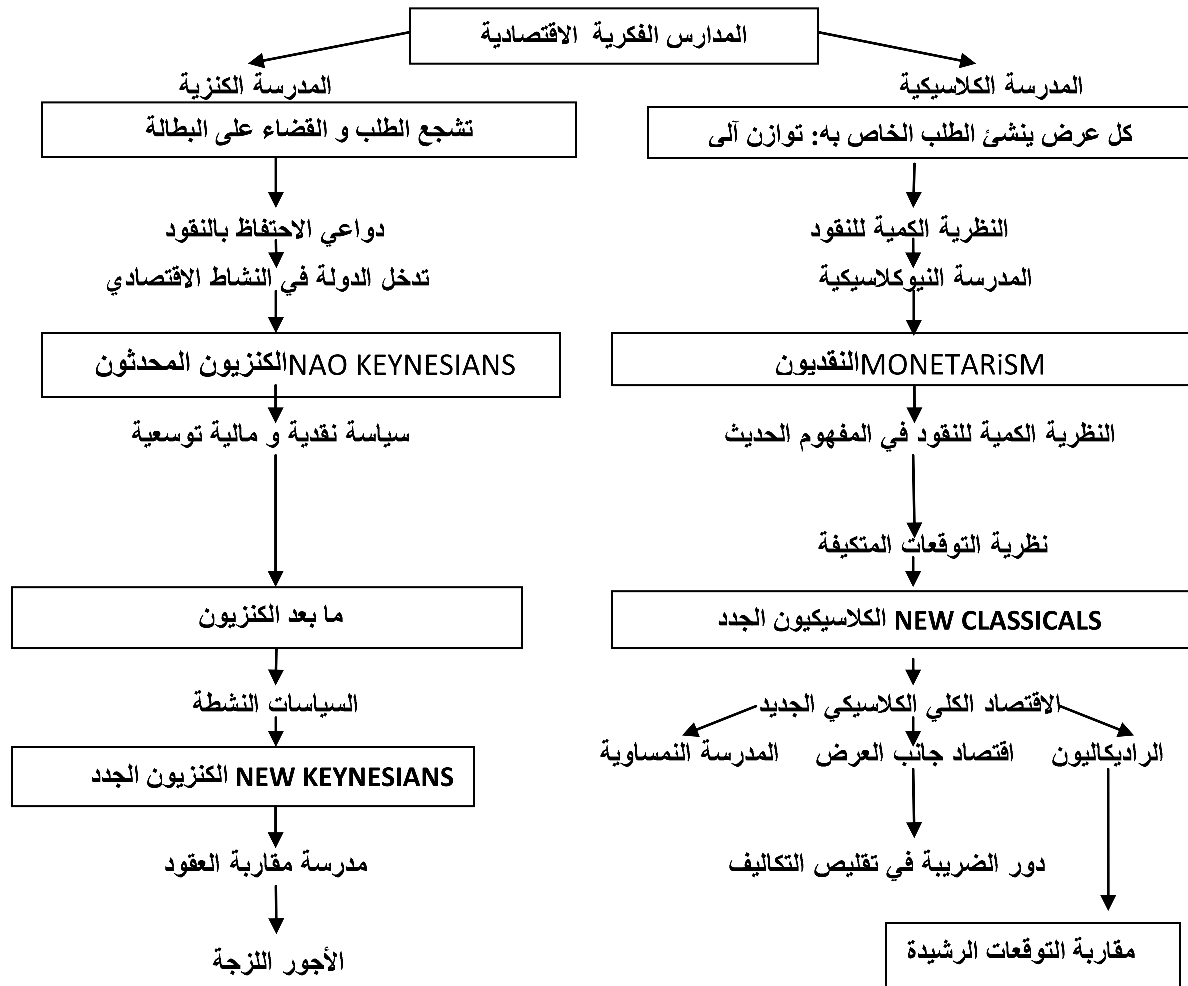
لقد أدى النظام الرأس مالي في الثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى قيام ظاهرتين جديدتين هما ظهور طبقة العمال و تعدد الأزمات الاقتصادية من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور تيار فكري قوي لمعارضة هذا النظام و نقده، و تعد الماركسية من أهم صور معارضة النظام الرأسمالي ، و بعد ذلك ظهرت موجة جديدة للاتجاه العام في الفكر التقليدي و الذي يطلق عليه الكلاسيكيون الجدد فقد كان أصحاب هذه النظرية من أنصار النظام الرأس مالي و لكن في الوقت نفسه من المطالبين بإصلاحات اجتماعية و محاولة ضبط أفكار النظرية التقليدية و تغطية بعض القصور الموجود في هذه النظرية، ويجب قبل ذلك أن لا ننسى ألفريد مارشال الذي جمع بين أفكار التقليديين و الحديين و أعطى الدراسات الاقتصادية دفعة قوية، وباشرت أفكاره عادة اسم المدرسة التقليدية الحديثة أو الجديدة (النيوكلاسيكية) و أهم ما يميز هذه المدرسة إيمانهم بالحرية الاقتصادية و سيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على "قانون ساي للأسواق" الذي ينص أن كل عرض ينشأ الطلب عليه و بالتالي فإن زيادة عرض سلعة ما – مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- من شأنه أن يخفض من سعرها مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض، و من خلال تلاميذ مارشال و خاصة كينز ظهر في الثلاثينات من القرن الماضي أكبر تطوير في النظرية الاقتصادية في الاقتصاد الكلي و الربط بين النظرية الاقتصادية العينية و الاقتصاد النقدي و عرفت هذه النظرية باسمه (النظرية الكنزية) ولقد ظهرت هذه النظرية في أعقاب الأزمة العالمية أين فشل النيوكلاسيك في إيجاد حلول عملية لهذه الأزمات، و لقد قامت هذه النظرية على النقد الكبير لقانون ساي للأسواق، و تعتبر كل من النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و الكنزية من أهم النظريات التقليدية، أما فيما يخص

1- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص33.

حصر الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي فليس من السهل حصرها، فيقول الدكتور حازم البلباويفي هذا الصدد " منذ ظهرت (النظرية العامة) لكينز في منتصف الثلاثينات و برغم ما تعرضت له من انتقادات فإنه لا يمكن القول بأن هناك ثروة أو انقلابا فكريا في الاقتصاد، هناك مزيد من الضبط، و العديد من التعديلات و التحفظات هنا و هناك"[1]، و لكن يمكن ذكر أهمها و هم النقديون و التي قامت على انتقاد النظرية الكنزية و عابوا عليها إهمالها دور النقود و لقد اكتسبت هذه المدرسة أتباعا كثيرين منذ بداية السبعينيات و الثمانينات و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و لقد وضعوا شروطا لسياسة تدخل الدولة، وكذلك نجد الكنزيون المحدثون و الكنزيون الجدد و الليبرالية الجديدة.

و يمكن عرض أهم المدارس الفكرية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تمثيل توضيحي للتسلسل الزمني للمدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي.



المصدر، صالح تومي، **مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي**، (دار أسامة، الجزائر،2005)، ص22.

1ـــ حازم البلباوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**،(دار الشروق، القاهرة، 1995)، ص 153.

المطلب الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

إن كل النظريات التقليدية تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات العرض مع منحنيات الطلب.

أولا- تفسير البطالة عند الكلاسيك:

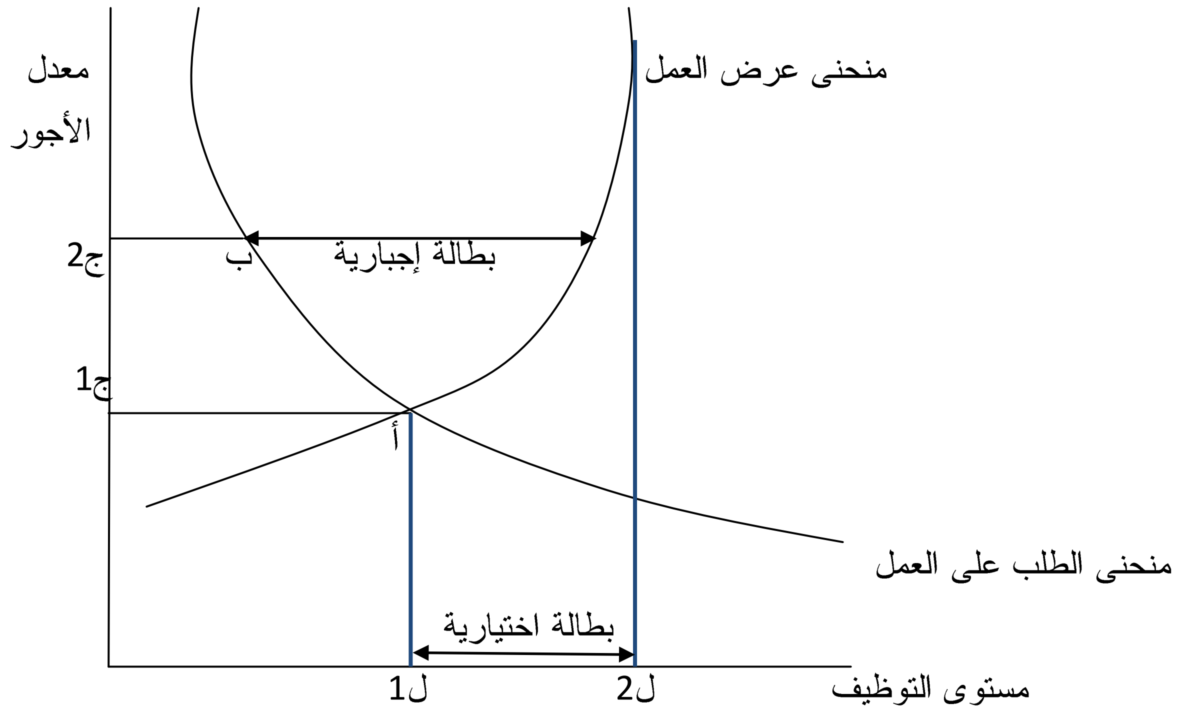
لقد قلنا فيما سبق أن الكلاسيك آمنوا في المجال الاقتصادي العام بقانون ساي للأسواق و تأسيسا عليه فإن التوازن العام عند الكلاسيك هو التوظيف الكامل، فعندهم إذا كانت بطالة بين العمال بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك يكون من خلال انخفاض الأجور، حيث تؤدي البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل، و الأجور الأقل تعني انخفاضا في تكاليف الإنتاج و الانخفاض في تكاليف الإنتاج يؤدي إلى زيادة الأرباح لدى أرباب الأعمال، و من ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج، و بالتالي زيادة الطلب على العمال، و منه يحدث التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة بحسبان أن كل فرد قادر على العمل و يرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، و بالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن أجر التوازن، و منه فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة عند الكلاسيك.

"و عليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية، تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى"[1].

1ـــ علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 34.

و الشكل التالي يبين وجهة نظر الكلاسيك:

الشكل رقم(2):البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية



المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره،ص 35.

تمثل النقطة أ توازن السوق و تعني عندما يكون الطلب على العمل مساويا للعرض و ذلك عند أجر التوازن ج1 و بمستوى تشغيل ل1، أما النقطة ل2 فتمثل القادرين على العمل(عرض العمل) و المسافة ل1 و ل2 تمثل الأشخاص القادرين على العمل غير الراغبين فيه و هي التي تسمى بالبطالة الاختيارية.

فإذا ارتفع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن أدى إلى حدوث فائض في سوق العمل أي بطالة إجبارية، لكن كما وضحنا فيما سبق أن هذه البطالة مؤقتة لأن في هذه الحالة يفترض الكلاسيك أن يحصل هناك تنافس بين العمال ما يؤدي إلى خفض أجورهم و بالتالي تحقيق أرباب الأعمال فوائض في الأرباح يؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق زيادة اليد العاملة، و بالتالي يعود سوق العمل إلى التوازن و منه تختفي البطالة الإجبارية.

و من ذلك يفترض الكلاسيك أن وجود البطالة هو نتيجة عوامل خارجية مثل تدخل نقابات العمال بفرض أجور مرتفعة عن أجر التوازن أو تدخل الحكومة بفرض أجور أعلى.

و عليه فوفقا للفكر الكلاسيكي" ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض في الأجور

الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة، وبذلك يلقى الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال"[1].

ثانيا- تفسير البطالة عند النيوكلاسيكية:

"التوازن العام في سوق الشغل و السلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية، تفترض هذه النظرية أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدّل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج"[2].

و لتوضيح ذلك، نحن نعلم أن النيوكلاسيك هم امتداد للكلاسيك فهم يقولون بقانون ساي للأسواق و لذلك فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي و من ثم تزيد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة و تحقق العمالة الكاملة.

وتنطلق هذه النظرية في تفسيرها لسوق الشغل من خمسة فرضيات أساسية تحدد عبرها إطار هذا الأخير[3]:

1- الذرية: يتميز الداخلون لسوق العمل بالكثرة و بحجم اقتصادي ضعيف بالنسبة لضخامة السوق، و يتقدم العارضون و الطالبون للعمل سويا لتحديد السعر التوازني، و لا يمكن لأحد منهم أن يؤثر بسلوكه الفردي على آلية سير سوق الشغل .

2 - التجانس: العمل المعروض و المطلوب متشابه بالنسبة للمتعاملين في سوق الشغل، السعر هو الدعامة الوحيدة للمنافسة، باستثناء شيء خاص بالسلعة.

3- حرية الدخول و الخروج: لا يوجد أي عائق كان، سواء قضائي، تقني أو مالي يمنع دخول عارضين و طالبين جدد لسوق الشغل.

4- الشفافية: كل عارض أو طالب للشغل لديه معلومة كاملة تحصّل عليها بسرعة و بدون تكلفة فيما يخص سوق الشغل، من هنا يكون الأجر التوازني واحد (بما أن هناك معلومات، فإنّ أي رب عمل لا يدفع أجرا أكبر من الأجر التوازني، وفي نفس الوقت لا أحد من العارضين للعمل يقدم خدماته بأجر أقل من الأجر التوازني).

5 -الحركية: يتمتع العامل بالحركية الكاملة حيث يمكنه الانتقال من عمل لآخر من قطاع لآخر و حتى من منطقة إلى أخرى.

1- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2 - D PLIHOU, "les grandes explications macro-économique du chômage" , in: les cahiers français, documentation française ,n° 246,Mai-Juin 1990,P20.

3ــ مهدي كلو،" الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة"،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2003، ص 5.

و لكن يكمن خلل النموذج النيوكلاسيكي في عدم قبول بعض فرضياته التي بنى عليها تفسيره لظاهرة البطالة و من ذلك فرضية التجانس، بحيث أن تعدد المهارات و التجارب العملية و تقسيم العمل يفرض وجود عدم تجانس، و كذلك فيما يخص نظرية الحركية الكاملة فهي صعبة القبول خاصة من الناحية العملية.

ثالثا- تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي[1]:

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة حالة عرضية و نادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب، و قولهم بأن كل بطالة هي ناتجة عن الزيادات الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية.

بالنسبة للفكر الماركسي فإن الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة لأن قيمة النقود لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفعه من أجور، و مما يزيد الأزمة تفاقما هو أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه.

و عليه فإن البطالة ما هي إلا نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية، و يرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل، إذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعوضونه بزيادة إنتاجيتهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر و الذي يأكل الجزء المخصص للأجور، و بالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال و تحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم على البطالة.

رابعا- تفسير البطالة في النظرية الكنزية:

رغم الخلل الموجود في الفكر الكلاسيكي فإنه ظل مسيطرا على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن و لكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي العظيم سنة 1929 مما مهد لظهور فكر جديد يؤمن بالبطالة الإجبارية ممثلا في النظرية الكنزية.

فقد ترتب على أزمة الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، و صار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة اختياريا، و هناك ظهرت النظرية الكنزية.

انطلقت النظرية الكينزية من حقيقتين أساسيتين:

1- من المستحيل أن نشبه سوق العمل بسوق باقي السلع و الخدمات بطريقة أن لا يكون للأجر دور المنظّم (régulateur) و الذي أسند تقليديا إلى الأسعار.

1ــ يمكن الرجوع إلى:

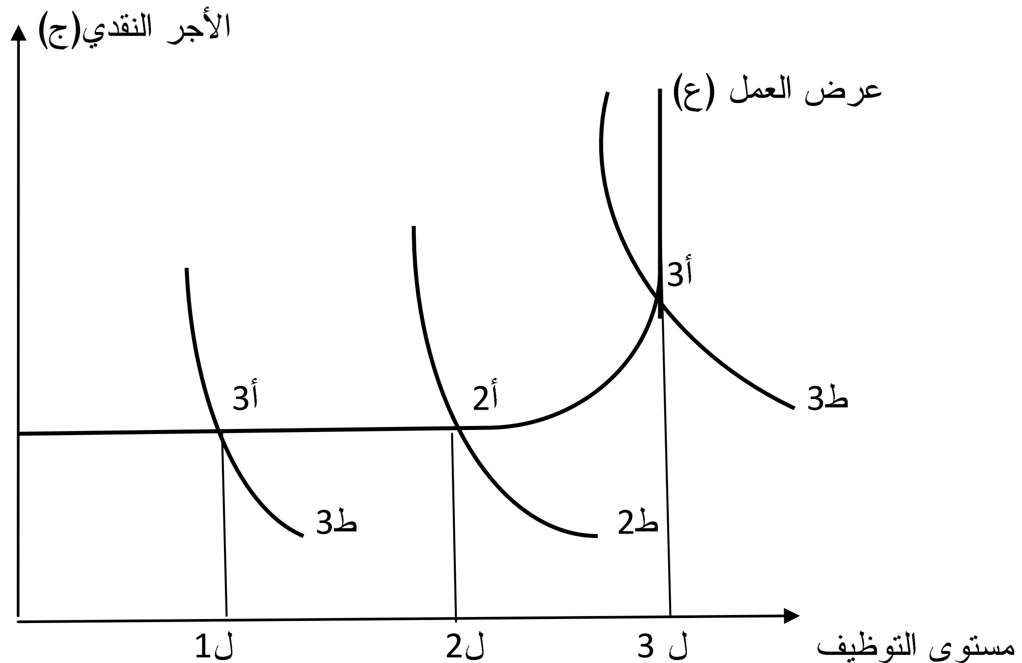
- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 183، 253.

2 – تحديد البطالة يفسر بالترابط التالي، المبني على ثلاثة علاقات أساسية [1]:

طلب 1 ←إنتاج 2 ←تشغيل 3 ←مستوى البطالة.

و معنى الحقيقة الأولى أن حالة التوظيف الكامل التي ادعى الكلاسيك و النيوكلاسيك بأنها الوضع العادي و المألوف للاقتصاد القومي ليست إلا حالة خاصة جدا لأن التوازن يمكن أن يحدث عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل، و قادت الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها كينز إلى القول بأن الطلب "الكلي الفعال" و معناه أن إنتاج المؤسسات يتوافق مع الطلب المتوقع منها على السلع الاستهلاكية أو على سلع الاستثمار، هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، و بالتالي حجم الناتج و الدخل و التوظيف، و منه إذا وجدت بطالة فهذا راجع لقلة الطلب على السلع (استهلاكية كانت أو استثمارية)، و هذا راجع لضعف المداخيل الموزعة للأجراء بسبب البطالة، لأن العامل لا يملك سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل الذي به يقوم بشراء السلع، و من تم نقص الطلب الكلي على السلع و منه نقص العرض الكلي، و بالتالي فأصحاب الأعمال لا يقومون بزيادة الإنتاج و منه نقص طلب العمل، و في هذه الحالة يكون عرض العمل لا نهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا و من ثم فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض (المقصود عرض العمل) بل على جانب الطلب على العمل و بذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة، و يلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب و الشكل التالي يوضح كيف يتحدد حجم العمل عن طريق الطلب الكلي الفعال.

الشكل رقم(3): سوق العمل وفقا للنظرية الكنزية



المصدر : علي عبد الوهاب نجا،مرجع سيق ذكره،ص 42.

[1] -D PLIHON,OP.CIT,P P 20,21.

من الشكل نلاحظ أن منحنى عرض العمل يكون لا نهائي المرونة عند مستويات التوظيف المتدنية طالما هناك عمالا عاطلين و تقل هذه المرونة إلى أن تنعدم عند مستوى التوظيف الكامل.

و عند زيادة الطلب الكلي يزداد الطلب على العمل من طرف أصحاب الأعمال مثلا من ل1 إلى ل2 مما يترتب عليه الارتفاع في مستوى التوظيف، و من ثم تقليل البطالة، و يتحقق التوظيف الكامل عند النقطة أ3 حيث يكون منحنى طلب العمال ط3 و يكون مساويا لمستوى الطلب الكلي الفعال.

و عموما فإن" النتيجة المهمة التي توصل إليها كينز هي أن الاقتصاد الرأس مالي وهو في حالة الكساد و البطالة يعجز أن يولد من ذاته و بطريقة تلقائية سبل إنعاشه، و لهذا اقترح كينز ضرورة التدخل من طرف الدولة للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه إلى مستوى التوظيف الكامل"[1]، و كذلك كان لكينز الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، و تسمى هذه البطالة وفق هذه النظرية أحيانا بطالة قصور الطلب، و لا يتحقق التوازن عند كينز في مستوى التوظيف الكامل إلا من باب الصدفة.

خامسا- التفسير التكنولوجي للبطالة[2]:

يتمثل هذا التفسير في أفكار كوندراتيف و شومبتر، فعند تفسيرهما للدورات الاقتصادية لاحظا أن العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف و المهن مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت و التكاليف، موفرة لعنصر العمل، و ترفع من إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة و جودة في الإنتاج، و يريان أن التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي، و لا يمكن لإعانات البطالة و برامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا في زيادة الطلب الفعال، خصوصا في ظل عجز موازنة الدولة، و كذا عدم قدرة الخدمات لاستيعاب فائض العمالة الناتج عن استخدام التكنولوجيا و إحلال الآلة مكان العامل، إلا أن هذا الاتجاه يرمي إلى توسيع قطاع الخدمات لكل المجتمعات، و في كافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية..........إلخ.

سادسا- تفسير البطالة وفقا لمنحنى فليبس:

"حسب منحنى فليبس فهناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة و معدلات التضخم، ففي ضوء المنطق الذي انطوى عليه منحنى فليبس ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع

1ـــ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

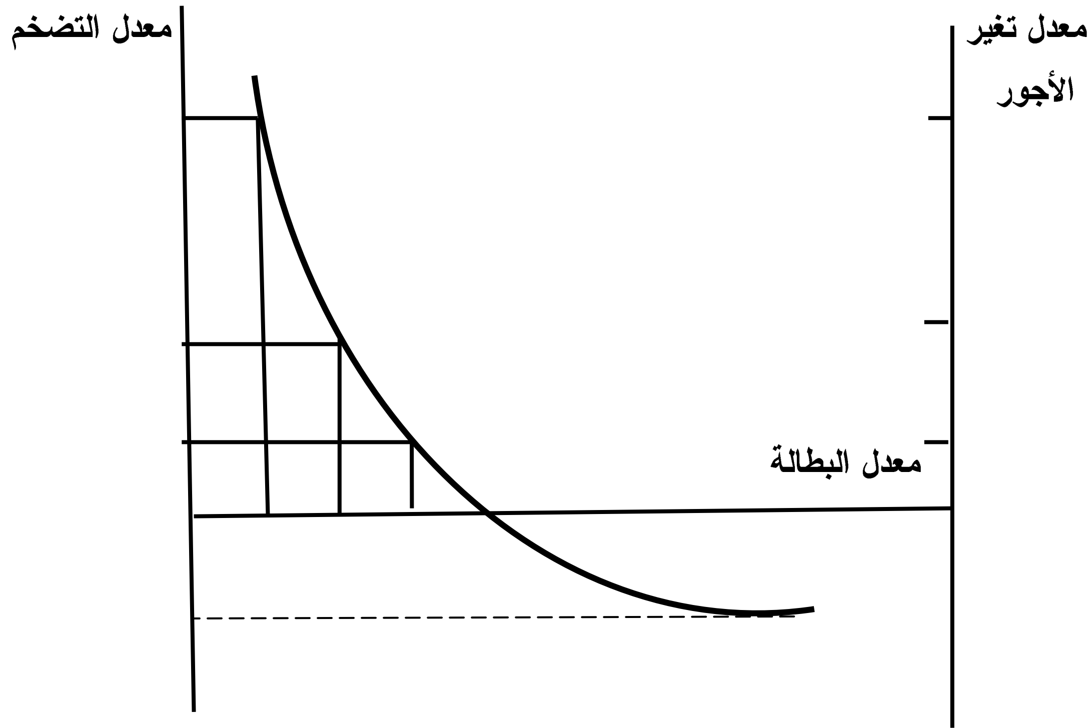
2- علة مراد، **البطالة وفقا لبعض الأفكار الاقتصادية**، ص 7،8.

موقع الإنترنت www.4shared.com/get/62094417/20e63c.

من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين من التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل"[1].

و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(4): منحنى فليبس



المصدر: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

لكن مع بداية السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى و قصوره على تفسير تزامن البطالة و التضخم معا أو ما يسمى بالركود التضخمي.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي في سوق العمل و الذي يفرض وجود سوق تنافسي كامل للعمل عند الكلاسيك و النيوكلاسيك و سوق تنافسي غير كامل للعمل عند كينز، لكننا نرى عجز هذه النظريات عن تحليل المستويات العالية من البطالة منذ بداية الستينات مع الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة، و لهذا ظهرت نظريات واكبت هذا التطور الحاصل و قامت بإدخال تعديلات على النظريات السابقة لتحليل هذه الظواهر و لعل أهمها هي:

1-رمزي زكي،مرجع سبق ذكره، ص 363.

أولا- التفسير النقدي للبطالة[1]:

يفسر هذا الفكر البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، و من ثم يرى أصحاب هذا التيار أن علاج البطالة يتحقق من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، إلا أن أهم ما يجمع عليه هؤلاء الأعضاء هو انتماؤهم، بهذا القدر أو بذاك، إلى المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن الرأسمالية هي نظام يتمتع بقدرة على الاستقرار الداخلي، أي تمتعه بآلية تلقائية على تصحيح الاختلال و بسرعة، من دون الحاجة إلى التدخل الحكومي، و يضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال: هوتري، فيكسل، هايك، فريدمان، من مدرسة شيكاغو، و لقد أعطوا للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، و أرجعوا كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد إلى تغير النقود، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل يعتبر من العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم، إضافة إلى ذلك فإنهم يرون أن زيادة إعانات البطالة تعطل من فعالية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية، و بالتالي فالبطالة عندهم اختيارية و لا مكانة للبطالة الإجبارية في تحاليلهم، و يرون أن مواجهة البطالة يكمن في عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة و أنه ليس من الممكن علاجها كما أوصى كينز من خلال سياسات التوسع النقدي، و يجب تركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق.

و يرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكنزيين و غير الكنزيين هذه النظرية الميتافيزيقية لمشكلة البطالة، و تركها لكي تحل نفسها عبر آليات السوق، ذلك أن المتأمل في واقع البطالة الحاصلة في البلدان، يرى أن الشطر الأكبر من المتعطلين قد فصلوا قهرا من مناصبهم، ناهيك عن العمالة الجديدة التي تدخل السوق لأول مرة و لا تجد فرصة للعمل أصلا، إضافة إلى عدم وجود تفسير منطقي من قبل الاقتصاديين النقديين لظاهرة التقلبات الحاصلة في معدلات البطالة في كثير من الاقتصاديات القومية.

ثانيا- نظرية البحث عن العمل:

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية و تحليلها، و لقد سعت هذه النظرية لإدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل و المتمثلة في[2]:

أ - تواجد بطالة و عروض عمل غير مشغولة.

1ــ يمكن الرجوع إلى:

ــ علة مراد، مرجع سبق ذكره ، ص7.

ــ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره،ص ص 329، 356 .

2ــ مهدي كلو، مرجع سبق ذكره،ص 11.

ب - الحفاظ على تضخم مرتفع رغم وجود بطالة مرتفعة.

ت - تباين كبير في توزيع الأجور مصحوبا بتنوع كبير في تقسيم الأعمال.

و تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة، و هو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي ترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات.

و تتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين هما[1]:

1 - أنها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال و المؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث و الانتقال من قبل العاملين، و نفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال.

2 - أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات.

و تستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلا عن تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة.

فوفقا لهذه النظرية فإن الباحث عن عمل في بداية البحث يحدد أجرا لا يمكن أن ينزل تحته يسمى "أجر القبول" معناه أجر أدنى يرى العامل أنه مقبول مقارنة بنوع العمل الذي يبحث عنه، فإذا وجد عرض عمل أين يكون الأجر أكبر أو يساوي (أجر القبول) فإنه يقبل العمل و يتخلى عن البحث، لأنه كلما زاد العامل من معلوماته حول سوق العمل رفع من حظوظه في إيجاد العمل الأفضل و بالتالي يرفع من حظوظه في الحصول على أجر مرتفع، و بالتالي فإن الباحث عن عمل يستفيد من عملية البحث هذه حيث تمكنه من الحصول على الوظيفة و الأجر المناسبين.

و ترتبط عملية البحث عن العمل بنوعين من التكاليف هما[2]:

1 - التكاليف المباشرة مثل تكاليف إعلانات البحث عن الوظيفة و رسوم مكاتب التشغيل و تكاليف الانتقالات.

2 - التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في– تكلفة الفرصة البديلة– الأجر المضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن العمل.

و معنى تكلفة الفرصة البديلة أن هذا الباحث عن العمل مثلا قبل بحثه عن العمل كان يتقاضى أجرا يوميا معينا فكلما طالت مدة البحث كان على حساب الأجر الذي كان سيحصل عليه يوميا إذا بقي في منصب عمله.

1ــ علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص47.

2ــ نفس المرجع السابق، ص 48.

و خلاصة هذه النظرية أنها تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات و عدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، و تتوقف فترة البطالة بحصول الفرد على الأجر المناسب الذي يبحث عنه.

بالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة و تركزها بين فئات معينة دون الأخرى إلا أنه وجه لها العديد من الانتقادات منها[1]:

1- تهتم هذه النظرية بتحليل البطالة الإرادية (المرغوبة)، و بالتالي فهي تقدم تفسيرا جزئيا لمشكل التشغيل غير الكامل من جهة، و من جهة أخرى تهمل أثر اللاتوازنات الكلية على سوق الشغل.
2- رغم أنها تعتبر السبب الرئيسي لتفاقم ظاهرة التسريح لا يوجد أثر لتحليل ظاهرة البطالة في فترة الركود الاقتصادي.
3- في منطق البحث عن العمل احتمال الخروج من البطالة يرتفع مع مدة البطالة، و لكن ما نلاحظه من خلال الدراسات التجريبية عكس هذا، حيث أن البطالين ذوي المدة الطويلة في البطالة يلاقون صعوبات كبيرة لإيجاد عمل جديد.
4- لا يمكن في هذه النظرية التفرقة بين البحث عن العمل و البطالة، فكل تغيير في العمل لا يعتبر حتما نابعا من البطالة.
5- عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، و من ثم فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية، و لكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، و من ثم، فإن غالبية البطالة تكون إجبارية و ليست اختيارية.
6- أوضحت عديد من الدراسات التطبيقية- خاصة في الدول المتقدمة- أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا و ليس متعطلا، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.
7- من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

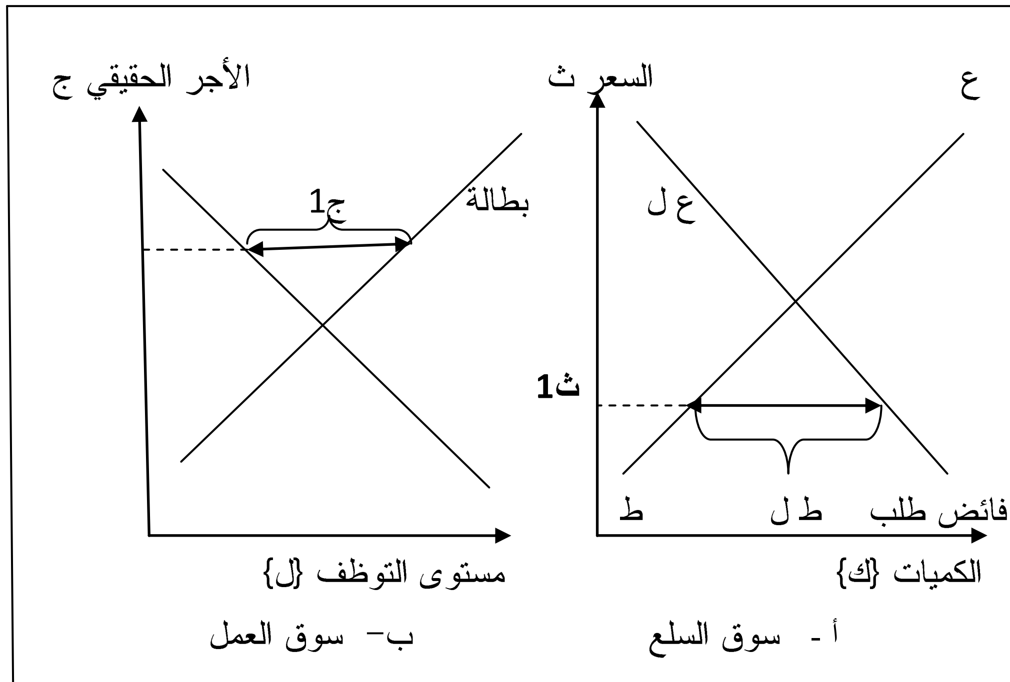
1 ــ بالاعتماد على:
ــ علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص49.
- مهدي كلو، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ثالثا- نظرية الاختلال:

تتشابه هذه النظرية مع النظرية التقليدية عن سوق العمل، إذ يعترفان بوجود نوعين من البطالة هما(البطالة الاختيارية و البطالة الاحتكاكية)، إلا أنها تختلف معها في اعترافها بإمكانية وجود البطالة الإجبارية، و من ثم فهي في هذا الجانب تتوافق مع النظرية الكنزية، إضافة إلى أن هذه النظرية لا تتوقف في تفسيرها للبطالة بسوق العمل فقط بل تمتد إلى سوق السلع و ما يحدث من علاقات متشابكة بين سوق العمل و سوق السلع، هذه الأخيرة التي ينجم عنها نوعان من البطالة[1]:

3)-1- البطالة الكلاسيكية: و سميت البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك، والتي ترجع إلى زيادة الأجورعن أجر التوازن، و يقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض في سوق العمل، و يرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل و بالتالي عدم زيادة عرض السلع، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية و انخفاض أرباح رجال الأعمال و الشكل رقم (5) يبين هذا النوع من البطالة.

الشكل رقم(5):البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال.



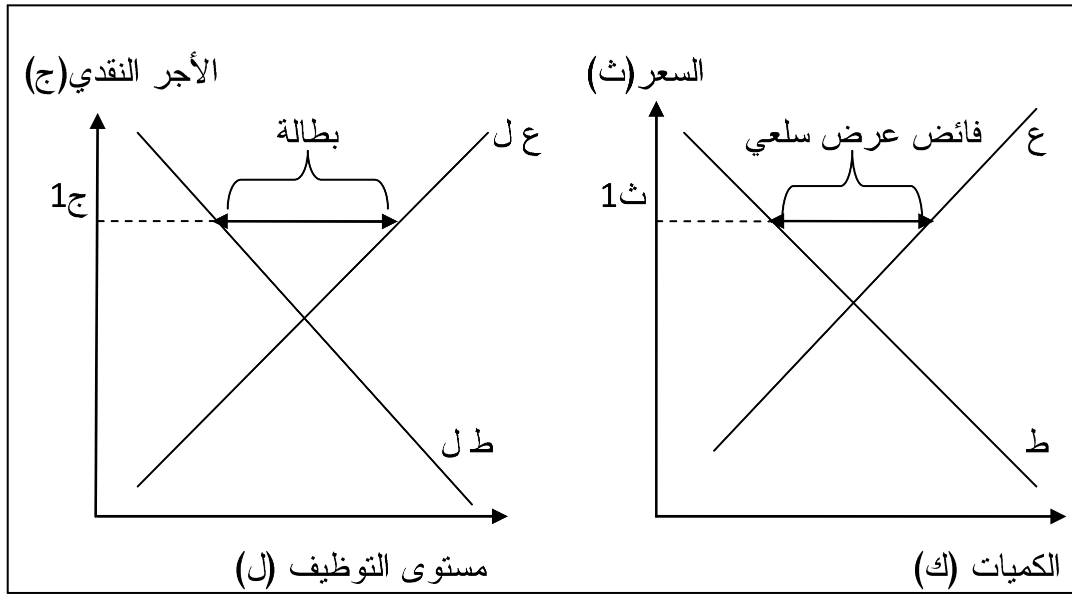
المصدر: علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص52.

1ــ علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص51.

3)-2-البطالة الكنزية: و يسمى هذا النوع من البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناتجة عن قصور الطلب الفعال في التحليل الكنزي، و تتميز بوجود فائض في كل من سوق العمل و سوق السلع، و في هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور و إنما إلى قصور الطلب في سوق السلع مما ينتج عنه زيادة العرض و وجود مخزون، و بالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها.

و يوضح هذه البطالة الشكل التالي.

الشكل رقم(6):البطالة االكنزية وفقا لنظرية الاختلال.



المصدر: علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة،ص53.

رغم القبول المنطقي لهذه النظرية إلا أنه وجه لها بعض الانتقادات أهمها[1]:

1 -تقتصر في تفسيرها على الفترة القصيرة.

2 -الواقع لا يعكس افتراض تجانس عنصر العمل و من ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكنزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسكية.

3 -هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين معا في نفس الوقت.

1ـــ نفس المرجع السابق، ص54، بتصرف.

رابعا- نظرية تجزئة سوق العمل:

و تسمى أيضا بنظرية تجزئة سوق العمل، و تبنى هذه النظرية على افتراض عدم تجانس عنصر العمل، و قد طرحت هذه النظرية لأول مرة سنة 1970 من طرف م.ج. بيور، حيث تقول بأن هناك نوعين من الأسواق[1]:

- سوق أولي: و يضم مناصب عمل ذات الأجر العالي و المتميزة بالاستقرار، الإغراء، شروط عمل جيدة، أمان نسبي و مستقبل مهني، يشغل هذه المناصب الأفراد ذوي الأولويات من الفئة النشيطة، و علاقات العمل في هذه السوق واضحة و مقننة.

- سوق ثانوي: يتميز هذا السوق بالعناصر العكسية للسوق الأولي، يضم جميع الأفراد المهمشين (نساء، شباب، مهاجرين.........)، علاقات العمل فيه: فردية، الأحكام تعسفية، مناصب العمل غير قارة، الأجر رديء و شروط العمل رديئة.

"و ترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزي تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار أو إلى التغيرات التقنية، حيث يتمتع السوق الرئيس باستخدام فنون إنتاجية كثيفة و استخدام رأس مال و عمالة ماهرة، بينما يستخدم السوق الثانوي أساليب إنتاجية كثيفة استخدام العمل، و أكثر عرضة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي"[2].

كما تفترض هذه النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال و التحرك داخل كل السوق، و لا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، و ذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد و الوظائف في كل منهما.

و خلاصة القول في هذه النظرية أن البطالة راجعة إلى هذا التقسيم لسوق العمل، فيكون العامل في سوق العمل الثانوي أكثر عرضة للبطالة مقارنة مع سوق العمل الأولي، كذلك إذا حاول العامل الانتقال من سوق العمل الثانوي إلى الأولي تطول فترة بطالته لاستحالة ذلك في كثير من الأحيان عكس العامل الذي يكون في سوق العمل الأولي فإن فترة بطالته تكون أقصر إذا أراد الانتقال إلى سوق العمل الثانوي.

1- مهدي كلو، مرجع سبق ذكره، ص18.

2- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 56.

المبحث الثالث: أبعاد ظاهرة البطالة و طرق معالجتها.

تعد مشكلة البطالة إحدى المشكلات المهمة، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، التي يمر بها أي مجتمع، لأن عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الأقل ندرة بين عناصر الإنتاج، و من ثم، فإن ظهور مشكلة البطالة و تفاقمها في هذا العنصر يعد إهدارا لأهم ما يتاح للمجتمع من موارد.

و كما هو معلوم فإن الظاهرة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية فإنها تعد مشكلة بالنظر للآثار السلبية التي تنجر عن هذه الظاهرة و أبعادها على مختلف المستويات، و لهذا سنحاول خلال هذا المبحث التطرق لأبعاد ظاهرة البطالة على عدة مستويات و كيفية معالجة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: أبعاد ظاهرة البطالة

للبطالة آثار مختلفة و متعددة، حيث أنها ظاهرة مركبة تتأثر و تؤثر على غيرها، حيث تشتمل على البعد الاجتماعي، و البعد الاقتصادي، والبعد السياسي، و البعد الأمني.

أولا- الأبعاد الاجتماعية:

إن الجانب الاجتماعي هو الذي يكشف عن مدى ما وصل إليه المجتمع من تطور في المجالات الأخرى، لذلك تسعى مختلف الدول إلى ترقية و تنمية هذا الجانب، و ذلك بتحقيق مستوى أفضل للأسر باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع، و تقف البطالة حجرة عثرة في سبيل تحقيق ذلك من خلال ما تفرزه من آثار تتمثل في: [1]

أ) تخلف النظام التعليمي:التعليم هو العامل الأساسي في أي تنمية اجتماعية، خاصة في عصرنا الحالي الذي أصبح فيه التعليم وأصبحت المعلومة قيمة في ذاتها، تسهم في تطوير المجتمع.

تؤدي البطالة إلى الشعور الاجتماعي بعدم الجدوى من التعليم، و من ثم يؤدي ذلك إلى ضعف كفاءة الخريجين، الذين يمثلون أساس الجهاز الإداري، و ارتباط ذلك بضعف إنفاق الدولة على التعليم الذي يعتبر مجال الاستثمار الأول، فيصبح نصيب الفرد في هذا الإنفاق قليل، و تدور كل جهود إصلاح التعليم في حلقة مفرغة، و مع رداءة مخرجات نظام التعليم، وعدم وجود فرص عمل متاحة أمامها، تتغير النظرة إلى التعليم، و يصبح هناك إعراض عن الإقبال على التعليم، لأنه لا يحقق خريجا على مستوى من الكفاءة و التدريب الذي يستطيع أن يعتمد عليه المتعلم في اكتساب مهنة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، ما يلاحظ من شيوع ظاهرة بطالة المتعلمين، بحيث أصبح هؤلاء كما مهملا، و بالتالي فقد غرس إحساس في النفوس بعدم وجود جدوى من عملية التعليم، و ترتبط بظاهرة التخلف التعليمي ظاهرة أخرى خطيرة و هي الأمية، التي تعوق جهود التنمية من خلال إرهاق ميزانية الدولة

1ـــ محمد عبد الله مغازى، **البطالة و دور الوقف و الزكاة في مواجهتها، دراسة مقارنة**،(القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر،2005)، ص ص 42، 46، بتصرف.

بنفقات باهظة للقضاء على هذه المشكلة، و دون أن تحقق هذه الجهود نجاحا ملموسا، نظرا لغياب طرف المعادلة الثاني في عملية الإصلاح، ونعني به وجود نظام تعليمي متقدم و متطور.

ب) ظاهرة السطحية الثقافية: ارتبط بتخلف النظام التعليمي كأثر من آثار البطالة إهدار الثقافة كقيمة في المجتمع (الدول تعتبر الثقافة سلعة غالية لأنها تعطيها صفة التقدم الحضاري)، ما أدى لظهور التصدع الثقافي لأفراد المجتمع، خاصة مع غياب الأساس ألا و هو التعليم، وارتبط بهذا ضعف الإنفاق على الثقافة و بالتالي ضعف مدخلات هذا النظام، خاصة في هذا العصر الذي أصبحت فيه المعلومات عنصرا أساسيا، وهو المعيار الذي يقاس على أساسه بعدها أو قربها من هدفها في التقدم، ولا يمكن لأي دولة تعاني من البطالة أن تصل إلى هذا الهدف.

ج) الإخلال بالعدالة في توزيع جهود التنمية: إن التنمية في حد ذاتها ليست كافية بل لا بد أن يرتبط بها و في نفس الوقت العدالة في توزيع جهود هذه التنمية، و البطالة كظاهرة اجتماعية بالإضافة إلى عرقلتها لجهود التنمية، قد أخلت بهذا المعيار العادل في توزيع عائد التنمية المتواضع.

فالتضخم الوظيفي يحتاج إلى جزء كبير من ميزانية الدولة للوفاء بمرتبات الموظفين، في الوقت الذي يعاني فيه هذا الجهاز الضخم من التخلف و البطء في إنجاز مصالح المواطنين، ومن شأن هذا أن يولد لدى هذه الفئة من المتعطلين نوعا من الحقد الاجتماعي، نظرا لاستئثار فئة الموظفين بهذا الجزء الأكبر من موازنة الدولة.

و قد نتج عن هذا إخلال الدولة بالتزاماتها في تمويل جوانب اجتماعية أخرى تمس حياة أفراد المجتمع الأساسية، ومن ثم فقد أصبحنا نلاحظ تخلف النظام الصحي، لعدم تناسب الموارد المتاحة له مع متطلباته، وأصبح هناك نقصا واضحا في حصول المواطن على خدمة صحية، وحتى إن توافرت فلن تكون جيدة.

إن التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع هي من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور البطالة، ومن تلك التغيرات الاجتماعية هجرة أهل الريف إلى المدن للبحث عن حياة أفضل مما أدى إلى ظهور مجتمعات عمرانية عشوائية بضواحي تلك المدن يقطنها عدد كبير من السكان مختلفين في المستوى الاجتماعي مما جعلها بؤرا إجرامية، وتربة جيدة للانحراف نظرا لوجود تكدس غير عادي في هذه المجتمعات، وعدم وجود حياة اجتماعية أفضل و تداخل الأسر فيما بينها، ولزيادة عدد السكان في تلك المجتمعات عن احتياجات العمالة في تلك المدن بدأت تظهر مشكلة البطالة، حيث يسيطر على الشباب المتعطل شعور بالفشل و الإحباط مما ينعكس على علاقته بالمجتمع، و يتولد لديه شعورا أعمق بالقنوط و اللامبالاة و اليأس من إمكانية تحسين حالته في المستقبل، و بذلك تقل مقاومته النفسية و الاجتماعية للتحدي الذي فرضته البطالة مما يجعله سهل التأثر، وينتج أيضا عن البطالة درجة من

الحقد و البغضاء بين المتعطلين مما يجعلهم قابلين للتعرض للتأثيرات السلبية مما يفقدهم ولاءهم لمجتمعهم.

" فالبطالة طبقا لهذا التصور النظري تؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربط العاطل مع الآخرين في المجتمع الذي يعايشه، وانهيار القيم و المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع لدى العاطل، نتيجة عدم قدرته على التمسك بها و مراعاتها لقصور الوسائل المتاحة لديه عن تحقيق و مراعاة هذه القيم نتيجة توقفه عن العمل، و فقدانه لأهميته الاجتماعية في ظل هذه القواعد والقيم ، ويعتقد البعض أن الأمر قد يتطور لدى العاطل بأن يخلق لنفسه قيما اجتماعية جديدة توائم ظروفه، وقواعد عامة للسلوك نحو الآخرين، تتناسب مع عزلته الاجتماعية الجديدة وتصبح مبررا كافيا لسلوكه الإجرامي، واختلاطه بالمجرمين و دوائرهم بكل ما تحمله من قيم و تقاليد إجرامية، ونجد أن الفعل الإجرامي يقع عندما تتوافر له الموقف المناسب كما يحدده الفرد، و في أحوال كثيرة يكون هذا الموقف المناسب هو أن يجد نفسه عاطلا عن العمل، رغم قدرته و رغبته فيه مما يحفزه على الاختلاط بغيره من العاطلين ممن يكون لديهم اتجاه عميق وقديم نحو السلوك الإجرامي، و يترتب على هذا الاختلاط اكتساب العاطل لعلاقات و مهارات و حوافز و أساليب السلوك الإجرامي"[1].

فالبطالة سبب من الأسباب التي تدفع للطلاق، و تؤدي إلى العزلة الاجتماعية للعاطل ، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه.

ثانيا- الأبعاد الاقتصادية:

الإنسان هو المورد الاقتصادي الأول، و بالتالي أي تقدم اقتصادي يعتمد أول ما يعتمد على الإنسان بإعداده علميا وفنيا حتى يتحقق دوره في تقدم المجتمع.

و تضعف البطالة من قيمة الإنسان كمورد اقتصادي، ويتحول كم من المتعطلين إلى طاقات مهدرة، و بالتالي يخسر الاقتصاد هذه الطاقات التي يمكن له أن يعتمد عليها، كما يتحول جزء آخر من هؤلاء إلى طاقات غير فعالة، في حالة البطالة السافرة، وبالتالي يعدون عبئا إضافيا على الاقتصاد، فكل فرد يجب أن يساهم في العمل، فإذا لم يجد جزء من أفراد المجتمع فرصة للعمل فمعنى ذلك إهدار و خسارة لإمكانيات و طاقات كان يمكن أن تساهم في الإنتاج، و يمثل ذلك خسارة اقتصادية في القوى القادرة على الإنتاج و حرمان المجتمع من الإشباع الذي كان سينتج من استهلاك السلع التي كان سينتجها المتعطلين، ومع تدهور الأحوال الاقتصادية في أي بلد و مع تدخل الدولة لتحقيق المزيد من التوجيه الاقتصادي، فإنه يتوقع أن يزيد عدد الجرائم الاقتصادية خلال فترة قصيرة.

1ـ محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 80.

و أظهرت عدد من الدراسات أن هناك علاقة بين التغيرات الاقتصادية سواء في حالة الانكماش الاقتصادي أو حالة الرواج الاقتصادي، و بين بعض الجرائم، و أن معظم مرتكبي الجرائم هم من العاطلين عن العمل، فتأثر أسرة العاطل بالظروف الاقتصادية السيئة يجعلهم يجنحون للجريمة.

و تمثل الآثار الاقتصادية للبطالة الجذور الحقيقية للمشكلة، ومما يساعد على تفاقم المشكلة ما يلي:[1]

- توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات قليلة الاستخدام للعمالة، مما يقلل من توليد فرص عمل جديدة.
- الخلل في توزيع الاستثمارات و التركيز في الاستثمارات على الإحلال و التجديد و مشروعات البنية الأساسية الذي قد يقلل من إيجاد فرص عمل جديدة.
- ارتفاع معدلات التضخم فهناك العديد من الدراسات التي توجد علاقة موجبة بين التضخم و البطالة.
- تناقص القوة الادخارية للمجتمع بدرجة كبيرة وساعد على ذلك ظهور الكثير من الأنماط الاستهلاكية.

و من الانعكاسات التي تنتج عن البطالة، ضعف الكفاءات الفنية التي يحتاج إليها الاقتصاد، نتيجة عدم الاهتمام بالتعليم، و لحاجة الاقتصاد لهذه المهارات تلجأ إلى الخارج للحصول عليها، مما يسبب خسارة كبيرة للاقتصاد، وهذا يؤدي إلى ضرورة توفير الأجور العالية لهذه الطاقة الأجنبية، مما يصعب على الاقتصاد التقدم في مثل هذه الظروف.

"و ينجم عن البطالة ضرر آخر متمثل في صعوبة عملية التخطيط الاقتصادي، إذ أن نجاح أي خطة إنما يعتمد على الموضوعية الكاملة، و في ظل البطالة، يتأثر المخطط الاقتصادي، الأمر الذي يدفعه إلى الاتجاه نحو توفير فرص عمل لهؤلاء المتعطلين على حساب الأهداف الفعلية للخطة الاقتصادية التي تحتاج إليها الدولة فعلا للنهوض بها في هذا المجال، الأمر الذي يضعف موارد الخطة في جزء منها، و يتجه بالجزء الآخر نحو مشروعات غير فعالة في تنمية الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى تخلفها بدل التقدم، وتكون النتيجة الحتمية فشل خططها الاقتصادية"[2].

ومن نتائج البطالة انخفاض الاستهلاك و هذا يؤدي إلى تراجع الإنتاج، مما يؤثر على الاقتصاد، و على العموم فإن لمشكلة البطالة انعكاسات اقتصادية كثيرة وخطيرة و يكفي القول بأن هذه الظاهرة أصبحت سمة من سمات الدول المتخلفة، فهي إحدى سمات التخلف و ترتبط بانخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع و بالتالي انخفاض مستوى المعيشة، و كذا مستوى الخدمات التي تقدم إلى الأفراد،

1ــ نفس المرجع السابق، ص82.

2ــ محمد عبد الله مغازى، مرجع سبق ذكره، ص 54.

و تشير بعض الدراسات إلى انعكاسات البطالة المقنعة على الإنتاج و العمل، فينتج عنها الكثير من المظاهر التي تدل على سلبيات العمل و تؤثر سلبيا في الإنتاجية مثل التسيب...الخ، و يجب الإشارة إلى أن البطالة المقنعة تؤدي إلى البطالة الصريحة حين تصل المؤسسات إلى درجة التشبع، ويترتب على ذلك انخفاض الإنتاجية و هذا ما يؤثر على اقتصاد البلد.

و يمكن أن تؤثر الأبعاد الاقتصادية الناتجة عن البطالة في نواحي أخرى هي[1]:

أ ــ علاقة التقلبات الاقتصادية بانحراف الأحداث: يقصد بالتقلبات الاقتصادية الأزمات الطارئة التي تنتاب الاقتصاد و قد يكون لهذا الاقتصاد صفة الدورية أو لا يكون كذلك، وفي كل الأحوال تتميز بأنها عارضة لا تستمر فترة طويلة من الزمن، وقد انتهت كثير من الأبحاث إلى أنه ترتب على الأزمات الاقتصادية ارتفاع عدد الجرائم، و بصفة خاصة السرقة و التسول.

و ربما ترجع أهم الانحرافات في فترة الكساد و خاصة التسول و السرقات إلى انتشار البطالة، كما يؤثر انتشار البطالة على انحراف الأحداث و الشباب، فقد ييأس الشاب من القدرة على الكسب، أو يترك المدرسة ليواجه الحياة أو يفقد عمله السابق، و يفشل في الحصول على عمل جديد و تطول فترة انتظاره في الوقت الذي يكون فيه مملوء بالحيوية و النشاط حيث تقتضي طبيعة الأمور أن يستفيد من هذه الطاقة الحيوية في عمل يدر عليه دخلا و يشعره بكرامته و كيانه في المجتمع.

ب ــ الأزمات الأسرية الناشئة عن البطالة و الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: مما لاشك فيه أن الشؤون المالية تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الأسري، ويعتبر توفير أساس مادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة، وفي الواقع، فإن كثيرا من حالات الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة إنما يرتبط بانعدام الدخل نتيجة البطالة أو سوء التصرف في الدخل نتيجة عدم التخطيط الاقتصادي لميزانية الأسرة، و لنا أن نتوقع أن تؤدي البطالة إلى تقويض سلطة الأب عندما يفشل في القيام بدوره و الحصول على دخل للأسرة، إذ أن النجاح الاقتصادي من أهم الركائز التي تمنح للفرد المكانة في المجتمع،

كما أن الكثير من المشاكل الأسرية تنشأ كنتيجة مباشرة للبطالة مما يعرض الأسرة إلى التفكك، وتعتبر البطالة المؤقتة أو الطويلة الأمد عنصر من عناصر وجود الفراغ عند عائل الأسرة، و لا يعرف الوسيلة التي يصرفه فيها، مما يجعله فريسة سهلة لأنواع الترفيه الخاطئ، مما يزيد الموقف تعقيدا، كما أن التعطل يؤدي إلى ضيق رب الأسرة بأفرادها نتيجة عجزه عن القيام بمسئوليات سد متطلباتها فيسئ معاملتهم و ينشأ عنها ألوان من المشكلات كانحراف الأبناء، كما يعتبر رب الأسرة في حد ذاته مثال سيئا أمام أبنائه داخل الأسرة مما يزيد الموقف تأزما، ويؤدي إلى انهيار القيم بها.

1ــ محمد علاء الدين عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص ص 83،86، بتصرف.

و الواقع أنه عندما تفشل الأسرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإن هذا الموقف يؤدي بها إلى أنواع من الصراع يقوم بين أعضائها من جانب و بينها و بين غيرها من جانب آخر.

ثالثا– الأبعاد السياسية:

إن تأثير البطالة على الناحية السياسية في الدولة يشكل جانبا هاما من الحديث عن هذه المشكلة ، حيث تبدأ التيارات السياسية المختلفة بالظهور مستغلة العاطلين عن العمل، مشكلة تنظيمات مناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للدولة، وتؤدي البطالة إلى السخط الشعبي العام، علاوة على التوترات و المخاطر السياسية و الاجتماعية التي تنجم عن حالة اليأس و الضياع التي يعيشها البطال خاصة المتعلمين، و تمثل فئة الشباب أكثر العناصر تمردا بحكم تكوينها، و أكثر استعدادا و ميلا للخروج على القوانين و الأنظمة القائمة بالمجتمع، ومن هنا فمشكلة البطالة قد تصبح تهديدا للاستقرار السياسي، ولهذا انعكاساته على التنمية، " و تؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة السافرة الإجبارية سواء من حيث الحجم أو المدلول أو الانعكاسات المباشرة أو غير المباشرة، حيث أن البطالة السافرة هي أكثر جوانب مشكلة التشغيل إزعاجا في الوقت الحالي، و يعكس ذلك زيادة معدلات البطالة وأن المشكلة دائمة ومزمنة و في تزايد مستمر وأن هذا الاتجاه التصاعدي لمشكلة البطالة يجعلها شديدة الخطر و عميقة الدلالة و أن لها آثار سلبية اقتصادية و اجتماعية و سياسية و نفسية أيضا"[1].

و تتمثل التبعات السياسية للبطالة في ما يلي[2]:

أ ــ إفراغ الحقوق السياسية من مضمونها: إن وجود مشكلة البطالة يجعل من ممارسة الحقوق السياسية مجرد مظهر يخفي وراءه نوعا من الاستبداد بهذه الحقوق، مادام أن هم كل مواطن تتوافر لديه طاقة العمل، هو الحصول على فرصته للعمل و من ثم يظل هذا هو هدفه الأول، الأمر الذي يفتح الباب لنوع من استغلال السلطة لهذه المشكلة عن طريق المنع و المنح لفرص العمل على قدر الولاء للسلطة، و من ثم تضيع الحقوق السياسية أو إفراغها من محتواها من أجل الحصول على فرص العمل.

ب ــ غياب المناخ السياسي الملائم للاستثمار:إن تحقيق معدلات متقدمة للنمو الاقتصادي يتطلب بلا شك ضخ قدر كبير من الاستثمارات في شرايين الاقتصاد، ويعد المورد البشري عاملا مهما في هذا المجال و هذا ما نلاحظه إذا ما قارنا معدلات التنمية في البلدان المتقدمة بالبلدان المتخلفة، و هذا كله يتطلب أولا و قبل كل شيء توفير المناخ السياسي الملائم الذي يتعين الاستثمار في ظله، وتؤدي ظاهرة البطالة إلى افتقاد هذا المناخ الذي يتوقف على الإصلاح السياسي، وقيام الديمقراطية الحقيقية،

1ــ نفس المرجع السابق، ص87.

2ــ محمد عبد الله مغازي، مرجع سبق ذكره، ص ص64، 67.

وما يترتب عليها من المحاسبة و المكاشفة و الشفافية و المسئولية، وهو الأمر الذي يعوق تقدم الدولة و يعرقل جهودها.

ج ــ افتقاد الحق في التنمية البشرية للفرد: إن تنمية البشر ينبغي أن تكون محور الاهتمام الأول في أي نظام يسعى إلى التقدم، ويرغب أن يفيق من السبات الذي يحيا به، و يعد الحق في تنمية الإنسان أحد أهم الحقوق الحديثة، ويعتمد هذا الحق على:

ــ احترام قدرة الإنسان على العمل.

ــ ضمان استخدام هذه القدرة.

ــ الاستفادة من عائد هذه القدرة.

و تهدر البطالة بتبعاتها هذا الحق، ومن ثم تخل الدولة بالتزاماتها في توفير فرص العمل المناسبة للقادرين عليه، و هو التزام أساسي وحق من حقوق الإنسان الهامة فيها، بل أن ذلك يتطلب دورا إيجابيا للدولة، من خلال إيجاد المناخ المناسب لاقتصاد تزدهر فيه فرص العمل، و يجد الجميع في ظل هذا المناخ الإطار المناسب للعيش الكريم الذي يفي بكل متطلبات الحياة الإنسانية.

و تهدر البطالة قيمة الإنسان كإنسان له مطالب مادية و معنوية يحتاج للوفاء بها، بحيث لا يمكن أن يكون للدولة أي أعذار في عدم توفير هذا الحق لمواطنيها، دون أن يكون سبب ذلك هو فشل خطتها في التنمية لأسباب تعود إليها هي و قبل كل شيء.

بل إننا نستطيع أن نقول إنه في عالم اليوم، الذي يعيش متغيرات كثيرة، لم تعد فيه الحقوق و الحريات العامة التقليدية، كافية للحكم على ديمقراطية النظام السياسي، بل ينظم لذلك معايير اقتصادية و اجتماعية كثيرة في هذا المجال، ووجود البطالة و آثارها من شأنه أن يخل بهذه المعايير.

د ــ توسيع نطاق الاستبداد السياسي: تؤثر البطالة على المجال السياسي من خلال فتح مجال جديد يمكن أن ينفذ منه الاستبداد السياسي، ذلك أنه إذا كان المواطن في الدولة لا يجد عملا يستطيع من خلاله أن يسد حاجياته الضرورية، فإن النتيجة الحتمية ستكون غياب الوعي السياسي لدى المواطنين، واتجاه الجميع للسعي لتحصيل و مكابدة العيش في الحياة و لا يمكن أن تتوافر في ظل هذا الوضع، الظروف الملائمة لإيجاد وعي سياسي لدى المواطنين يستطيعون من خلاله ممارسة حقوقهم السياسية بفعالية، ومن ثم تتحول السلطة إلى الاستبداد، أمام غياب الدور الفاعل للشعب في مراقبة سلطات الحكم سواء في ذلك الانتخابات أم الاستفتاءات أم غير ذلك من المظاهر التي تحول دون الاستبداد.

و لذا نلاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و الازدهار في أي دولة، فكلما قلت مساحة الديمقراطية كلما انعدم توافر الجو الملائم للتقدم، كما أن عدم وجود نمو اقتصادي من شأنه أن يشيع البطالة، ومن ثم تغيب الديمقراطية، ويفتح الباب على مصراعيه للاستبداد.

رابعا– الآثار الأمنية:

كما أن للبطالة آثارا على المستوى الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي فلها آثار كذلك على المستوى الأمني، و تظهر الآثار السلبية لظاهرة البطالة في الجانب الأمني على مستوى أمن المجتمع بصفة عامة و أمن الدولة بصفة خاصة، حيث يتزايد الخطر الذي يهدد أمن المجتمع و أمن الدولة زيادة مضطردة مع زيادة مشكلة البطالة، هذه الأخيرة التي ترتبط مع زيادة معدلات ارتكاب أنواع محددة من الجرائم.

و تؤثر مختلف أبعاد البطالة على الجانب الأمني، فكلما كثرت المشاكل الاقتصادية زاد حجم البطالة بسببها و قل الدخل الفردي و زاد ارتكاب بعض الجرائم الاقتصادية لتعويض النقص في الدخل بطرق غير مشروعة، و أيضا نلاحظ زيادة معدلات الجريمة خاصة الاجتماعية منها في المناطق التي يزيد فيها عدد العاطلين، كما تؤدي البطالة إلى زعزعة الأمن الداخلي للدولة نتيجة انخراط أعداد كبيرة من البطالين في التنظيمات غير المشروعة.

إن صلة البطالة بالإجرام صلة مباشرة و غير مباشرة في الوقت نفسه، فالبطالة تعني الحرمان من مورد الرزق للعامل الذي توقف عن عمله، وهو يؤدي إلى عجزه عن إشباع حاجته الضرورية بالطرق المشروعة، مما قد يضطره إلى سلك سبيل الجريمة لتحقيق هذا الإشباع، و الملاحظ أن هذه الآثار للبطالة ليست حتمية، بمعنى أنه ليس كل المتعطلين يسلكون سبيل الجريمة لإشباع حاجاتهم الضرورية.

هناك العديد من الدراسات و النظريات التي تطرقت إلى علاقة البطالة بالجريمة، و كل مدرسة قدمت وجهة نظرها في الموضوع، و قد وجه النقد إلى كل هذه الآراء أو النظريات لأنها تركز على جانب واحد و تهمل العوامل الأخرى، و يمكن القول أن البطالة مشكلة فردية يعاني منها الشخص العاطل، ترتبط بآثار سلبية عديدة اقتصادية و اجتماعية تظهر على الفرد و المجتمع و قد تؤدي هذه الآثار منفردة أو مجتمعة إلى السلوك الإجرامي.

و بصفة عامة فيما يتعلق بالعلاقة بين البطالة و الجريمة يتبين ما يلي[1]:

- إن البطالة تؤدي و تسبب السلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل إن توافرت بعض أو كل العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية التي تساعد على ذلك.
- إن العلاقة بين البطالة و الجريمة علاقة ديناميكية يصبح السبب فيها نتيجة و النتيجة فيها سببا و مع استمرارية هذه العلاقة –بمرور الزمن– ستتعقد و تتشابك.
- إن ثمة عوامل اجتماعية أخرى سوى البطالة تؤثر على السلوك الإجرامي، هذه العوامل راجعة إما للمجرم في ذاته أو أسرته مثل انتشار الأمية و التفكك الأسري.

1ــمحمد علاء الدين عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص90، بتصرف.

المطلب الثاني: طرق معالجة البطالة

إن البطالة لن تظل خطرا كامنا بل أصبحت خطرا مباشرا يهدد كيان المجتمع بأكمله و نلمسه بصورة يومية، و لهذا لابد من اتخاذ الآليات و الحلول العملية و القرارات السليمة التي تحد من معدل تضخم البطالة في المجتمع، و الحقيقة أن خطورة مشكلة البطالة لا تنبع من الارتفاع الحالي لمعدلاتها و جسامة أخطارها و نتائجها الراهنة على المجتمع، بل في توقعات زيادتها في المستقبل.

لقد اختلفت المدارس الاقتصادية في اقتراحاتها لمواجهة مشكلة البطالة ، وكان لكل مدرسة وجهة نظرها الخاصة، ويمكننا هنا أن نميز بين أربع مدارس أساسية هي[1]: مدرسة شيكاغو أو مدرسة النقديين، مدرسة اقتصاديات العرض، مدرسة التوقعات الرشيدة، و المدرسة المؤسسية، كذلك من المهم أيضا أن نلم بوجهة نظر الكينزيين الجدد.

أولا- مدرسة النقديين:

يرى منظروا هذه المدرسة، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، أن التغلب على الركود التضخمي يتطلب القضاء على التضخم أولا باعتباره ظاهرة نقدية بحتة، نظرا للمخاطر التي تجيء في ركابه و تعوق سير النظام الاقتصادي، و بما أن عجز الموازنة العامة للدولة هو من أهم مصادر الإفراط في عرض النقود، فلابد أن يحتل القضاء على هذا العجز أهمية كبيرة، وهذا ما يتطلب كبح النشاط الاجتماعي للدولة، ويعتقد أنصار هذه المدرسة، أن تقليص هذا العجز سوف يقلل من حاجة الحكومات لزيادة الضرائب والدين العام الداخلي، كما أن تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي من شأنها أن تجبر العمال العاطلين على قبول الأعمال التي كانوا يرفضونها في حالة وجود هذه المدفوعات، ويرون أيضا أن الفقراء يجب أن يعتمدوا على أنفسهم أساسا بالبحث على العمل الذي يناسبهم بالأجور السائدة في السوق، بيد أن ذلك يتطلب أن تكون سوق العمل حرة، الأمر الذي يتطلب إضعاف قوة نقابات العمال، و إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور، وإعانات البطالة...الخ، أما الأفراد الغير القادرين مثل المرضى و المسنين ، فيقترحون فرض ما يسمى ضريبة الدخل السلبية، والفكرة الأساسية لها تتمثل في أن تقوم الحكومة بتجميع ضريبة الدخل من الأشخاص الذين تزيد دخولهم على حد معين، وتخصيص جزء منها لتقدمه كمساعدة مالية للأشخاص الذين تقل دخولهم عن حد معين، وذلك بشرط أن تلغي جميع برامج الضمان الاجتماعي، و يرون كذلك بأنه ليس من مهام الدولة العمل على تحقيق التوظيف الكامل، بل يجب أن تنحصر أدوارها في أداء وظائفها التقليدية، ولا يتطلب علاج البطالة التأثير في الطلب الكلي، بل يتطلب العمل على تحفيز رجال الأعمال على القيام بالاستثمار و زيادة الإنتاج، ويكون ذلك من خلال خفض الضرائب المفروضة على الدخل و الثروة، و تحجيم القطاع العام و نقل ملكيته للقطاع

1ـــ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 421، 432، بتصرف.

الخاص، والحد من البيروقراطية و إطلاق آليات السوق، ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور و الأسعار.

ثانيا– مدرسة اقتصاديات العرض:

يرى أنصار هذه المدرسة أن أزمة البطالة لا تكمن في الطلب الكلي الفعال، وإنما في نقص قوى العرض، و عليه فالمطلوب إذن للخروج من هذه الأزمة هو العمل على إنعاش الحوافز، و خفض الضرائب على الدخل و الثروة، ففي اعتقادهم أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى تحفيز ميول الناس نحو الادخار و الاستثمار و الإنتاج و العمل، و بالتالي زيادة فرص التوظف، ويلاحظ أنهم لم يعبئوا بأثر هذا التخفيض في الإيرادات العامة، ومن ثم عجز الموازنة العامة للدولة.

ثالثا– مدرسة التوقعات الرشيدة:

تلعب التوقعات دورا مهما لدى أنصار هذه المدرسة في النشاط الاقتصادي، و يتفقون مع أنصار المدرسة النقدية في رؤيتهم لمحاربة التضخم، عن طريق التزام صانعي السياسة النقدية بأن يتزايد عرض النقود بمعدل سموي ثابت، كما أنهم يعتقدون أنه لتصحيح الاختلالات الكلية الممثلة في الركود والبطالة المرتفعة، يتعين توافر الحرية الاقتصادية وأن يقيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وأن تتوافر نقاوة الأسواق، وأن تكون هناك مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور، بحسب حالة العرض و الطلب.

رابعا– وجهة نظر المدرسة المؤسسية:

تختلف هذه المدرسة عن المدارس الثلاث السابقة في خاصية مهمة، هي نقدها الشديد للاقتصاديين النيوكلاسيك، سواء في الفروض التي انطلقوا منها، أو في منهجهم التحليلي، أو في النتائج الأساسية التي توصلوا إليها، ومن ثم السياسات التي أوصوا بها.

و رغم وجود اختلافات كبيرة بين أنصار هذه المدرسة، فيما يتعلق بنطاق و محتويات و توجهات الإصلاح لمواجهة مشكلة البطالة فإنهم يتفقون في أن تلك المشكلات تعود إلى الفجوة القائمة، بين مستويات التطور المرتفعة في الإنتاج و التكنولوجيا من جهة، وبين النظام المؤسسي من ناحية أخرى، ولتجاوز الفجوة يحتاج الأمر إلى إصلاح مؤسسي، بين الأطراف الثلاثة الفاعلة في النظام و هي: المؤسسات و العمال و الحكومة، فهم بشكل عام، يدعون إلى نوع من الإصلاح الاجتماعي، تلعب فيه الحكومة دورا مهما لتأمين الاستفادة من نظام السوق و تجنب مساوئها.

كما تجدر الإشارة إلى أن البعض من أنصار هذه المدرسة يولون أهمية كبيرة لأثر التكنولوجيا في تفاقم مشكلة البطالة، وإحلال الآلة مكان الفرد، ويرون أن علاج المشكلة سيكون من خلال التوسع في مجال الخدمات الإنسانية، مثل رعاية المسنين ، ورياض الأطفال، والخدمات الصحية، والأمن الشخصي، والسياحة، و الخدمة المنزلية...إلخ.

خامسا-مدرسة الكنزيون الجدد:

لقد عارض الكنزيون مقترحات النقديين، فينا يتعلق بضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، و القبول بفكرة ارتفاع معدل البطالة الطبيعي كمفسر لمشكلة البطالة، و للخروج حسبهم من مأزق البطالة يتعين أن يكون هناك ثبات في معدل نمو عرض النقود، ذلك أن تلك السياسات، في رأي الكنزيين الجدد، لن تكون فاعلة في حالة صدمات العرض.

و لذلك فهم يرون بأن معالجة مشكلة البطالة و التحول من الركود إلى الإنعاش ستتطلب زيادة الادخار و التراكم و الإنتاجية، و إعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب، كما أنهم ينادون الآن، وفي ظل استفحال البطالة، بالعودة لسياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى إيجاد فرص واسعة للتوظيف.

و بعيدا عن جهود التنظير و التحليل المتعمق، هناك الآن ركام ضخم من المقترحات العاجلة التي أدلى بها بعض السياسيون و الخبراء، وبعض المنظمات الدولية للتغلب على البطالة، أملا في الاقتراب من التوظيف الكامل.

ومن بين الآليات المقترحة هو تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تعني التغيير الشامل في جميع الميادين، بتحديث التعليم ، البحث العلمي، نظم الإدارة و القوانين، وتجديد كل جوانب المجتمع، و يجب الإشارة إلى أنه "ليس من الصالح العام أن يتحقق النمو المادي و الاقتصادي دون أن يتحقق نمو مواز و مساو في الثقافة العامة و القيم الاجتماعية و الأخلاقية و السياسية، و إلا سنكون أمام كائن غير متكامل و غير متوازن أشبه بإنسان وصل إلى درجة لا تناسبه من النمو العقلي و المعرفي و السلوكي، مثل هذا الإنسان من الممكن أن يتحول إلى خطر على نفسه و على غيره"[1].

فيجب أن تكون عملية التنمية مستمرة و شاملة، لأن علاج مشكلة البطالة هي عملية صعبة و معقدة في آن واحد، ومنبع الصعوبة يكمن في الجذور العميقة التي ولدت هذه المشكلة، لذلك يجب تفعيل المورد البشري بتفعيل نظام التعليم وتجديده، ونفس الشيء بالنسبة للتدريب، والصحة، و إعادة النظر في دور الدولة في إطار العولمة، دون أن ننسى الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي أن هناك "علاقة ما بين الإستراتيجية التنموية و بين محاولات التخلص من الركود و حل مشاكل البطالة حيث أن ذلك يساعد على التوقف عن كل الصناعات التقليدية و خلق صناعات جديدة بديلة، بالإضافة إلى أن تلك الفكرة ستتيح فرصة لخلق عدد لا نهائي من الأنشطة الاقتصادية لإنتاج سلع و خدمات"[2].

1ـــ محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2ـــ زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص 98.

و قد اقترح رمزي زكي بعض الإجراءات للتحكم في مشكلة البطالة لخصها فيما يلي[1]:

1ـ تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد، من خلال العمل على تلافي أسبابها، وميزة هذا الاقتراح أنه سيسهم في زيادة حجم العمالة دونما الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد.

2ـ إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام، وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي و الأجنبي، نظرا لما يأتي في ركابها من تسريح أقسام واسعة من العمالة الموظفة في هذه المشروعات، والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات وبخاصة إذا كانت ناجحة، وتمد الموازنة العامة للدولة بموارد مستمرة و تقوم بتشغيل أعداد كبيرة من العمالة الوطنية.

3ـ لما كان العاطلون في حاجة ماسة إلى المساعدة من أجل إبقاء أنفسهم وأسرهم على قيد الحياة، إذن فلابد من توفير الحماية الاجتماعية لهم، من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة و الحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي و التوسع فيها.

4ـ دعم وحماية و تشجيع القطاع الخاص المحلي، و خاصة في المجالات كثيفة العمالة، وأن تتناسب المزايا و الحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

5ـ من الضروري أن تضع الحكومة برنامجها للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخرجين و المؤهلين للعمل في هذه الخدمات، و ميزة هذا الاقتراح أنه فضلا عما يهتم به من علاج جزئي لأزمة البطالة، فإنه سيسهم في الوقت نفسه في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة.

6ـ التوسع في التدريب و إعادة التدريب في مجال المهن اليدوية و نصف الماهرة، خاصة أن مزاولة تلك المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية و الخبرة، وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من العمالة المحلية.

7ـ إن القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة، الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار و النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد، مع ما يعنيه ذلك، من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه و من تنمية متوازنة لقطاعاته، ومن تكنولوجيا ملائمة، وتحتاج ذلك لأن تكون إستراتجية طويلة المدى، تضع في أولوياتها تحقيق فرص العمل للعمالة المحلية.

1ـ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص439، 443، بتصرف.

8ـ الارتفاع بمعدل الاستثمار المحلي إلى ما لا يقل عن 25%، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنويا سوق العمل، و التخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم، ويتطلب ذلك، العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد، من خلال الارتفاع بالمخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل، وتنخفض، ومن ثم عدم الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن.

9ـ رغم أهمية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة حينما تؤدي إلى توفير موارد إضافية للتمويل، وتمد البلد بالتكنولوجيا الحديثة و الوصول إلى الأسواق الخارجية، فإن هناك مبالغة تكاد تصل إلى حد الوهم حول الدور الذي تلعبه الاستثمارات، في تحقيق النمو و معالجة أزمة البطالة، حيث كثيرا ما ينظر إليها على أنها يمكن أن تكون بديلا عن الجهد الوطني و أنه لن يمكن تحقيق التنمية بدونها، هذا مع أن تأثيرها في حالة عدم وجود ضوابط وطنية للاستفادة منها، لن تكون أقل خطورة من استفحال الديون الخارجية في ميزان المدفوعات، كما أن تأثيرها في توظيف العمالة المحلية يكاد يكون هامشيا.

10ـ لما كان عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة، إذا ما أحسن تدريبه و تعليمه و توظيفه في المجالات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية و تحتاج إلى عمالة كثيفة، فإنه من الأهمية بمكان مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة.

11ـ ضرورة اعتماد و تنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المدى المتوسط و الطويل، و يتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم و الصحة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية، حتى بات ذلك أمرا محتما للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل الإنساني، وهي أحد المصادر الأساسية للنمو و التنمية في الوقت الراهن.

12ـ كذلك فإنه لضمان زيادة فرص التوظف باستمرار، يتعين إعادة النظر، من حين لآخر، في مكونات سياسات التعليم و التدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنويا سوق العمل و متطلبات هذا السوق.

13ـ أفضل صيغة تفي بأغراض التنمية المتواصلة المرتبطة بالتوظيف الكامل، هي صيغة الاقتصاد المختلط المدار على أسس اقتصادية سليمة، ولا يجوز القضاء على قطاع ما، في سبيل سيطرة قطاع آخر، فالسعي لهدف التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل سيحتاج إلى جهد و عطاء كل القطاعات سواء القطاع العام، والخاص، والأجنبي، والمشترك، والتعاوني، وقطاع الإنتاج السلعي الصغير، وحتى القطاع غير الرسمي.

14ـ الدولة مطالبة بأن تمارس نوعا من التخطيط الاستراتيجي الذي يحفز القطاعات المختلفة، للتحرك صوب التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظيف الكامل، و هي مطالبة بالمحافظة

على سلطتها السيادية و تطويرها في وضع القرارات الاقتصادية المهمة المؤثرة في تحقيق تلك الإستراتجية، مثل تحديد معدلات النمو و الادخار و الاستثمار، والقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية و المالية و التجارية و التكنولوجية...الخ.

خلاصة

تعتبر البطالة مشكلة عالمية، وتعد ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل، كما كان يعتقد الكلاسيك، و هذا ما أوضحته النظرية الكنزية و النظريات اللاحقة، ذلك أن العمالة الكاملة من وجهة نظر المنظرين هي مجرد وضع مثالي بعيد المنال، أما الوضع العادي فهو العمالة غير الكاملة.

فيجب أن تحظى البطالة باهتمام أكبر، مع ضرورة رصد بيانات حقيقية على مستوى الدولة لأعداد البطالة حتى يمكن مواجهتها بشكل واقعي وعلمي، ولابد من حلول عاجلة لمعالجتها في إطار رؤية غير تقليدية.

هناك العديد من أنواع البطالة التي غالبا ما تتزايد حجومها و معدلاتها عبر الزمن، منها البطالة الإجبارية، البطالة الاختيارية، البطالة المقنعة، و لكل نوع آثاره السلبية على الفرد و المجتمع كما أن للبطالة آثار سلبية على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الأمني، لذلك فإن هدف التقليل من حجم البطالة و معدلها يعد من أهم الأهداف لواضعي السياسات في أي مجتمع.

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

إن للتنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر أهمية قصوى، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو بالدول النامية و لكن تتجلى هذه الأهمية بوضوح في الدول النامية نظرا للعقبات و العوائق التي تعترض طريق التنمية، و التي من أهمها عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية لتمويل الاستثمارات التي تؤدي إلى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، و لتغطية هذا العجز تلجأ الدول النامية إلى رؤوس أموال أجنبية و ذلك إما عن طريق الاقتراض المباشر من الدول الأجنبية، أو استقطاب الأموال الأجنبية عن طريق فتح أسواق جديدة للدول المتقدمة لاستثمار الفائض من أموالها، و لهذا تزايد خلال الأعوام القليلة الماضية الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم التدفقات المالية إلى الدول النامية .

و لذلك سنتحدث في هذا الفصل عن الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول نتكلم عن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله أما في المبحث الثاني فنتكلم عن نظرياته و محدداته و دوافع تصديره و استقباله و عوامل جذبه و معوقاته، أما المبحث الثالث فيكون عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره الإيجابية و السلبية.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه و أشكاله.

سنقوم خلال هذا المبحث بتقديم صورة عن الاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على أهم ما يتميز به عن غيره، و معرفة أشكاله، ليتضح مفهومه بشكل دقيق، و ذلك من خلال أربعة مطالب، المطلب الأول عموميات حول الاستثمار الذي يعتبر تمهيدا للمطلب الذي بعده، والذي نعرف فيه الاستثمار الأجنبي المباشر و في المطلب الثالث نتحدث عن أشكاله ثم في الرابع نتكلم عن علاقته بالشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار.

يعتبر الاستثمار بوصفه متغيرا كليا من العناصر ذات الأهمية الكبرى في مسار و تطور النظام الاقتصادي ديناميكيا على مدار الزمن، و ذلك لما له من ارتباط بصورة مباشرة و غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار و الدخل و مستوى التوظيف ....إخ.

و نظرا لهذه الأهمية جعلته يكون من أكثر المتغيرات مثارا للاهتمام من قبل الدارسين و المهتمين ومتخذي القرار، و ذلك من حيث مفهومه خصائصه، مخاطره و أشكاله.

و لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم المختلفة للاستثمار و خصائصه و مخاطره و أشكاله المختلفة.

<u>أولا- تعريف الاستثمار:</u>

لقد تعددت و اختلفت التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار و هذا حسب نظرة كل طرف إلى هذا النشاط الاقتصادي، سواء كانت النظرة اقتصادية أو محاسبية أو مالية.

<u>1)-1- من الناحية الاقتصادية:</u> و هذه تعريفات لبعض الاقتصاديين العرب و الأجانب.

- يعرفه أحمد زكريا الصيام "على أنه مجموعة التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل و تحقيق الإضافة الفعلية في رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية آخذا بعين الاعتبار العناصر التالية : العائد و المخاطرة و الزمن اللازم لذلك"[1].

- وعرفه الدكتور حسين عمر "الاستخدام في تكوين الاستثمارات(أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة"[2].

و مما يتعقب على هذا التعريف ذكره للمعرف وهو الاستثمار في التعريف و كما هو معلوم يجب صيانة الحدود عن ذكر المعرف في التعريف.

---

[1] ـــ سمير يحياوي، "العولمة و تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تحليل اقتصادي 2005/2004 ،ص58.

[2] ـــ حسين عمر ،**الاستثمار و العولمة**، (القاهرة،دار الكتاب الحديث، 2000)،ص37.

– عرفه لومبارد LAMBERT " هو شراء أو صنع منتجات آنية وسيطية" أما قيتون GUTTON فعرفه " هو تطوير و تنمية لوسائل الطاقة المهيأة"[1] .

– أما CCOLLI " حيازة وسائل الإنتاج.....وهو استخدام الدخل و تحويله إلى سلع تجهيزية"[2].

– و عرفه كينز بقوله " إن الاستثمار هو تلك النفقة التي تحفز على الشراء التي بدورها تخلق الاستثمار " [3].

– و هناك بعض الاقتصاديين حاولوا تعريف الاستثمار في بعده الإسلامي فقالوا " هو عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح، أي خلق أصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الفرد أمواله و يكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها الخير للمجتمع"[4].

و جدير بالتنبيه أن هذا التعريف يتميز بخاصيتين عن باقي التعاريف السابقة و هما أولا اشتراطه للطرق المشروعة و ثانيا التركيز على البعد الاجتماعي للاستثمار و هذا أهم ما يتميز به النظام الاقتصادي الإسلامي عن بقية النظم الاقتصادية الأخرى، و هو تقييده لأي نشاط اقتصادي بالأخلاق.

– أما المعاجم الاقتصادية المختلفة فقد ورد فيها تعريف الاستثمار على أنه" أي استعمال لرأس المال لتحقيق ربح" و هذا دون أن يلتفت المعرف إلى شكل الاستثمار إن كان في أصول حقيقية أو مالية"[5].

من خلال التعاريف السابقة يمكن إجمال القول في أن الاستثمار هو عبارة عن عملية تكوين أو إنشاء ثروة عن طريق استعمال الأصول الحالية (سواء كانت مالية أو عينية) بغية الحصول على إضافة في المستقبل.

1)-2- <u>من الناحية المحاسبية:</u> " تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة " [6].

---

[1] ــ بن حبيب عبد الرزاق و آخرون،الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، جامعة البليدة، 2002، ص 6.

[2] ــ فارس فضيل،"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، و المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2004،ص 4.

[3] ــ نفس المرجع ، نفس المكان.

[4] ــ محمود محمد حمودة،**الاستثمار و المعاملات المالية في الإسلام**،(بدون مدينة نشر،الوراق،2006)، ص30.

[5] ــ محمد عبد العزيز عبد الله ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، (عمان، دار النفائس، 2005)،ص14.

[6] ــ محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991)، ص96.

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الاستثمار حسب المفهوم المحاسبي هو كل سلعة مادية أو معنوية، سواء أنتجتها المؤسسة أو اشترتها و التي يشترط فيها ثلاثة شروط هي:

- أن تكون ذات مبلغ ضخم.
- لا تنتجها المؤسسة أو تشتريها من أجل بيعها.
- أن تستخدم في المؤسسة لمدة طويلة.

و حسب المنظور المحاسبي للاستثمار، فهو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي:[1]

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد،... إلخ).
- الاستثمارات المعنوية (محــلات تجارية، براءات، العلامـــات التجاريـــة، المصاريف الإعدادية).
- الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات، ...إلخ).

1)-3- <u>من الناحية المالية:</u> يعرف الاستثمار من الناحية المالية " التضحية بقيم حالية مؤكدة الحدوث مقابل الحصول على قيم محتملة غير مؤكدة الحصول في المستقبل"[2].

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص ثلاث خصائص أساسية للاستثمار من الناحية المالية هي:

- التضحية بقيم أو مبالغ نقدية حالية متواجدة.
- الحصول على قيم أعلى.
- القيم المتوقعة الحدوث غير مؤكدة.

فأي رصيد نقدي حتى يعتبر استثمارا من الناحية المالية يجب أن يعطي قيمة نقدية أكبر في المستقبل.

[1] ــ عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظـل التطـورات العالميـة الراهنـة "، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004/2003 ،ص 34 .

[2] ــ عادل محمد رزق، **الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية من منظور إداري و محاسبي**، (دار طيبة ،بدون مدينة نشر،2004)، ص 3.

ثانيا- خصائصه و مخاطره:

للاستثمار خصائص تميزه عن غيره من الأنشطة الاقتصادية، كما له مخاطر تحيط به يحاول جميع المستثمرين معرفتها لمحاولة تجنبها.

2)-1-خصائص الاستثمار: اتفق معظم المفكرين على أن الاستثمار الجيد يتميز بالخصائص التالية:[1]

- الحفاظ على قيمة الاستثمارات الأصلية.
- الحفاظ على درجة سيولة دائمة.
- تحقيق تراكم المال أي تحقيق أرباح وعوائد.
- تقوية المنافسة في ظل مراعاة القوانين السائدة.
- تحقيق نسب مرتفعة من الأرباح من خلال تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات.

2)-2- مخاطر الاستثمار: هناك نوعين أساسيين من المخاطر التي يواجهها أي استثمار هما:

2)-2-1- المخاطر غير المنتظمة:[2] هي التقلبات في العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة و التي ترجع لعوامل داخلية خاصة بالمنشأة، و أهم أنواع المخاطر غير المنتظمة هي:[3]

* مخاطر الأعمال: و هي المخاطر المرتبطة بالإيرادات و الأرباح الموزعة و تصميم المنتجات و التسويق و العلاقات مع العاملين و الموردين.
* مخاطر الصناعة: و تضم القيود الجمركية و التغير في أذواق المستهلكين و العوامل الموسمية و الإغراق.
* مخاطر الإدارة: و هي المخاطر الناتجة عن سوء الإدارة أو تعيين مديرين غير أكفاء أو سرقات بعض أعضاء مجلس الإدارة أو انحرافات المديرين بصورة عامة.

---

[1] ـــ قدور بوزيدي، " العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1999،ص42.

[2] ـــ عادل محمد رزق، مرجع سبق ذكره ، ص11.

[3] ـــ فريد النجار، **الاستثمار بالنظم الإلكترونية و الاقتصاد النقدي الرقمي**،(الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004) ، ص 47.

2)-2-2- المخاطر المنتظمة[1]: هي الناتجة عن ظروف النشاط الاقتصادي بوجه عام ولا يمكن تجنبها أو السيطرة عليها.

و أهم أنواع المخاطر النظامية هي[2]:

- مخاطر السيولة: قد يمكن تحويل الاستثمار إلى سيولة بسرعة مثل الأوراق المالية فهي سريعة البيع، و لكن توجد بعض الاستثمارات كالعقارات صعبة التحويل إلى سيولة نقدية.
- مخاطر أسعار الفائدة: تعتبر أسعار الفائدة المرتفعة والمتقلبة من الأمور المقلقة للمستثمر، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى عدم تشجيع المستثمر على الاستثمار و من ثم تقل التوسعات، كما يؤدي كذلك ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض أرباح الشركات.
- مخاطر التضخم: و يتواكب مع ارتفاع سعر الفائدة أيضا ارتفاع المخاطر الناتجة عن التضخم، ففي الماضي كانت أسعار الفائدة أقل من معدل التضخم مما يقلل العائد على الاستثمار.
- مخاطر العملات: ولا ترتبط مخاطر العملات بالاستثمار في الأسهم بالدول الأجنبية فقط، و لكن تتأثر الاستثمارات المحلية أيضا بتغير سعر الصرف للعملات.
- المخاطر المالية: و هي المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل و نسبة القروض إلى رأس المال، فالشركة ذات الحصص الكبيرة من القروض لأغراض التمويل سوف تضطر إلى سداد فوائد كبيرة بالمقارنة بالشركات التي تقترض مبالغ محدودة.

---

[1] ــ عادل محمد رزق ، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] ــ فريد النجار ، **الاستثمار بالنظم الإلكترونية و الاقتصاد النقدي الرقمي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47.

ثالثا- أشكال الاستثمار :

تختلف أشكال الاستثمار وفقا للعديد من المعايير فقد يتم تصنيفها حسب الشكل، و حسب التدفق النقدي، و الإستراتيجية أو الهدف و الأهمية و هي كالآتي:[1]

3)-1-حسب التدفق النقدي: وذلك حسب التدفق النقدي الحاصل من جراء الاستثمار فهناك:

أ-استثمار الأراضي: المجوهرات و المعادن الثمينة.
ب-الاستثمار في الأوراق المالية.
ج-الاستثمار في المصانع و التجهيزات الكبرى.
د-الاستثمار في مختلف أنواع الأجهزة و المعدات.
هـ-الاستثمارات ذات العائد النقدي المعدوم.

3)-2- حسب الهدف أو الغرض منها: و ذلك حسب الهدف من الاستثمار و الغرض منه فهناك:

أ-الاستثمارات الإحلالية"DE REMPLACEMENT" .
ب-الاستثمارات التوسعية" EXPANSION ".
ج-استثمارات التطوير و الترشيد "RATIONALISATION ET MODERNISATIO ".
د-الاستثمارات الإستراتيجية "STRATEGIQUE ".
هـ-الاستثمارات التي تفرضها الدولة " OBLIGATION ".

3)-3-حسب الإستراتيجية المسطرة: و ذلك حسب الإستراتيجية المحددة من طرف المسـئولين فهناك:

أ- استثمارات وفق إستراتيجية التنمية "Croissance ".
ب- استثمارات وفق إستراتيجية العقلنة "Rationalisatio ".
ج- استثمارات وفق إستراتيجية التبديل "Conversion".

---

[1] ـ يمكن الرجوع إلى:
ـ نجلاء بوغزالة،" الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000/90"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2002/2001 ،ص ص 7،12.
ـ حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 38،43 .
ـ بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 8.

3)-4-حسب الجهة المعنية: و ذلك حسب الجهة التي تقوم بالاستثمار فهناك:

استثمار فردي و يقابله استثمار مؤسساتي، و استثمار حكومي و يقابله استثمار خاص، استثمار وطني و يقابله استثمار دولي، هذا الأخير ينقسم إلى نوعين استثمار أجنبي مباشر و استثمار أجنبي غير مباشر.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و ما يتميز به عن غيره من الاستثمارات.

تحدثنا في المطلب السابق عن الاستثمار و بينا أن له عدة أشكال مختلفة باختلاف معايير التصنيف ومن بين هذه المعايير تصنيف الاستثمار حسب الجهة المستثمرة التي من بين أنواعها هناك الاستثمار الدولي الذي يقابل الاستثمار الوطني، هذا الاستثمار الدولي الذي ينقسم إلى نوعين هما الاستثمار الأجنبي غير المباشر و الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سنتحدث عليه خلال هذا المطلب و ذلك من خلال تعريفه و الفرق بينه و بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر و خصائصه.

أولا- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI):

لقد تعددت و تباينت التعاريف والمفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من اقتصادي لآخر و من هيئة اقتصادية لأخرى نظرا للغموض الذي يكتنف الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا سنحاول إعطاء بعض التعاريف لبعض الاقتصاديين و لبعض الهيئات الدولية ثم نجمل القول ببيان أهم ما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تلك التعاريف.

- "عرفه صندوق النقد الدولي بأنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 10% من ملكية المشروع"[1].
- "أما تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية فعرفه على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل، و يعكس مصلحة مستديمة و رقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم

[1] ـــ حسن رفدان الهجهوج ، **اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي،** (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006)، ص55 .

في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصيلة، و يتم القيام بالاستثمار الأجنبي بواسطة الأفراد بالإضافة إلى منشآت الأعمال"[1].

- أما المحاسبون المختصون في ميزان المدفوعات: فيعرفون الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل مساهمة مؤسسة أجنبية في رأس المال في مؤسسة محلية، بشرط أن يكون البلد المستقبل، تحصل على حصة معتبرة من ملكية هذه المؤسسة، حيث نسبة المساهمة في ملكية المؤسسة تختلف من بلد لآخر " [2].
- و عرفه الدكتور عبد السلام أبو قحف "بأنه تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[3].
- وعرفه علي عبد الفتاح أبو شرار "يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا أو بيعا أو خدميا ......إلخ"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1 - انتقال لرأس مال عبر الدول بغرض التوظيف في استثمارات مختلفة بهدف الحصول على عوائد.

2 - أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي و المالي و الاقتصادي لصاحب رأس المال (المستثمر).

3 - أن يكون هذا الاستثمار طويل الأجل.

4 - "القيام بإدارة الاستثمار بالكلية أو المشاركة في الإدارة من طرف المستثمر الأجنبي،

و جدير بالتنبيه أن الاستثمار المباشر هو الصورة الأولى للاستثمار وأبسط أشكاله و أبرزها و أهمها، " لذلك فإذا أطلق اسم الاستثمار مجردا دون تحديد فإن المقصود به يكون الاستثمار

---

[1] ــ نفس المرجع السابق، ص56.

[2] ــ سمير يحياوي ، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3] ــ عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل جدوى الاستثمارات الأجنبية**، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص13.

[4] ــ علي عبد الفتاح أبو شرار ،**الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**،(دار المسيرة ، 2007)، ص233.

المباشر"[1]، ولهذا إذا أطلق الاستثمار الأجنبي فالمقصود منه المباشر دون غيره.

ثانيا- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر:

قبل الكلام عن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر نقوم بتعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر، و من خلال تعريفه و التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر نبين الفرق بينهما

- عرفه الدكتور عبد السلام أبو قحف" بأنه الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم و السندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري، و عليه لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري"[2].

و يتعقب على هذا التعريف عدم ذكره للقروض المقدمة من الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية لأنها أموال أجنبية تستقطبها الدولة المضيفة بغرض توظيفها في المشاريع الاستثمارية[3].

و من خلال هذا التعريف و التعقيب عليه يمكن تبيين أهم ميزات الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيما يلي:

- انتقال لرأس مال أجنبي.
- عدم وجود أي مشاركة من صاحب المال في إدارة المشروع الاستثماري.
- أهم أشكاله يكون عن طريق إصدار الدولة المضيفة لرأس المال الأجنبي سندات أو أسهم في أسواق المال الأجنبية.

---

[1] ـــ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية،(** بدون مدينة النشر، دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 31.

[2] ـــ هشام فاروق، **الاستثمارات العربية واقعها و آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد،(** القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006) ، ص 37.

[3] ـــيمكن الرجوع:

ـــ دريد محمود السامرائي،**الاستثمار الأجنبي، المتطلبات و المعوقات، (**بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 66،67.

بعدما عرفنا كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر يمكن تلخيص أهم الفروق بينهما فيما يلي[1]:

1 -أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستلزم سيطرة فعالة من المستثمرين التابعين لدولة ما على المشروع المستثمر فيه في دولة أخرى، سواء أكانت هذه السيطرة في شكل ملكية أو أي شكل آخر مثل عقود الإدارة طويلة الأجل، اتفاقات منح التراخيص، و هذا لا يتطلبه الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

2 - يتم الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الغالب الأعم بواسطة أفراد، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيتم معظمه بواسطة الشركات، و نادرا ما يتم بواسطة الأفراد، و لكن هذا لا يمنع أن تقوم الشركات بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.

3 - يعتبر معدل العائد على الاستثمار و مدى تناسبه مع درجة المخاطرة هو المحدد الرئيسي لقرارات المستثمر الفردي، أما بالنسبة للشركات قد يكون هناك محددات أخرى، و إن كان كلاهما يهم الشركة و المستثمر الفردي.

4 - يختلف سلوك الشركة عن سلوك المستثمر الفردي إزاء تعظيم الأرباح، فالشركة تزيد من فعالية استثمارها لكي تحصل المزيد من الأرباح، أما المستثمر الفردي فقد يلجأ إلى التخلص من الأوراق المالية التي في حوزته إذا كانت تدر عائدا منخفضا، و شراء أخرى تدر عائدا أكبر

(بفرض تساوي درجة المخاطرة في كلاهما) و على هذا فإن موقف المستثمر الفردي هنا يتصف بالمرونة أكثر من الشركة.

5 -تختلف نوع المخاطرة و درجتها بالنسبة للمستثمر الفردي و بالنسبة للشركة فالمخاطرة التي يواجهها المستثمر الفردي غالبا ما تكون مرتبطة بنوع الأوراق المالية التي في محفظته (أسهم، مستندات) أما المخاطر التي تواجهها الشركة فمتعددة و متنوعة و تبدأ بانخفاض الأرباح ثم الخسارة و تنتهي بفقدان كل الاستثمارات بالتأميم أو المصادرة.

يجدر التنبيه إلى أن المقصود بالمستثمر الفردي هنا صاحب الاستثمار الأجنبي غير المباشر و المقصود من الشركة صاحبة الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] ـــ عبد العزيز محمد النجار ،**الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**،(بدون مدينة نشر، المكتب العربي الحديث، 2007)، ص ص 27،28.

ثالثا- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات الأجنبية و من أهمها:[1]

1 - انخفاض درجة التقلب: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن بغيره من الاستثمارات الأخرى، و ذلك راجع بالأساس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته إذ يتطلب توقيف مشروعه الاستثماري مبالغ ضخمة، و هذا ما يقف حاجزا أمام صاحب المشروع.

2 -توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر: الخاصية الثانية التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمارات الأخرى هو كيفية توزيعه بين الدول المتقدمة و الدول النامية، حيث أن أكبر نسبة من الاستثمارات تستحوذ عليها الدول المتقدمة في مقابل نسبة ضئيلة للدول النامية و هذا ما سنلاحظه جليا في المبحث الثالث في هذا الفصل.

3 -معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا خلال العقود القليلة الماضية و هذا ما يبين زيادة الاهتمام بهذا النوع من الاستثمار سواء تعلق الأمر بالدول المصدرة له و الدول المستقبلة له.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت و اختلفت أشكال و سياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا للأهمية و الخصائص المميزة لكل شكل من أشكال الاستثمار و سنتناول في هذا المطلب أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و أسباب تباينها.

---

[1] ــ سلمان حسين، "الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004 ، ص ص 6، 11.

<u>أولا- سبب التباين:</u>

بقدر الأهمية لكل استثمار و الخصائص المميزة لكل شكل من أشكاله تتباين اختيارات و تفضيلات كل من الدول المضيفة من ناحية و المستثمر الأجنبي من جهة أخرى فيما يخص تبني شكل معين من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يمكن إرجاع هذا التباين في الاختيارات و التفضيلات إلى عدة عوامل هي:[1]

1 - اختلاف البنى الاقتصادية و الاجتماعية و النظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة و الأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء المستثمر الأجنبي.
2 - اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسيات و التي ترغب في إنشاء استثمار مباشر مثل (حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها و مجالات النشاط الاقتصادي و أهداف الشركة و مدى درجة دولية نشاطها و عدد الأسواق العالمية التي تخدمها).
3 - خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه و درجة المنافسة في الدولة المضيفة.
4 - عوامل تتعلق بالأرباح و التكاليف المتوقعة و متطلبات الاستثمارات المالية و التقنية و الفنية و الأخطار التجارية و غير التجارية.

<u>**ثانيا- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:**</u>

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال مختلفة و متنوعة و ذلك للأسباب المبينة فيما سبق حيث يمكن تصنيف هذه الأشكال على أساس عدة محاور، و سنقتصر هنا على ثلاث محاور نظرا للخلاف الواقع في جعل هذا الشكل من الاستثمار من الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر و الذي يرجع في الأساس إلى الاختلاف في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

2)-1-<u>حسب ملكية النشاط:</u> تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب ملكية النشاط شكلين رئيسيين و هما أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر لذا سنتكلم عليهما مع ذكر عيوب و مزايا كل شكل من و جهة نظر الدولة المضيفة و من وجهة نظر المستثمر الأجنبي.

---

[1] ــ يمكن الرجوع إلى:

ــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص36،37.

ــ عبد السلام أبو قحف ، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003)، ص ص 9،13.

2)-1-1- الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:

2)-1-1-أ- تعريفه: لقد تعددت التعاريف الخاصة بهذا الشكل من الاستثمار حيث يرى[1]:

- **كولدي:** "أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءة الاختراع ....إلخ".
- أما **تيرسترا** : "فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، و يكون أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه".
- أما **ليفنجستون** :" يرى أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي أو وطني (سواء كانت شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو التكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا".

و يمكن أن نستخلص مما سبق ما يلي[2]:

1)- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

2)- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

3)- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

4)- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر (الطرف الأجنبي أو الوطني) حصة في رأس المال.

و من الجدير أن ننبه أنه" في جميع الحالات لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في المشاركة في إدارة المشروع و ذلك هو العنصر الحاسم في التفريق بين مشروعات الاستثمار المشترك المباشر و غير المباشر"[3].

---

[1] ـــ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص ص15،16.

[2] ـــ نفس المرجع السابق، ص 16.

[3] ـــ محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 37 .

2)-1-1-ب-مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

*من وجهة نظر الدولة المضيفة:

أ) مزايا الاستثمار الأجنبي المشترك

أ-1) "يساهم هذا النوع في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية و إيجاد فرص عمل جديدة بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد"[1].

أ-2) "تنمية قدرات المديرين المحليين و إيجاد علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية و خلفية مع النشاطات الاقتصادية و الخدمية المختلفة بالدول المضيفة"[2].

أ-3) "يقدم نظام المشاركة بين رأس المال الوطني و الأجنبي خدمة كبرى للاقتصاد القومي للدولة المضيفة، ذلك أنه يستلزم قيام الدولة المضيفة بتعبئة مواردها المحلية التي تشارك بها مع المستثمر الأجنبي تعبئة سليمة تغري الطرف الأجنبي بالمشاركة و التوسع في مشروعاته الاستثمارية، و هذا الإجراء يضمن للدولة المضيفة أيضا فرصة الاستخدام الأمثل لمواردها المحلية"[3].

أ-4) "إن المستثمر الأجنبي لن ينفرد وحده باتخاذ قرارات الإدارة و التشغيل، لأن ملكية العنصر الوطني في رأس مال الشركة سوف تعطيه حق الاشتراك في الإدارة و الإطلاع على كافة القرارات في الشركة، فيكتسب بذلك المستثمر الوطني خبرة إدارية و فنية، و من جهة أخرى فإن الدول المضيفة تضمن بمشاركة العنصر الوطني في الإدارة عدم اتخاذ الشركة قرارات سرية تضر بمصالحها الاقتصادية، كما تضمن أيضا عدم قيام دولة المستثمر باتخاذ هذه الشركات الأجنبية مركزا للتجسس و تجميع المعلومات الإستراتيجية"[4].

ب) عيوب الاستثمار الأجنبي المشترك

ب-1) "حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار"[5].

ب-2) "إن تحقق المنافع المذكورة و غيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد

---

[1] ــ نفس المرجع السابق، ص39.

[2] ــ عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] ــ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 43،42.

[4] ــ صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص**،(الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية،2005)، ص ص45،44.

[5] ــ عبد السلام أبو قحف، **أشكال و سياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الجيد و توفر القدرة الفنية و الإدارية و المالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة"[1].

ب-3) "صغر حجم المشاريع المشتركة نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني الأمر الذي ينشأ عنه تقليل إسهامات هذا المشروع في تحقيق الأهداف المنشودة للدولة المضيفة من جراء هذه المشاركة مثل زيادة التوظيف، و التحديث التكنولوجي .....إلخ"[2].

ب-4) "إن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدولة المضيفة بتوفير العملات الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات و غيرها من الأهداف المنشودة، أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي"[3].

*من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

لم يكن في بداية الأمر " للمستثمر الأجنبي أية رغبة في ممارسة هذا النوع من الاستثمار لعـدم استعداده للتنازل عن أي جزء من رقابته و إدارته للمشروع الاستثماري، و تشـير الدراسـات التـي أجريت في الخمسينيات بصدد هذه المشاريع إلى أن قبول المستثمر الأجنبي لهذا النوع من الاسـتثمار إنما جاء على كره منه، غير أن الأمر بدأ يتغير تدريجيا، حيث أصبح الكثير من المستثمرين الأجانب يفضلون مشاركة رأس المال المحلي و ذلك لما يحققه لهم من مزايا"[4].

أ) مزايا الاستثمار الأجنبي المشترك:

أ-1) "تكفل صيغة المشاركة للمستثمر الأجنبي قدرا من الطمأنينة على المشروع الاستثماري الذي يشارك فيه لأن حكومة الدولة المضيفة بدأت تنظر إلى المستثمر الأجنبي الشريك على أنه معاون و ليس أجنبيا مستغلا".[5]

أ-2) "صيغة المشاركة تضفي على المشروع الاستثماري الذي يشارك فيه المستثمر الأجنبي الصبغة الوطنية و من ثم تخفف من نظرة العداء التي قد يشعر بها المستثمر الأجنبي في الدول النامية"[6].

أ-3) "يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى المستثمر الأجنبي في حالة وجود قيود و عوائق على تملكه لمشروعات استثمارية، خاصة بالكامل في بعض المجالات

---

1 ــ نفس المرجع، نفس المكان.

2 ــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره،ص 40 .

3 ــ نفس المرجع السابق، نفس المكان.

4 ــ صفوت أحمد عبد الحفيظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 45 .

5 ــ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره ،ص 43.

6 ــ نفس المرجع السابق، نفس المكان.

الاقتصادية كالزراعة و البترول و التعدين.....إلخ لما يتيحه من تحقيق قدر مقبول من الأرباح إذا ما قورن بأنواع الاستثمار غير المباشر"[1].

أ-4) "الاستثمار المشترك وسيلة للتغلب على القيود التجارية و الجمركية المفروضة بالدول المضيفة و بالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء"[2].

أ-5) "يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء و تملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا"[3].

أ-6) "يسهل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية و الحصول على مواد الخام الأولية اللازمة للشركة الأم"[4].

أ-7) "إن وجود طرف محلي وطني في مشروع الاستثمار المشترك يسهل أمام المستثمر الأجنبي حل المشكلات الخاصة باللغة، و العلاقات العمالية و غيرها من المشاكل الاجتماعية و الثقافية الأخرى التي تواجه كافة الأنشطة الوظيفية للمستثمر الأجنبي".[5]

أ-8) "يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية و البشرية و المعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين".[6]

---

[1] ــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص41،40.

[2] ــ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] ــ يمكن الرجوع إلى:

ــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص40.

ــ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص18.

[4] ــ يمكن الرجوع إلى:

ــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص41.

ــ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص19.

[5] -يمكن الرجوع إلى:

ــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

ــ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص19.

[6] - يمكن الرجوع إلى:

ــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص41.

ــ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص19.

أ-9) "يساعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار المشترك على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، و إنشاء قنوات للتوزيع، وحماية المصادر الخام الأولية للشركة الأم".[1]

أ-10) "الاستثمار المشترك يساعد على تخفيض الأخطار غير التجارية مثل التأميم و المصادرة، فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة من التعرض لأي خطر تجاري".[2]

أ-11) "الاستثمار المشترك يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات و المشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة".[3]

ب) عيوب الاستثمار الأجنبي المشترك[4]:

ب-1) احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني و الطرف الأجنبي) خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معية في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، و هذه النسبة قد لا تتفق و أهداف الطرف الأجنبي، خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط و إدارته، الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار ككل سواء في مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل و غيرها.

ب-2) قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار و هذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، و هذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء و النمو و الاستقرار في السوق المعين.

ب-3) إن انخفاض قدرات المستثمر الفنية و المالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبيا على فاعلية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل و قصيرة الأجل.

ب-4) عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا و قيودا صارمة على التوظيف و التصدير، و تحويل الأرباح الخاصة من الطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

ب-5) يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا.

---

[1] ـــ نفس المرجع السابق ، نفس المكان.

[2] ـــ نفس المرجع السابق ، نفس المكان.

[3] ـــ نفس المرجع السابق، نفس المكان.

[4] -ـــ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص20.

2)-1-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

2)-1-2-أ-تعريفه :"هو قيام المستثمر الأجنبي – أو الشركات متعددة الجنسيات- في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة"[1].

2)-1-2-ب- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بكامل للمستثمر الأجنبي

* من وجهة نظر الدولة المضيفة:[2]

أ) مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

أ-1) تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية.

أ-2) زيادة حجم تدفقات – النقد- رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.

أ-3) إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة.

أ-4) المساهمة البناءة في التحديث التكنولوجي من خلال وجود جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب و السوق المحلي بغرض تحقيق الناتج الأمثل و الربح الأفضل.

أ-5) إيجاد فرص عمل سواء في مراحل التأسيس و البناء أو في مراحل التشغيل.

ب)عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:[3]

يمكن ذكر أهم عيب و هو أن الدولة المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار و التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي و الدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها و بين الشركات المعنية.

*من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

أ) مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:[4]

أ-1) يوفر هذا النوع من الاستثمار الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة و التحكم في النشاط الإنتاجي و سياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للاستثمار تسويقية كانت أم إنتاجية، أم مالية أم السياسات الخاصة بالموارد البشرية.

أ-2) كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها و الناجمة عن انخفاض تكلفة مدخلات عوامل

---

[1] -ـــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] -يمكن الرجوع إلى:

ـــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص22،23.

ـــ عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص44،45.

[3] ـــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص23.

[4] ـــ نفس المرجع السابق، ص44، 45.

الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

أ-3) يساعد التملك الكامل للمشروع في التغلب على القيود التجارية و الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على وارداتها.

أ-4) يساعد في تخطي المشكلات الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي أمثال عقود التراخيص، و الاستثمار المشترك، و عقود الإدارة وغيرها.

أ-5) قرب هذا النوع من الاستثمارات و ملامسته لأرض الواقع في السوق المضيف يعمل على تبني صورة ذهنية و مقبولة لدى الجمهور مما يسهل مهمة هذا المستثمر فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع و التسويق.

ب) عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تكمن عيوب هذا النوع من الاستثمارات في جانبين[1]:

ب-1) ضخامة رؤوس الأموال المتاحة لتمويل هذا النوع من الاستثمار بالمقارنة بالاستثمارات المشتركة حيث يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كافة التكاليف منذ إرساء اللبنات الأولى للمشروع إلى بداية إصدار أول منتج.

ب-2) يمكن تعرض هذه الاستثمارات للأخطار غير التجارية، أمثال التأميم و المصادرة و التصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة.

2)-2- حسب نوع التبعية للشركة الأم: يمكن تقسيمه إلى ثلاث أشكال رئيسية:[2]

2)-2-1-النوع الأول: يتميز هذا النمط من الاستثمار بتبعية اقتصادية كاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها، نظرا لأن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة، وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.

2)-2-2-النوع الثاني: هذا النوع يتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وقد تكون للشركة فروع في بلدان مختلفة في العالم وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتحدد أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

---

[1] ــ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 45، 46.

[2] ــ براهمية أمال، سلايمية ظريفة،" التعجيل بالتغيير تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، البليدة،2006 ، ص 9.

2)-2-3-النوع الثالث: هذا النوع من الاستثمارات يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

2)-3- حسب طبيعة النشاط الوظيفي الممارس من طرفا الاستثمار: و ذلك حسب النشاط الوظيفي الممارس من طرف المستثمر الأجنبي و الشركة و الدولة المضيفة، و يمكن حصر أهم الأنواع بهذا الاعتبار فيما يلي:

2)-3-1-مشاريع أو عمليات التجميع[1]: و ذلك بقيام المستثمر الأجنبي بتزويد الدولة المضيفة بمنتوج غير مجمع بغرض قيام هذه الأخيرة بعمليات التجميع و ذلك بحثا عن العمالة الرخيصة لتقليل التكاليف و البحث عن أسواق جديدة إلى غير ذلك من الأهداف التي يسعى المستثمر الأجنبي في تحقيقها.

2)-3-2-وكلاء التوزيع[2]: وذلك بأن تجعل الشركات الدولية وكلاء لها في الدولة المضيفة بغرض توزيع منتجاتها في تلك الدولة و يتم التوزيع على أساس بضاعة أمانة مقابل عمولة أو بالحصول على تسهيلات من الشركة الدولية لحين البحث و التحصيل.

2)-3-3-عقود الإدارة[3]: قد تسعى الدولة المضيفة للاستثمارات الوافدة إلى إتباع أسلوب عقود الإدارة كأحد أشكال إدارة الأعمال الدولية و خاصة في مجالات الفنادق و السياحة و الطيران و بعض الأنشطة الهامة الأخرى.

و من الجدير التنبيه إلى أن بعض الكتاب مثل عبد السلام أبو قحف لم يجعل وكلاء التوزيع و عقود الإدارة من الاستثمار الأجنبي المباشر بل جعله من غير المباشر و ذلك لما أشرنا إليه فيما سبق بأنهم يختلفون في ضابط التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر ما انجر عنه اختلاف في إلحاق بعض الأشكال بنوع دون الآخر.

المطلب الرابع: علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في الاقتصاد الدولي حيث إنها المسئولة على نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم و هذا ما

---

[1] ــ يمكن الرجوع إلى:

ــ فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص25.

ــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] ــ فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، ص 26.

[3] ــ نفس المرجع السابق، ص28.

جعل الآراء تتعدد بالنسبة لعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، و لذلك سنتناول في هذا المطلب تعريف الشركات المتعددة الجنسيات و خصائصها و علاقتها بالاستثمار الأجنبي.

أولا- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

" لقد تعددت التعاريف و المفاهيم الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، و ذلك بحسب المعايير التي يرتكز عليها كل تعريف لتعدد الجوانب و الأبعاد المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات" التنظيمية و القانونية و الاقتصادية و السياسية و غيرها، إذ يركز البعض في تعريفه للشركة متعددة الجنسية على ملكية الشركة و يركز البعض الآخر على حجم و ضخامة الشركة، بالإضافة إلى طبيعة الملكية و التحكم في قراراتها"[1]، و لذلك قال بعض الاقتصاديين "إن التعريف المحكم و الدقيق لهذا المصطلح و الذي يلقى قبولا عاما من جميع المهتمين بهذه الظاهرة – أو حتى معظمهم- لم يوجد بعد على الرغم من المحاولات العديدة التي تمت و الجهد الكبير الذي بذل من أجل تحقيق هذا إلا أن هذا التعريف لم يتبين له حتى الآن مدلولا دقيقا أو أبعادا محددة"[2].

و لهذا سنقتصر هنا على تعريف لبعض الكتاب الذين حاولوا إعطاء تعريف جامع مانع للشركات متعددة الجنسيات و هو ما قام به الدكتور عبد العزيز محمد النجار حيث قال " الشركة متعددة الجنسيات هي كيان اقتصادي له مركز رئيسيا (أو أكثر)، يملك و يسيطر على تسهيلات في الخارج في دولتين على الأقل غير الدولة الأم، و يعمل في مجال من المجالات الاقتصادية أو أكثر، يربط بينها إستراتيجية واحدة، يتولى وضعها و متابعة تنفيذها الإدارة في المركز الرئيسي (أو المراكز الرئيسية) و التي يشترك فيها أفراد من جنسيات مختلفة و ذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم، و تنظر إلى العالم بأسره على أنه سوقا واحدا لا يوجد فيه حدودا دولية سواء عند الحصول على الموارد أو عند تخصيصها، لتحقيق هدف الكيان كله في تعظيم الربح على المستوى الدولي"[3].

لعل من الضروري الإشارة إلى "أن الشركات دولية النشاط هي التي أصبحت تعرف بالشركات متعددة الجنسيات INTERNATIONAL CORPORATIONS و هي أيضا الشركات عابرة للقارات".[4]

[1] ـــ زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،(الاسكندرية، الفتح للطباعة و النشر، 2004)،ص318 .

[2] ـــ عبد العزيز محمد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] ـــ نفس المرجع السابق، ص 57.

[4] ـــ عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص45.

ثانيا-خصائص الشركات المتعددة الجنسيات[1]:

- الحجم الكبير.
- تنوع المنتجات.
- التنوع في النشاط.
- التشتت الجغرافي.
- تركيز الإدارة العليا في البلاد المتقدمة في مقابل مراكز تنفيذية إنتاجية في البلاد المتخلفة و المتقدمة على سواء.
- التفوق التكنولوجي.

ثالثا-علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمارات المباشرة:

لقد تعددت الآراء التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات أهمها[2]:

3)-1-الرأي الأول: أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي أدى إلى ميلاد الشركة المتعددة الجنسيات، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الشركات المتعددة الجنسيات لكن بالمقابل هو الذي يساهم في إنشائها حيث أن الشركة تنشأ للرغبة في الاستثمار الأجنبي المباشر فهي سابقة عنه و هو لاحق لها و الدافع لإيجادها.

3)-2-الرأي الثاني: أن الشركة المتعددة الجنسيات ما هي إلا الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص فهو هي و هي هو، و إن كان بعضهم لا يرى التطابق التام بينهما من كل الوجوه. و يمكن الرد على هذا الرأي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من الممكن أن يتم بواسطة وكلاء اقتصاديين و أن الشركة المتعددة الجنسيات لا تقتصر في استثماراتها على الاستثمار الأجنبي المباشر بل يمكن أن يتم بالاستثمار غير المباشر.

3)-3-الرأي الثالث: أن الشركة متعددة الجنسيات هي أداة للاستثمار المباشر في الدول الأجنبية، حيث يفترض أصحاب هذا الرأي أنه رغبة بعض أصحاب الأموال لاستثمار أمولهم في دول أجنبية يؤدي بهم إلى إنشاء شركة متعددة الجنسيات، و يمكن الرد على هذا الرأي أن تجميع رؤوس الأموال يكون بعد وضع الإطار القانوني للشركة.

---

[1] ــ يمكن الرجوع إلى:

ــ محمد عبد العزيز عبد الله. مرجع سبق ذكره، ص ص 49، 52.

ــ زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره،ص 236 .

[2]- يمكن الرجوع إلى:

- عبد العزيز محمد النجار،مرجع سبق ذكره، ص (29،35).

3)-4-<u>الرأي الرابع:</u> و هو عكس الرأي السابق حيث يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة للشركة متعددة الجنسيات، و الفرق بين هذا الرأي و بين سابقه واضح حيث أن الرأي السابق يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أصلا و الشركة متعددة الجنسيات فرع أما هذا الرأي فيرى أن الشركة المتعددة الجنسيات هي الأصل و الاستثمار الأجنبي المباشر فرع لأنه إحدى نشاطاتها.

3)-5- <u>الرأي الخامس :</u> أن العلاقة بينهما هي علاقة دائرية، و هو أن الشركة الوطنية تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات في عملياتها و ذلك بالاستثمار المباشر في العديد من الدول و من ناحية أخرى فالاستثمارات المباشرة سوف تتحول إلى استثمارات متعددة الجنسيات تبعا لقيام الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار في عدد من الدول، إن هذا الرأي نظر إلى تأثير كل من الشركة المتعددة الجنسيات على الاستثمار المباشر بمنحه صفة التعدد في الجنسية، و نظر من جهة أخرى إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركة و تحويلها إلى شركة متعددة جنسيات في نشاطها .

3)-6- <u>الرأي السادس:</u> أن الاستثمار الأجنبي المباشر يضم الشركات متعددة الجنسيات، حيث يركز أصحاب هذا الرأي على المغزى من دراسة الشركات متعددة الجنسيات و هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي نريد معرفة كيفية الاستفادة منه و تقييده.

إن هذا الرأي الأخير أعطى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركة المتعددة الجنسيات لا من حيث تأثر كل واحد منهما بالآخر، بل سعى إلى التنبيه على المهم من هذه الدراسات فكان عمليا أكثر من غيره من الآراء.

المبحث الثاني: نظريات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافع تصديره و استقباله و عوامل جذبه و معوقاته.

سنتكلم في هذا المبحث عن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر و الاختلاف الحاصل في وجهات النظر المتعلقة به، ثم نتحدث عن دوافع تصديره و استقباله لارتباط ذلك بنظرياته، و بعدها نتكلم عن المحددات في المطلب الثاني، ثم في المطلب الثالث نتكلم عن كيفية تفعيل هذه المحددات لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، و أخيرا معوقاته.

المطلب الأول :نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافع تصديره و استقباله.

أولا- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة وجهات نظر خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تأييده و عدم تأييده، بناء على مبررات يراها أصحاب هذه النظريات، و من أبرز هذه النظريات هناك وجهتا نظر رئيسيتين هما[1]:

1)-1-وجهة النظر الكلاسيكية: الذين يرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعود بالفائدة على الشركات المتعددة الجنسيات بصفة كلية و أن المنافع الكثيرة تعود لها و ليس للدولة المضيفة و ذلك لما يلي:

* صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة و تحويلها إلى أكبر قدر من الأرباح إلى الدولة المصدرة للاستثمار.
* إيجاد أنماط جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة واتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص بهيكل توزيع الأجور.
* التأثير على سيادة الدولة المضيفة من خلال اعتماد التقدم التكنولوجي و التبعية الاقتصادية و ممارسة الضغوط السياسية.

1)-2-وجهة النظر الحديثة: يرون أن كلا طرفي الاستثمار يربطهما علاقة المصلحة المتبادلة و كلا منهما يستفيد من الآخر بحسب سياسات و ممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار، و يرون أن الاستثمار الأجنبي يحقق ما يلي للدول المضيفة:

* الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الدول المضيفة و تقليل الواردات و إيجاد أسواق جديدة

---

[1] ـ يمكن الرجوع إلى:
ـ محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص،ص 21، 24 .
ـ عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل**، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 18.

للتصدير و تحسين ميزان المدفوعات.

* المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية و نقل التكنولوجيا في مجلات الإنتاج و التسويق و ممارسة الأنشطة و الوظائف الإدارية و غيرها.
* المساعدة في تحقيق التكامل الاقتصادي في الدولة المضيفة والمساهمة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

و يمكن ملاحظة أن كلا من وجهة النظرة الكلاسيكية و الحديثة اعتمدا في نظرياتهما على زاوية معينة في النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، فالكلاسيك ركزوا على العيوب و لهذا رأوا أن أنه لا مصلحة للدول المضيفة فيه، و على العكس من ذلك نرى أن أصحاب النظرية الحديثة ركزوا على الإيجابيات، مع ملاحظة أن نظرتهم أوسع من نظرة الكلاسيك لربطهم هذه الإيجابيات بسياسات و ممارسات كل طرف من أطراف الاستثمار، و في نفس هذا السياق من المفاضلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و عدمه، يقول الدكتور عبد السلام أبو قحف" إن أي محاولة لتعميم نتيجة ما أو رأي معين حول طبيعة العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات و الدول المضيفة –و خاصة النامية– إنما تعتبر ضربا من ضروب التسرع و السذاجة العلمية، فالدول النامية المضيفة لها أهداف تختلف في طبيعتها عن تلك التي تسعى لبلوغها الشركات متعددة الجنسيات هذا من ناحية، كما أن الاعتراف بوجود مصلحة مشتركة بين هذين الطرفين هو حقيقة لا يمكن تجاهلها، هذا من ناحية أخرى، و يخطأ من يتصور أو يفترض أن منافع الاستثمار الأجنبي يمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو أنه ذا نفع لكل من الدول المضيفة و الشركة متعددة الجنسيات بصفة دائمة و مستمرة بدون تكلفة، فالعوائد و التكاليف المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار هي بمثابة مسلمات يفرضها واقع الممارسة و طبيعة الأهداف، و الخصائص التي يتسم بها كل طرف من أطراف هذا الاستثمار"[1].

ثانيا: دوافع تصديره و استقباله

لقد حظيت الدوافع الكامنة وراء تجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المصدر له و دوافع استقباله من طرف الدولة المضيفة باهتمام كبير من طرف الباحثين الاقتصاديين و رجال الأعمال، و لهذا اختلفت الرؤى حول هذه الدوافع من باحث لآخر، و لهذا سنحاول الإجابة عن ذلك من خلال عنصرين هما:

- الدوافع الكامنة وراء تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة المصدرة له.
- الدوافع الكامنة وراء استقباله من طرف الدولة المضيفة.

[1] ـــ عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل**، مرجع سبق ذكره، ص ص 111، 112.

2)-1-دوافع تصديره: ذهب شارل ألبرت albert michalet-charles إلى أن دافع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج الدولة الأم هو محاولة تحقيقه لثلاث استراتيجيات تتمثل فيما يلي[1]:

1 - الإستراتيجية المتعلقة بالبحث و السيطرة على المواد الأولية.

2 -الإستراتيجية المتعلقة بالدخول إلى أسواق جديدة.

3 -الإستراتيجية المتعلقة بتعظيم الأرباح.

و يمكن القول أن أهم دافع يجعل المستثمر الأجنبي (سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا) يجسد استثماره في غير بلده الأصلي، هو تحقيق الأرباح(لأن الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة مشروعه و ذلك لا يكون إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد، و للوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه)، لأنه بالسيطرة على المواد الأولية يخفض التكاليف و منه زيادة الأرباح، و نفس الشيء بالنسبة لمحاولة اكتساح الأسواق الأجنبية فهو يوسع في المبيعات و بالتالي زيادة الأرباح.

لكن رغم أن هذا هو أهم هدف إلا أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى تصدير الاستثمار الأجنبي و لذلك سنتكلم على هذه الدوافع من خلال ثلاث اعتبارات[2] :

أ)- اعتبارات التكاليف: يسعى المستثمر الأجنبي إلى تخفيض تكاليفه من خلال ما يلي:

1- من الممكن أن تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول المضيفة إذا كانت أجور العمال فيها منخفضة نسبيا، و من الواضح أن وجود أجور منخفضة في الدولة المضيفة كنتيجة للوفرة النسبية في عنصر العمل يعتبر عاملا مغريا و خاصة إذا كانت العمليات الإنتاجية تنتج سلعا كثيفة العمل.

2- يسعى للحصول على المواد الأولية غير الموجودة في موطنه الأصلي أو الموجودة بتكلفة باهظة عن التكلفة الموجود في البلد الذي يريد إقامة مشروعه فيه.

1- Charles Albert –michalet , **la séduction des nations ou comment attirer les investissement,(** éditions : economica , paris) , p 48.

2 ـــ يمكن الرجوع إلى:

ـــ على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص،ص 249،246 .

– محمد إبراهيم منصور،علي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي**، (الرياض، دار المريخ،2007)، ص ص 216، 219.

– دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص،ص 78،76.

- فارس فضيل، مرجع سبق ذكره،ص 45.

ب)- اعتبارات تسويقية: و يكمن دافع المستثمر الأجنبي من خلال هذا الاعتبار فيما يلي:

1- تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج استجابة للنمو السريع و الانتشار الكبير لإنتاجها في الأسواق الخارجية.

2- منذ أن كان إنتاج السلع و الخدمات في الدول المتطورة يتناغم مع أذواق و حاجات أصحاب الدخول المرتفعة، فإنه من المفترض أن تقوم الدول المتطورة بالاستثمار في الخارج، في دول مضيفة يفترض أن يكون دخل الفرد فيها مرتفعا.

3- يقوم المستثمر الأجنبي بالاستثمار في الخارج، و ذلك من أجل حماية حصته في السوق،فمثلا لو فرضنا أن الشركة (س) قامت بالاستثمار في الخارج و عرضت السلعة في الأسواق الأجنبية التي كانت تصدر إليها السلع من البلد الأم، فإن هذا يساعدها على حماية مركزها التنافسي الذي تهدده الشركات المنافسة في أسواق الدولة المضيفة، حيث تقوم هذه الشركات بإنتاج كميات من السلع المنافسة و طرحها بأسعار أقل من أسعار الشركة (س).

4- دافع تحقيق و نيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية، و في هذا الصدد نؤكد على أن هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل و القوي للتقنية أو ذات التكاليف العالية في البحث و التطوير، حيث يمكن لهذه الأخيرة من استغلال ذلك، بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية و إنتاجية و تسويقية في هذه الأسواق، و هذا ما يقضي بضرورة الاستثمار المباشر في هذه الأسواق العالمية.

ج)- اعتبارات أخرى: و تتمثل فيما يلي:

1- يفترض أن الشركات ترغب في الاستثمار في الخارج كوسيلة لتنوع الأخطار(أي توظيف الأموال في مشاريع مختلفة) تماما، و على وجه الضبط يفضل المستثمرون تنويع الاستثمار و ذلك من خلال توزيع أصولها في مصانع و ذلك في عدة بلدان.

2- وهو دافع تاريخي و سياسي، حيث نسجّل هنا أن معظم الدول النامية كانت تشكّل قبل وقتنا هذا و إلى حدّ بعيد مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت هذه الدول النامية إما تحت الاستعمار التام أو الانتداب و الحماية مما سمح لتلك الدول الاستعمارية الكبرى وهي معظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة من إدماج اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصادياتها تحت أسلوب: "الاقتصاد التابع و المكمل" إلى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية و البشرية...الخ، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.

2)-2 -دوافع استقباله: و يمكن تلخيص هذه الدوافع في دافعين رئيسيين هما:

2)-2-1- الدافع الأول: و هو نقص رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لعملية التنمية في البلدان النامية[1]: لقد أجمع الاقتصاديون على أن رأس المال من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية و أنه العامل الذي يتضافر مع الموارد الطبيعية و البشرية في العملية الإنتاجية، كما أجمعوا على أنه من أهم الخصائص الاقتصادية للبلدان النامية ندرة و نقص رأس المال الذي يتوافر لدى هذه الدول و عدم كفايته لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية، وذلك راجع لنقص الادخار و ضآلة نصيب الفرد من الأصول الرأس مالية و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و توجيه الاستثمار إلى عمليات غير منتجة.

2)-2-2- الدافع الثاني حاجة البلدان لرؤوس الأموال الأجنبية[2]: و ذلك لما تتمتع به هذه الأموال الأجنبية من وفرة رأس المال العيني: كالمعدات و الآلات، و الفني : كالتكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يساعد على تنمية الموارد الإنتاجية، و إقامة قاعدة صناعية تصلح أساسا لارتكاز صرح التنمية عليها في تلك الدول.

ثم إن الاستثمارات الأجنبية تساعد على التعجيل بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك لأن زيادة حجم الاستثمارات لابد و أن يؤدي إلى الزيادة في الناتج القومي، و بالتالي الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية.

و عندما يتخذ رأس المال الأجنبي شكل استثمار مباشر في المشروعات الاقتصادية، فإنه يجلب معه التكنولوجيا الحديثة و الخبرة الإدارية و المهارة التنظيمية التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية، و التي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقة إلى القدرة الإنتاجية لهذه البلدان، و بالتالي تساهم في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى الدافعين السابقين هناك الدوافع التالية:

- كذلك سد العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة في الواردات عن الصادرات.
- وإضافة إلى ذلك الاستغلال الأمثل للمواد الوطنية.
- إضافة إلى الآثار الايجابية لهذه الاستثمارات على البطالة والتكنولوجيا و غيرها التي سوف نتكلم عليها بإسهاب في المبحث الثالث.

---

[1] ــ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 4، 7، بتصرف.

[2] ــ نفس المرجع السابق، ص ص 21، 22.

و في الأخير يمكن تلخيص دوافع المستثمر الدولي للاستثمار في الدول المضيفة و دوافع الدول المضيفة لاستقباله في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الدولي و دوافع الدولة المضيفة.

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
1- البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدون. 2- التخلص من مخزون سلمي راكد. 3- التخلص من تكنولوجيا متقادمة. 4- التغلب على البطالة المقنعة في دولة المقر. 5- البحث عن أسواق جديدة. 6- النمو و التوسع و غزو الأسواق الخارجية. 7- اختيار منتجات جديدة و استخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب المعملية و الميدانية. 8- البحث عن أرباح ضخمة. 9- التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة. 10- الاستفادة من الأجور المنخفضة. 11- استغلال مواد الخام بالدولة المضيفة. 12- الاستفادة من الإعفاءات و المزايا الممنوحة في الدولة المضيفة. 13- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا. 14- اعتبارات إستراتيجية أخرى.	1- تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد. 2- جذب الاستثمارات الدولية. 3- الحصول على تكنولوجيا متقدمة. 4- توفير الإدارة المتقدمة. 5- المشاركة في حل مشكل البطالة المحلية. 6- توظيف عوامل الإنتاج المحلية. 7- إخلال النتاج المحلي محل الواردات. 8- الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة. 9- التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة و التأمين و المصارف. 10- إنشاء صناعات جديدة. 11- تنمية التجارة الخارجية. 12- تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المطلب الثاني: محدداته و مفهومها

أولا- مفهوم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن محدّدات الاستثمار المباشر الأجنبي تعني مجموعة العوامل المتنوعة التي تتحكم و تؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية[1]، إلى جانب قرارات تجسيده، و أيضا قرارات اختيار مواقعه[1].

[1] ـــ أي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف المناطق الجغرافية أو مختلف القطاعات الإنتاجية.

و يمكن القول أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ما هي إلا العوامل التي تحدد حجم و نوعية و مكان الاستثمارات الوافدة إلى الدول المضيفة.

ثانيا- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن إجمال أهم المحددات التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

2)-1- حجم الناتج المحلي الإجمالي و مستوى نموه المتحقق[2]: هناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البلد، وذلك لارتباط مستوى الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا و حجم السوق المحلي، لأن المستثمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق النمو و النفاد إلى أسواق جديدة و الزيادة من نصيبه في سوق الدولة المضيفة، لأن حجم السوق يعد أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر في تحديد حجم الاستثمارات المباشرة، وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصاديات الحجم، فلما يكون حجم السوق كبيرا يكون بحاجة إلى استثمارات كبيرة لتغطية حجاته و منه كمية إنتاج أكبر، و منه تحقيق أرباح كبيرة التي تعتبر الهدف الأول من صاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، فنمو مستوى الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد مما يؤدي إلى أنماط استهلاكية جديدة و بالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيفة.

و لقد أوضحت دراسة كل من Papamastassion و Pearceعن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من Cunninghamk و Grean وكذلك دراسة Dunning عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية " أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر"[3].

لكن تناقصت هذه الأهمية بعد ذلك نتيجة زيادة الأهمية بالنسبة للمحددات الأخرى.

2)-2-شروط التبادل التجاري[4]: إن تأثير شروط التبادل التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر يكون من ناحيتين:

- الناحية الأولى: و هي عبارة عن الرقم القياسي لأسعار الصادرات نسبة إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات.

  إن تحسين شروط التبادل التجاري الذي ينشأ عن الارتفاع النسبي في الرقم القياسي

---

1 ـــ فارس فضيل ، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47.

2 ـــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 66.

3 ـــ عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**،(الدار الجامعية، مصر، 2000) ، ص 52.

4 ـــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 67.

لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات يؤثر إيجابا على المتغيرات الاقتصادية الكلية و منها الاستثمار، و بالتالي يؤثر على الاستثمارات الأجنبية.

- الناحية الثانية: هو تأثيره على الحساب الجاري، و بالتالي على السياسات الاقتصادية الحكومية، فتحسين هذا الشرط يعني تحسين الميزان التجاري، و بالتالي فإن الحكومة ستتبع سياسة توسعية من شأنها تحفيز النشاط الاستثماري و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أما التدهور في شروط التبادل التجاري فإنه يؤدي إلى عكس ذلك تماما.

2)-3- سعر الصرف: " هو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي"[1].

و يؤثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من أربع نواح:

*فمن الناحية الأولى: يؤثر على التكلفة الحقيقية لعناصر عوامل الإنتاج و العمالة و المواد الأولية و الأجور.......و هذا ما يؤدي إلى اختلاف التكاليف من دولة لأخرى التي بدورها تؤثر على القرار الاستثماري، حيث يسعى المستثمر دائما إلى زيادة الأرباح و ذلك لا يكون إلا بتقليل التكاليف فيتحول المستثمر من دولة إلى أخرى بحثا عن أقل تكلفة لعوامل الإنتاج.

*و من الناحية الثانية: إن للتغير في سعر الصرف تأثيرا في سعر الفائدة و بالتالي فإن كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار المحلي و الأجنبي.

*و من الناحية الثالثة: يؤثر على الصناعة المحلية إذ الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية، و بالتالي التأثير إيجابيا على قطاع الصادرات و الميزان التجاري، و بالتالي على النشاط التجاري في البلد.

*و من الناحية الرابعة: فإن للتغييرات المفاجئة في أسعار الصرف- بالزيادة أو بالنقصان- تأثير على المستثمرين أنفسهم، حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس و يؤثر على القرار الاستثماري.

و في دراسة ل Caves أوضحت" أن هناك ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات"[2].

---

[1] ــ نفس المرجع السابق، ص 68.

[2] ــ يمكن الرجوع:

Caves.R**, Multinational Enterprise and economic analysis**,2 nd edition,(cambridge university pressv, 1996), p 32.

2)-4-الاستقرار السياسي و الاقتصادي: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تحدد و تؤثر على القرار الاستثماري حيث تعتبر أول خطوة للمشروعات الأجنبية هو التأكد من المناخ السياسي و الاقتصادي و مدى استقراره، فبالنسبة للمناخ الاقتصادي فيتأكد المستثمر من بعض الإجراءات الخاصة بتداول العملة و قوانين الاستيراد و التصدير و مدى مرونتها و مدى الانفتاح الاقتصادي و تفاعله ضمن الأطر الإقليمية و الدولية، بالإضافة إلى استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد القومي للبلد الذي يرغب المستثمر أن يقيم مشروعه فيه.

أما الاستقرار السياسي فإنه يؤثر في حجم التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأثير على التزويد بمستلزمات الإنتاج و ما يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف الإنتاج و ضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز، و ربما فرض قيود جديدة على الاستثمار تبعا للسياسة المتبعة من البلد المضيف.

2)-5-الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة أو مستويات التضخم: يؤثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهتين:

*الجهة الأولى: "هي أن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير و حجم الأرباح، و بالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة"[1].

*الجهة الثانية: و " هي أن التضخم يسهم بدور فعال في التأثير على توقعات المستثمرين و المستهلكين، حيث تتسم بالتشاؤم و الحذر، و بالتالي فإن أجواء غير مريحة ستخيم على النشاط الاقتصادي الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية غير مرغوبة على صعيد الاستثمارات المحلية و الأجنبية، ذلك أنه يؤثر على توقعات الأسعار النسبية و رفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع الاستثمارية طويلة المدى"[2].

2)-6-درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج: يقصد به حجم تعامل الاقتصاد المضيف مع الخارج و هناك عدة مؤشرات لهذا الانفتاح أهمها[3]:

- نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي.
- حاصل جمع المستوردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] ــ عبد السلام أبو قحف ، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية** ، الطبعة الرابعة، (مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998)، ص 76.

[2] ــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3] ــ نفس المرجع السابق، ص 72.

- حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

و من الواضح أن رؤوس الأموال الأجنبية تنتقل إلى الاقتصاديات المنفتحة على الخارج، و هناك من يرى عكس ذلك حيث يتوقع أن البلدان التي تفرض قيودا و كثيرا من الحواجز على الاستيراد بهدف الإبقاء على اقتصادياتها مغلقة هي التي تتجه إليها الاستثمارات الأجنبية، حتى يقوموا بالإنتاج و التوزيع داخل تلك الدول و ذلك تخطيا لتلك الحواجز، و لكن يمكن الاعتراض على هذا الرأي أن هذا لا يتم إلا في البلدان التي لها سوق كبير يمكنه استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

و من هنا يرى بعض الباحثين أن حركة الصادرات و رؤوس الأموال حركتين مكملتين لبعضهما البعض و ذلك لأن البلدان تقوم بتصدير منتجاتها عبر شركاتها الموجودة في الخارج بعد أن تقوم بمعالجتها ثم طرحها في السوق.

2)-7-<u>معدلات الاستثمار العام</u>[1]: قد تؤثر نسبة المصروفات الاستثمارية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نشاط الاستثمارات العامة، فقد يكون نشاط الاستثمار العام مكملا للاستثمار الخاص و من ثم دعمه و تشجيعه إذا شملت تلك الاستثمارات إنفاقا على البنية الأساسية، و لذلك يتزايد عدد البلدان التي اعتمدت مبدأ الشراكة بين القطاع العام و الخاص لتشجيع القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية و الخدمات القائمة على أساسها، لأن المشاريع في هذه المجالات تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص و من ثم التشجيع على رفع معدلات الاستثمار.

2)-8-<u>الحوافز المقدمة في الدولة المضيفة</u>: يعتبر هذا العامل من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لسهولة استغلاله من طرف البلدان المضيفة للاستثمار بغرض جذبه، و هو ما سنتكلم عليه في المطلب القادم عند حديثنا عن عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

و باختصار يمكن القول أن العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية تتلخص فيما يلي[2]:

1 - العوامل المرتبطة بعدم كمال السوق في الدول النامية.
2 - العوامل الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في التغلب على الإجراءات و القيود المرتبطة بالتجارة الدولية أو غزو أحد أسواق الدول النامية المضيفة.
3 - عوامل أو دوافع تحقيق الأرباح و توزيع الأخطار بالنسبة للشركة.
4 - عوامل مرتبطة بالحماية.
5 - مناخ الاستثمار في الدول المضيفة بما في ذلك الحوافز المشجعة على ذلك.
6 - عوامل أخرى عديدة.

---

[1] ـــ بارناردين أكيتوبي و آخرون، "الاستثمار العام و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، قضايا اقتصادية"، صندوق النقد الدولي، 2007، ص8.

[2] ـــ عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل** ، مرجع سبق ذكرهن ص ص72،73.

المطلب الثالث: التدابير اللازمة لاجتذابه و معوقاته

رأينا في المطلب السابق العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار الأجنبي، و سنبين في هذا المطلب كيفية تفعيل هذه العوامل من طرف الدولة المضيفة للاستثمار بغرض جدبه و ذلك عن طريق تحسين المناخ الاستثماري، هذا الأخير الذي يمكن تعريفه بأنه" مجموعة الحوافز و القيود و الفرص الاستثمارية و المخاطر المختلفة المتولدة من المتغيرات المكونة لهذا المناخ الاستثماري، و من تفاعلها مع بعضها البعض"[1].

ومن خلال الحوافز نستخلص المعوقات التي يمكن أن تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا– التدابير اللازمة لاجتذابه:

و سنحاول الكلام على هذه الحوافز من خلال ثلاث أنواع من الحوافز و هي[2]:

1)–1النوع الأول الحوافز المالية: و تتمثل أساسا في الحوافز الضريبية عن طريق التخفيضات الضريبية، و يمكن تصنيف مشروعات هذه الحوافز إلى :

–مشاريع مبنية على الربح.
– مشاريع مبنية على الاستثمار الرأسمالي.
– مشاريع مبنية على المبيعات.
– مشاريع مبنية على القيمة المضافة.
– مشاريع مبنية على مصروفات أخرى بعينها.
– مشاريع مبنية على الاستيراد.
– مشاريع مبنية على التصدير.

---

[1] ــ عبد العزيز محمد النجار ،مرجع سبق ذكره، ص287.

[2] ــ يمكن الرجوع إلى:

ــ عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 53، 67.

–زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي،** مرجع سبق ذكره ، ص ص 187،186.

ــ عبد العزيز محمد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 288، 295.

ــ دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره ،ص ص 147 ، 202.

و يمكن تلخيص هذه الحوافز في الجدول رقم (2).

الجدول رقم(2): أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

حوافز مبنية على الربح	تخفيض المعدل القياسي لضريبة الدخل" إعفاءات ضريبية، السماح للمستثمر بخصم الخسائر التي تكبدها أثناء فترة السماح من الأرباح التي يكسبها لاحقا (أو كسبها سابقا).
مبنية على الاستثمار الرأسمالي	إهلاك أصول بمعدل متسارع، علاوة استثمار و إعادة استثمار.
مبنية على العمل	تخفيضات في مساهمات التأمين الاجتماعي، خصم في العوائد الخاضعة للضريبة بناء على عدد المستخدمين أو بناء على نفقات أخرى تتعلق بالعمل.
مبنية على المبيعات	تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على حجم المبيعات الكلي.
مبنية على القيمة المضافة	تخفيضات في ضريبة الدخل أو إعتمادات ضريبية بناء على المحتوى المحلي الصافي(أ) في المنتجات. منح اعتمادات ضريبية دخل بناء على القيمة الصافية المكتسبة(ب).
مبنية على نفقات أخرى بعينها	تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على النفقات المتعلقة بنشاطات التسويق و الترويج مثلا.
مبنية على الواردات	إعفاءات رسوم الواردات على السلع الرأسمالية، المعدات أو المواد الخام، قطع غيار و المدخلات المتعلقة بعملية الإنتاج
مبنية على الصادرات	أ - ضريبة تفضيلية لعائدات الصادرات ، تخفيض ضريبة الدخل على النشاطات المدرة للنقد الأجنبي أو الصادرات المصنعة، اعتمادات ضريبية للمبيعات المحلية مقابل الأداء في مجال الصادر. ب - متعلقة بالمدخلات(مثلا، استرداد الرسوم، اعتمادات ضريبة للرسوم التي تدفع على المواد أو الإمدادات المستوردة)، اعتمادات ضريبة دخل للمحتوى المحلي الصافي في الصادرات، خصم النفقات الخارجية(ما وراء البحار) و علاوة رأس المال للصناعات التصديرية.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 76.

(أ) المحتوى المحلي الصافي، هو: قيمة المبيعات مطروحا منها قيمة تآكل المعدات الرأسمالية و قيمة المواد الخام و الإمدادات المستوردة.

(ب) القيمة الصافية المكتسبة، و هي عبارة عن قيمة المبيعات مطروحا منها تكلفة المواد الخام و المكونات و الإمدادات و الخدمات و تآكل المعدات الرأسمالية.

إضافة للحوافز السالفة الذكر هناك حوافز مالية أخرى تتمثل في:

1 -تجنب الازدواج الضريبي الداخلي أو الازدواج الضريبي الدولي.

2 -إنشاء المناطق الحرة (و هي جزء من إقليم الدولة يسمح فيه باستيراد البضائع الأجنبية و تخزينها و إعادة تصديرها، و ممارسة الأعمال التجارية و الصناعية، في ظل إعفاء من الرسوم الجمركية و الضرائب المقررة داخل الدولة)، و القيام بالحماية الجمركية (يقصد بها عموما قيام الدولة بفرض ضريبة جمركية مرتفعة نسبيا على السلع و البضائع المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية أو منع استيرادها).

1)-**2-النوع الثاني الحوافز التمويلية:** يتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة و تشمل هذه الحوافز العون الحكومي و الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة، و المشاركة الحكومية في رأس المال و التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية و هذا ما سنبينه في الجدول الآتي.

الجدول رقم(3): أنواع الحوافز التمويلية للاستثمار الأجنبي المباشر

عون حكومي	مجموعة من الإجراءات(تعرف بالدعم أو المنح المباشرة) لتغطية جزء من تكاليف رأس المال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري ما.
اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة	قروض مدعومة، ضمانات قروض،إعتمادات صادرة مضمونة.
مشاركة حكومية في رأس المال	مشاركة برأس مال عام في الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية.
تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية	متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات أسعار سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر غير التجارية مثل المصادرة و الفوضى السياسية (و هذا النوع من التأمين يقدم عادة عن طريق وكالة عالمية).

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

1)-3-النوع الثالث حوافز أخرى: وهي الحوافز التي لا يمكننا تصنيفها تحت جنس معين و التي تتعلق بالجانب السياسي و الاجتماعي و الحضاري و التعليمي و البنية الاقتصادية و يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1 -استقرار الأسعار و النمو الاقتصادي العام.
2 -توفير عوامل الإنتاج من قوى عاملة و أرض ......إلخ.
3 -ضمانات لتحويل الأرباح و رأس المال(إعادة التوطين) و الأجور و الرواتب.
4 -عدم التدخل في التسعير و ترك الأمور لقوى العرض و الطلب و الظروف الاحتكارية للمشروع متعدد الجنسيات إذا وجدت.
5 -أولوية تخصيص العملات الأجنبية لشراء المعدات و المواد و الأجزاء و اعتماد أسعار صرف خاصة.
6 -معاملة تفضيلية لتنمية المناطق الصناعية المحلية و الجديدة.
7 -تنظيم أسواق المال مثل بورصة الأوراق المالية.
8 -توفير مصادر الطاقة، وأنظمة الاتصالات و المواصلات، و المخازن العمومية والطرق.
9- زيادة كفاءة منشآت الأعمال والتعاون بينها و بين الهيئات الحكومية.
10-الاستقرار السياسي و عدم وجود حالات الخوف و الترقب و مرونة القانون و التغييرات

القانونية.

11-توفير مستوى تعليمي مقبول للأفراد، و وجود التدريب الفني و المهني المتخصص و البرامج الخاصة بتنمية الإدارة.

12-خدمات منخفضة التكاليف، و يمكن أن تشمل الخدمات المقدمة هنا على المساعدة في تحديد التمويل، تطبيق وإدارة المشاريع، إنجاز دراسات ما قبل الاستثمار، معلومات عن الأسواق، تسهيلات فنية لتنمية المعرفة أو تطوير ضبط الجودة.

13-تنظيم إجراءات نزع الملكية للمستثمر الأجنبي، و ذلك إما عن طريق الحظر المطلق لنزع الملكية أو حظر مشروط، و ذلك لا يكون إلا للمصلحة العامة مع الالتزام بأداء تعويض عادل للمستثمر.

14-حرية التصرف في الاستثمار كله أو بعضه بنقد أجنبي أو بمال محلي، من دون الحاجة إلى موافقة أي جهة رسمية.

15-وجود هيئة عامة مستقلة تختص بالتعامل مع المستثمر الأجنبي.

ثانيا- معوقاته:

كما قلنا فيما سبق أنه من خلال الحوافز يمكن استخلاص المعوقات، لأن كل حافز من حوافز الاستثمار لا يتم تفعيله يعتبر معوق من معوقات الاستثمار، بالإضافة إلى بعض المحددات التي تؤثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي.

و لذلك سنكتفي بذكر أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تتمثل في ما يلي:[1]

1 - وضع قواعد تنظيمية تتضمن قيود على أداء المشروعات الأجنبية، مثل حرمانها من ممارسة النشاط الإنتاجي في بعض القطاعات أو محاولة فرض عناصر محلية في مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، أو تحديد حد أقصى للمشاركة في رأس المال.

2 -و ضع قواعد خاصة تمثل قيودا على الإنتاج الصناعي مثل استلزام جزء أو نسبة معينة في الناتج من المكونات المحلية، أو ترشيد العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الأجزاء و المكونات من الخارج، أو استلزام شروط معينة فيما يتعلق برقابة الجودة.

3 -إلزام المنتج الأجنبي بتصدير نسبة معينة من الإنتاج إلى الخارج.

4 -التعرض للتجسس الصناعي و عدم توافر قوانين صارمة لحماية العلامات التجارية و الأسرار الصناعية و حقوق الملكية، أو المطالبة بمشاركة عناصر محلية خاصة (المنافسين) أو عامة (الوكالات الحكومية) في الخبرة و المعرفة التكنولوجية.

---

[1] -زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره،ص ص188،187.

5 -نقص الخبرات و المهارات العمالية ووضع قيود على استيراد العمالة من الخارج، و عدم توافر بنية أساسية جيدة، أو عدم توافر بنية صناعية للحصول على المكونات أو العناصر اللازمة للصناعة.

6 -تدخل الدولة في السوق و التسعير للمنتجات.

7 -عدم الاستقرار السياسي و الانغلاق الاقتصادي.

8 -قلة المعلومات الاقتصادية و عدم الشفافية.

9 -سوء النظام الإداري الخاص بالاستثمارات.

10- سوء النظام المصرفي و التعقيدات الخاصة بمنح القروض و عدم انتظام الأسواق المالية.

11 -عدم و جود أجهزة ذات كفاءة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي و آثاره السلبية و الإيجابية.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر(اتجاهاته و مصادره).

سنتكلم في هذا المطلب عن التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خمس مراحل رئيسية مر بها، و أهم ما يميز كل مرحلة من هذه المراحل، و بعدها نستعرض حركته خلال السنوات القليلة الماضية.

أولا- التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ليست في الواقع بالظاهرة الموغلة في القدم، حيث ارتبط ظهورها بقيام الثورة الصناعية في أوربا و ذلك في بداية القرن التاسع عشر، ثم نمت و تطورت حتى وصلت إلى ذروتها في عصرنا الحاضر و هذه أهم المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر:[1]

1)-1-مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى: و تمتد هذه المرحلة من بداية قيام الثورة الصناعية و ذلك خلال القرن التاسع عشر إلى بداية الحرب العالمية الأولى، و تمثل هذه المرحلة مرحلة ازدهار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغت أثناءها قمتها، و ذلك بطبيعة الحال يرجع في الأساس إلى قيام الثورة الصناعية و ما واكبها من نهضة و نمو اقتصادي كبير ما أدى بكثير من أصحاب الأموال إلى استثمار أموالهم بالخارج لمتطلبات الصناعة و التجارة، كما تمتاز هذه المرحلة ببروز بريطانيا بوصفها الدولة الأولى المصدرة لرأس المال، و ذلك نتيجة الاستقرار السياسي و الاقتصادي الذي كانت تحظى به فضلا عن مستعمراتها التي هيأت لها مجالا واسعا و آمنا للاستثمار، و الشكل التالي يبين السيطرة الكبيرة لبريطانيا على قيمة المستثمرات في الخارج حيث فاقت نسبة استثمارها بالخارج عن 50% مقارنة بأهم خمسة بلدان هي الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و فرنسا و هولندا حيث أن استثماراتها الأجنبية مجتمعة لم تصل إلى ما كانت تستثمره بريطانيا لوحدها.

---

[1]ـــ يمكن الرجوع إلى:

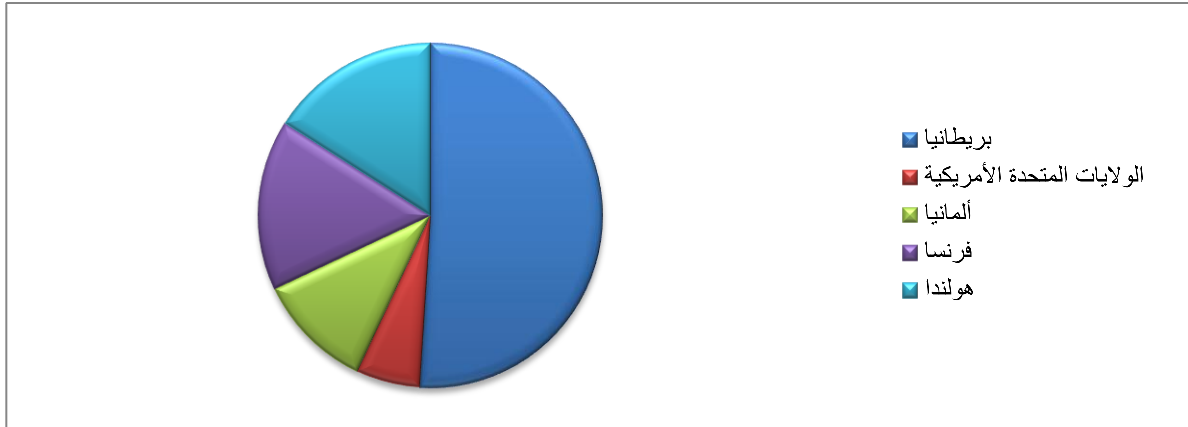
ـــ سمير يحياوي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 56،50.

ـــ فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 125،112.

ـــ محمد يعقوبي ، توفيق تمار،" آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حالة الدول العربية"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –حالة الجزائر و الدول النامية–، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص ص 1، 9.

ـــ دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76،70.

شكل رقم (7): توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية.



المصدر:

« Des firmes multinationales pour un marché mondial », revue d'alternative, économiques N°42 ,4 ème trimestre ,1999,P55.

عمليات تحويل النسب :

بريطانيا : 51% x 100/360 = 183,6°

فرنسا : 11% x100/360 = 39

الولايات المتحدة الأمريكية: 16%× 100/360 = 57.6

هولندا : 6% x100/360=21.6°

ألمانيا: 16%x 100/360=57.6°

1)-2-<u>المرحلة الثانية:</u> و تمتد هذه المرحلة من بداية الحرب العالمية الأولى و تنتهي بانتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد تسببت الحرب العالمية الأولى في فقدان كثير من الدول المصدرة للاستثمار لاستثماراتها، مثل بريطانيا التي فقدت جزء كبير من استثماراتها في الخارج من أجل تمويل الحرب، وبالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على استثمارات الدول، نظرا للركود الذي كان يعاني منه الاقتصاد العالمي، وهذا في مقابل ظهور دول أخرى في مجال الاستثمار كالولايات المتحدة الأمريكية، و لكن رغم الصعوبات التي شهدتها هذه الفترة، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمرت في الارتفاع، وهذا راجع إلى الصعود التدريجي والقوي للشركات الأمريكية الذي ميز هذه الحقبة، فقد عرفت هذه الشركات كيف تستغل ضعف منافسيها الأوروبيين لتحسين موقعها على حساب منافسيها، إذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20% إلى 28%، بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45% إلى أقل من 40%، وتدهورت حصة ألمانيا من 10.5% من المخزون العالمي إلى 1.3%.

وفيما يخص الحصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها البلدان المعروفة حاليا، باسم البلدان النامية فكانت دائما في ارتفاع مستمر وبقيت دول أمريكا اللاتينية أول منطقة مستضيفة لهذه الاستثمارات، و الجدول التالي يبين نسبة الاستثمارات لبعض الدول خلال بداية الحرب العالمية الأولى و خلال نهاية الحرب العالمية الثانية.

الجدول رقم (4): مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لسنتي 1938،1914 .

الــدول	1914	1938
الدول الأصلية له منها:	%100	%100
المملكة البريطانية المتحدة	%45,5	%39,8
الولايات المتحدة الأمريكية	%18,5	%27,7
اليـابـان	%00,1	%02,8
ألمـانيا	%10,5	%01,3
فـرنسا	%12,2	%09,5
دول متقدمة أخرى	%13,2	%18,9
الدول النامية	%00	%00
الدول المستقبلة له منها:	%100	%100
الدول المتقدمة	%37,3	%34,3
الدول النامية	%62,7	%65,7

المصدر:

bertrand- bellon et ridha gouia , **investissement direct étranger et développement industriel méditerranée** ,(édition économique , paris, 1998) ,p20.

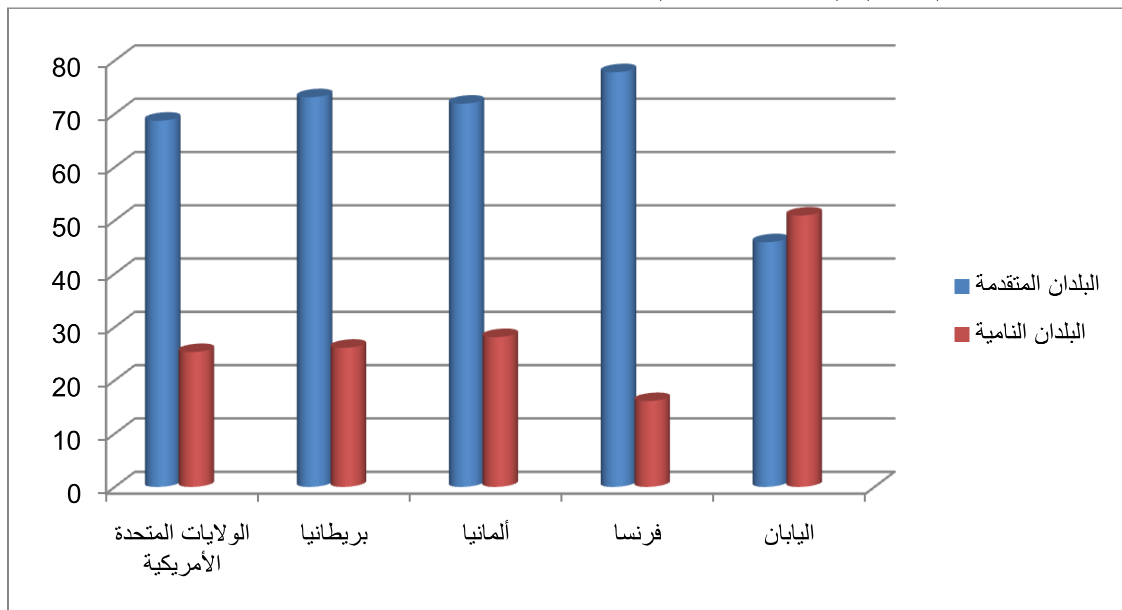
1)-3-<u>المرحلة الثالثة:</u> و تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينيات، إن من أهم آثار الحرب العالمية الثانية هو تحول دول كبيرة كانت مصدرة لرأس المال لتصبح في مركز مدين في مواجهة الدول الأخرى، كبريطانيا التي أصبحت مدينة لمصر و الهند و لكثير من الدول النامية، و لقد استمر معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الارتفاع خلال هـذه الفتـرة، و أصـبحت الولايـات الأمريكية المتحدة المسيطرة على هذه الظاهرة بكونها أول بلد مستثمر في الخارج، إذ ارتفـع حجـم استثماراتها من 7 مليار دولار في 1946 إلى 54 مليار دولار في 1966 ليصل إلى 70 مليار دولار في 1968 ، مقابل 30 مليار لبريطانيا و 10 مليارات لفرنسا و 5 مليارات لجنوب إفريقيا في نفـس السنة.

أما على مستوى البلدان المضيفة فنلاحظ كذلك أن الوضعية قد تطورت إذ على غرار الفترات السابقة التي عرفت اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية، حدث العكس في هذه المرحلة، إذ لم تستقبل البلدان النامية سوى 30 % تقريبا من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الفترة

1960-1970، في حين استقطبت البلدان المتطورة 65 % من إجمالي هذا المخزون، و ذلك لأجل حركات التحرر التي كانت تحدث في البلدان النامية، لأن أغلب استثماراتها في الفترة السابقة كانت من الدول المستعمرة لها، مع الإشارة إلى أن (2/3) ثلثي الاستثمارات التي تجسّدت طوال سنوات الستينات إلى بداية السبعينيات كانت تتّسم بالتقاطع أي الاستثمارات المتقاطعة (هي عبارة عن الاستثمارات فيما بين الدول المتقدمة نفسها).

و هذا ما يتضح من خلال الشكل التالي الأتي:

الشكل (8) التوزيع الجغرافي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لأهم الدول المتقدمة خلال السنوات (1970) (بالنسب المئوية).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Jean-Louis Michelle, **multinationales et investissements croisés** ,(édition économico, paris), p 7.

وأخيرا لابد من الإشارة إلى بروز أهمية الاستثمار المباشر في هذه الفترة بينما انخفضت أهمية الاستثمار غير المباشر، وتزامنت هذه الوضعية مع التطور الهيكلي في الاستثمارات، حيث وجهت الشركات البريطانية و الأمريكية استثماراتها المباشرة في الخارج نحو الأنشطة الصناعية.

<u>1)-4-المرحلة الرابعة:</u> و تمتد من بداية الثمانينات إلى مطلع التسعينيات و تعرف هذه المرحلة عند بعضهم بمرحلة"اتساع دائرة التدويل"، لقد تميّز الاستثمار المباشر الأجنبي بالتذبذب في اتجاهاته، إذ في الوقت الذي عرف فيه الاستمرارية في التوسع و الانتشار خاصة بين الدول المتقدمة من خلال الاستثمار المتقاطع، زاد في حدّة تراجعه من خلال تدفقاته الواردة إلى الدول النامية، مع ملاحظة أن معظم الاستثمار المباشر الأجنبي خلال هذه الفترة سواء الوارد منه أو الصادر كان يتجسّد عن طريق الشركات متعدّدة الجنسيات، بحكم إستراتيجيتها المتبعة.

وما ميز هذه الفترة أيضا تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، حيث ارتفع مخزون الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع ما بين 1977 و 1986 من 60 مليار دولار إلى 119 دولار، وبعدما كان الاستثمار في قطاع الخدمات يقدر بـ 25 % من إجمالي الاستثمارات خلال السبعينات و20 % خلال الستينات وصل إلى 43 % من الإجمالي خلال هذه الحقبة.

كذلك مما ميز هذه المرحلة بروز اليابان كأهم بلد مستثمر بالخارج حيث تضاعف مخزونه في الخارج خلال 10 سنوات ب 8.5 ضعف، و الجدول التالي يبين تدفقات الاستثمار خلال بعض السنوات المختارة من هذه الفترة.

الجدول رقم(5): تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد منه و الصادر و مخزوناته خلال سنوات مختارة (1970، 1975، 1980، 1985).

السنوات	1970	1975	1980	1985
الصادر الإجمالي	14141 مليون دولار	28607 مليون دولار	53674 مليون دولار	62163 مليون دولار
الدول المتقدمة	%99.7	%99.77	%93.8	%93.15
الدول النامية	%0.3	%0.23	%6.2	%6.85
الوارد الإجمالي	12586 مليون دولار	26580 مليون دولار	54945 مليون دولار	57596 مليون دولار
الدول المتقدمة	%75.3	%63.85	%84.7	%74.12
الدول النامية	%24.7	%36.15	%15.3	%26.88

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات

UNCTAD, world investment report 1998, p 373,379.

1)-5-<u>المرحلة الخامسة</u>: و تمتد من مطلع التسعينيات إلى العصر الحالي، لقد عرف العصر الحالي توسعا كبيرا و متزايدا لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، و كان ذلك بفعل عوامل عديدة تجلت أساسا في التغيرات التي مست العلاقات الاقتصادية و السياسية الدولية، و لقد شهدت هذه الفترة ما يلي:

- سقوط المعسكر الشرقي، الأمر الذي جعلها حاليا تعرف باسم الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية.
- بروز الإتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي و سياسي قوي.
- أزمة الخليج خلال (1990-2003) و انعكاساتها على دول المنطقة، مما أدّى إلى حدوث التدفق السلبي للاستثمار المباشر الأجنبي في هذه المنطقة، و هذا ناتج لمخاوف الشركات الأجنبية.

ـ بروز البوادر الأولى للعولمة الاقتصادية، و ذلك منذ بداية عقد التسعينات عبر فتح الأسواق و إزالة القيود و الزيادة الملحوظة للتجارة الدولية و لحجم التبادلات المالية و تدفقات رؤوس الأموال، و بروز قوة الشركات متعدّدة الجنسيات و توسعها الهائل، و كذلك التكتلات الاقتصادية و التقدم التكنولوجي و الإلكتروني المدهش...الخ.

ـ تسارع الدول النامية نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، عبر تطبيق مختلف الإصلاحات و ذلك بفعل عوامل متعددة، منها اتساع فجوة التنمية بينها و بين الدول المتقدمة، أزمة الديون الخارجية...الخ.

ـ الانتقال من **GATT** إلى **OMC** الذي كان نتاج مفاوضات ماراطونية كلّلت بعدها بموجب دورة أورجواي 1994 بتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، و ما انجر عنها من تدابير كان لها انعكاسا على التجارة و الاستثمـــار، من خلال وضع إجراءات تنظيمية للتجارة العالمية و حقوق الملكية الفكرية، و تحرير تجارة الخدمات و إجراءات التجارة المتصلة بالاستثمار.

و مما ميز هذه المرحلة أن الدول المتقدمة كانت من أكثر بلدان العام جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت مدخلاتها منه بين عامي 1988 و 1999 من 481 مليار دولار إلى 636 مليار دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت مدخلاته حوالي 186 مليار دولار في سنة 1998 ثم ارتفعت إلى 276 مليار دولار في 1999.

وإذا كانت الدول المتقدمة رائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تعتبر في نفس الوقت المصدر الرئيسي لتدفقه، حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية الصادرة عنها حوالي 732 مليار دولار عام 1999 مقابل 652 مليار دولار عام 1998، وتعد المؤسسات البريطانية المصدر الأول للاستثمارات الأجنبية في 1999 بــ 199 مليار دولار بينما كانت 119 في 1998، و تأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية. بــ 151 مليار دولار و ذلك بعدما كانت تحتل المركز الأول في سنة 1988 بــ 146 مليار دولار، وتستحوذ بريطانيا لوحدها على 39% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا وهولندا و إيطاليا.

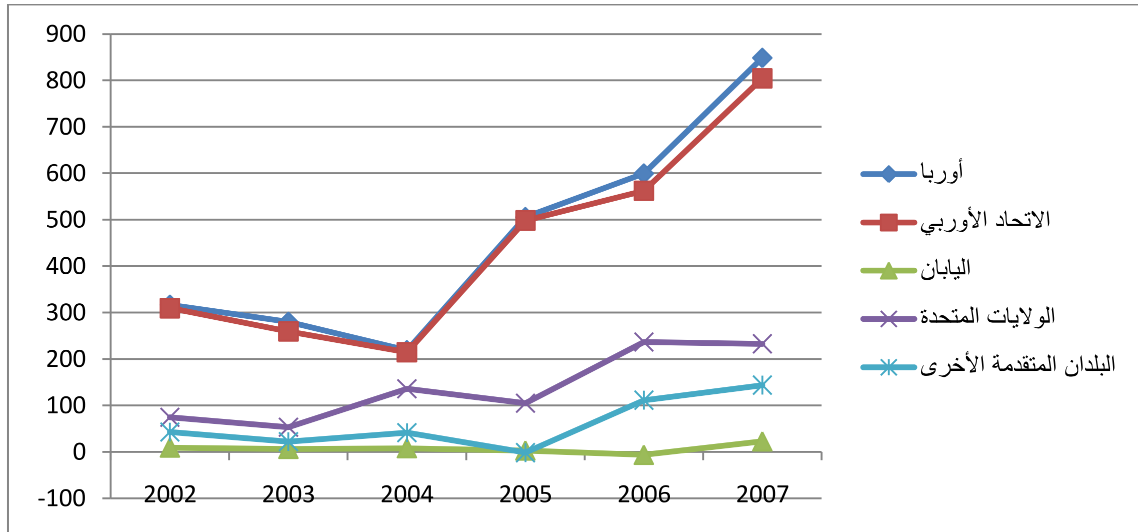
ثانيا- استعراض عام لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر العام خلال السنوات الماضية:

حسب تقرير الاستثمار العالمي لهيئة الأمم المتحدة لسنة 2008 فأن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأربع سنوات الماضية عرف نموا متتاليا، حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الداخلة زيادة بنسبة 30% في عام 2007 لتصل إلى 1833 مليار دولار، و هو مستوى يتجاوز بكثير المستوى القياسي العالمي الذي كانت قد بلغته في عام 2000، و على الرغم من الأزمات المالية و الائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من عام 2007، شهدت التجمعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة جميعها- أي البلدان المتقدمة- و البلدان النامية و الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في

جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة، نموا مستمرا في التدفقات الداخلة إليها، و هذه الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تعكس إلى حد كبير النمو الاقتصادي المرتفع نسبيا و أداء الشركات القوي في العديد من أنحاء العالم، و قد شكلت العائدات المعاد استثمارها 30% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و ذلك نتيجة لتزايد أرباح الشركات المنتسبة الأجنبية، ولاسيما في البلدان النامية، كما أن المستويات القياسية للاستثمار الأجنبي المباشر مقومة بالدولار قد عكست إلى حد ما الانخفاض الكبير في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، إلا أن متوسط معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية- حتى لو قيست بالعملات المحلية- قد بلغت 23 % في عام 2007.

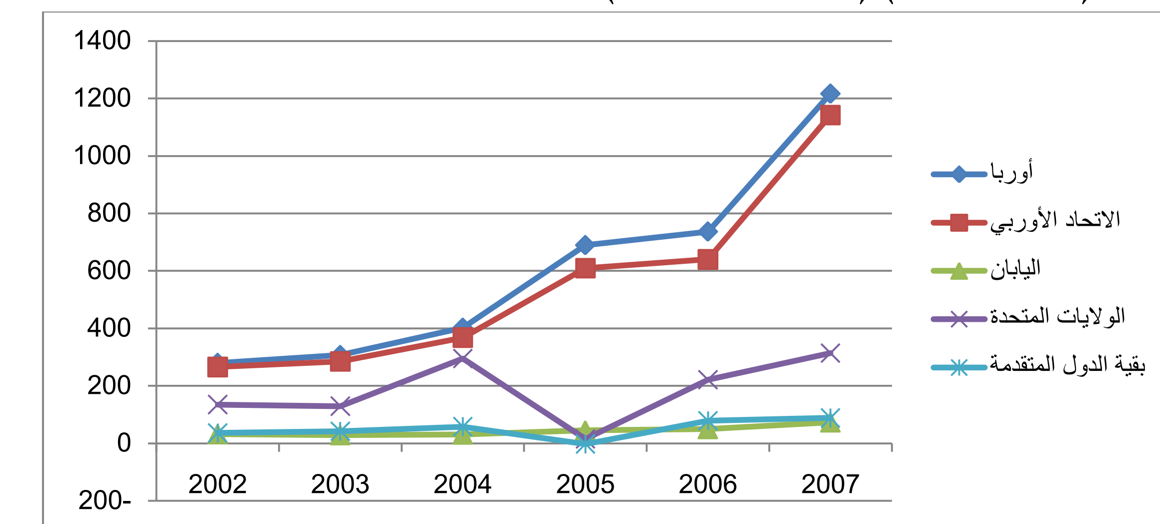
و قد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة 1248 مليار دولار، و حافظت الولايات المتحدة على مركزها كأكبر البلدان المتلقية، تليها المملكة المتحدة و فرنسا و كندا و هولندا، و كان الاتحاد الأوربي أكبر المناطق المضيفة، حيث اجتذب قرابة ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان المتقدمة، و فيما يخص تصدير الاستثمار فقد بقيت كل من الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و فرنسا و ألمانيا كأكبر الدول المصدرة له عبر العالم، على الرغم من أن التدفق الخارج من الولايات المتحدة الأمريكية عرف انخفاضا بما قيمته 30% عما كان عليه في سنة 2006، و الشكلان التاليان (شكل رقم10،و الشكل رقم11) يوضحان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى البلدان المتقدمة خلال الستة سنوات الأخيرة.

الشكل رقم(9): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الداخلة للبلدان المتقدمة خلال (2002....2007)(بمليارات الدولارات)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2008.

الشكل رقم (10) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الدول المتقدمة خلال سنوات(2002...2007) (بمليارات الدولارات)

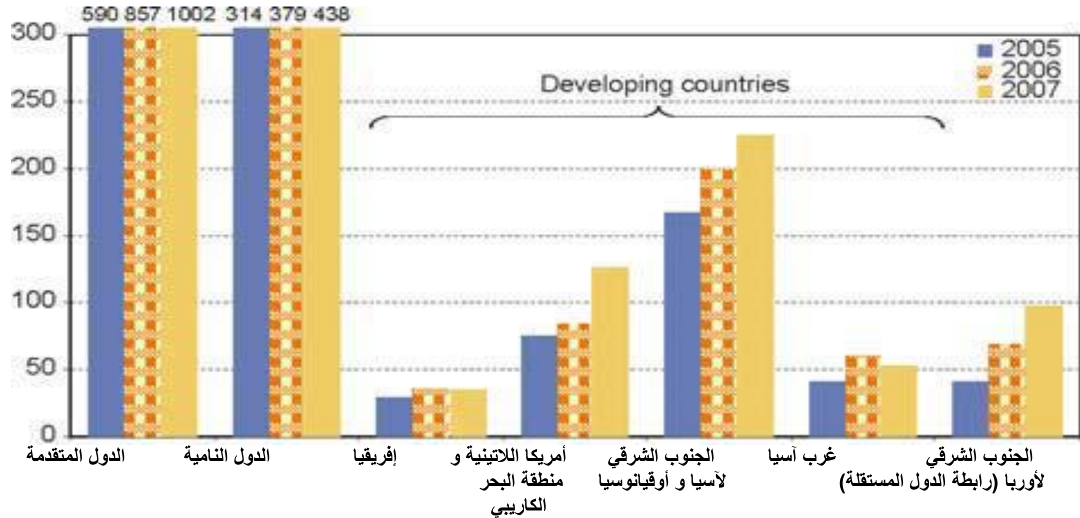


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2008.

أما البلدان النامية فقد بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة أعلى مستوياتها على الإطلاق (500 مليار دولار)، أي زيادة بنسبة 21% عن مستوياتها في عام 2006، واجتذبت أقل البلدان نموا ما قيمته 13 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007، و هو رقم قياسي أيضا، و في نفس الوقت ظلت البلدان النامية تكتسب أهمية كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الخارجة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 252 مليار دولار، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي للشركات غير الوطنية الآسيوية، كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب شرق أوربا و رابطة الدول المستقلة ارتفاعا قويا، إذ زادت بنسبة 50% لتصل إلى 86 مليار دولار في عام 2007، و بالتالي فإن هذه المنطقة قد شهدت سبع سنوات من النمو غير المنقطع، كما سجلت التدفقات الخارجة من المنطقة ارتفاعا قويا ليصل إلى 51 مليار دولار، أي أكثر من ضعف المستوى الذي بلغته في عام 2006.

و الشكل التالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال سنة 2005 و2006 و2007 :

الشكل رقم(11) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة (2005،2006،2007) (بمليارات الدولارات)



المصدر: **unacta , World Investment Directory Volume X ,Africa, 2008**

لقد أسهم الدمج المتواصل للشركات عن طريق عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود إسهاما كبيرا في الارتفاع القوي الذي سجله الاستثمار الأجنبي على نطاق العالم، ففي عام 2007 بلغت قيمة هذه الصفقات 1637 مليار دولار و هو مستوى يزيد بنسبة 21% عن المستوى القياسي السابق المسجل في عام 2000، و بالتالي فإن الأزمة المالية التي بدأت بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها إجمالا أثر موهن بشكل بين على عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود على نطاق العالم.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن منافع الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول المضيفة إنما تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من إيجاد فرص للعمالة و زيادة معدل التكوين الرأس مالي و تحسين ميزان المدفوعات و زيادة معدل النمو الاقتصادي و مستوى التنمية الجهوية، وكذلك زيادة تدفق النقد الأجنبي و حجم الاستثمار القومي، رغم أنه هناك بعض المجالات المذكورة يؤثر عليها الاستثمار الأجنبي المباشر بالسلب كما يؤثر عليها بالإيجاب لكن يغلب الجانب الإيجابي على الجانب السلبي، و لذلك تم إدراجها في الآثار الإيجابية إلا أننا سنشير إلى بعض آثارها السلبية عند تناولها بالذكر.

و لبيان ذلك سنتكلم على كل عنصر بالترتيب كما يلي:

أولا- آثاره على العمالة:

إن من أهم الدوافع و الأسباب التي تجعل الدول تسعى لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة القضاء على ظاهرة البطالة، هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق صناع القرار عبر مختلف صانعي القرار للدول، و ذلك للنتائج السلبية التي تكون في المجتمع من جراء تفاقم هذه الظاهرة.

و للعلم فهناك عدة عوامل تتحكم في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة هي:[1]

أ - مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي التي تتجسد ميدانيا، حيث أنه إن اتخذ الاستثمار الأجنبي شكل المؤسسة المملوكة بالكامل فهذا الشكل يتطلب إيجاد مناصب شغل جديدة أكثر بالمقارنة مع الأشكال الأخرى، و ذلك مثل اقتناء مؤسسة موجودة مثلا فربما يحتمل أن يتم اتخاذ قرار الاستغناء الجزئي أو الكلي عن العمال و هذا القرار يمثل في الحقيقة أثرا سلبيا على البطالة.

ب - شدة المنافسة يمكن لها أن تؤدي إلى تحقيق مناصب جديدة للعمل، و ذلك عند إقرار التوسع في مختلف النشاطات و القطاعات.

ت - و هناك عوامل أخرى تتحكم في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، هي اختيار تقنيات الإنتاج من حيث تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل في مقابل تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال، إلى جانب " تركيبة المنتوج" فخيار الصناعات الموجهة للتصدير تحقق فرص عمل جديدة مقارنة بالصناعات المنشأة لإحلال الواردات.

كذلك إضافة إلى ما سبق" فتأثير المشروع الأجنبي على المشروع الوطني يعتبر عاملا آخر من العوامل التي تتحكم في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة، مثل إنشاء مؤسسة أجنبية على حساب مؤسسة محلية، ففي هذه الحالة يمكننا أن نقول بأن مستوى العمالة لا يتغير، لكن إذا تعلق الأمر بإيجاد مؤسسة جديدة فإن مستوى العمالة سوف يرتفع، لكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض إذا قامت المؤسسة متعددة الجنسيات بإدخال وسائل إنتاج تنمي إنتاجية العمل"[2].

و جدير بالتنبيه أنه قد وضعت عدة اعتبارات تناولت كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة منها[3]:

---

[1] ــ فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 137،136، بتصرف.

[2] - Bernard Hugonnier, **Investissements directs coopération internationale et firmes multinationales**, (Economica, Paris, 1984),p 205.

[3] ــ عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل**، ص ص 174، 175.

أ - إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى إيجاد علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم خدمات المساعدة و اللازمة للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة و تنشيط صناعة المقاولات و غيرها و التي ينشأ عنها فرص جديدة للعمل.

ب - إن دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة و مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية– صناعية و خدمية.....إلخ– جديدة و بالتالي إيجاد فرص جديدة للعمل.

ت - إن توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطه مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة– سيؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها تلك الاستثمارات.

و بعد الدراسة التي قام بها بعض الباحثين توصلوا إلى ما يلي فيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة.:[1]

- ضآلة التدفقات المالية للاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، بالإضافة إلى تركزه في عدد من الدول التي يفتقر بعضها إلى الكثافة السكانية و التي تعتبر مصدرا أساسيا للعمالة.
- ارتفاع الكثافة الرأس مالية للمشاريع المنشأة مما يعني عدم إسهامها بدرجة كبيرة في زيادة معدلات التوظيف.
- على الرغم مما تتصف به العمالة في الدول النامية من رخص و انخفاض في معدلات الأجور، إلا أنها تفتقد إلى بعض المهارات التي تتطلبها العمليات الإنتاجية المتطورة الأمر الذي دفع المستثمرين الأجانب إلى الاقتصار على الأعمال التي لا تتطلب مهارات خاصة في استخدام العمالة المحلية.

والحقيقة أن "الاستثمار المباشر الأجنبي يؤثر بطبيعة الحال، على مستوى التشغيل في صناعات معينة، ففي اقتصاد يقترب من درجة التشغيل الكلي وليس فيه شركات تنافس المستثمر الأجنبي، فإن الاستثمار من شأنه أن يرفع الأجور، ويجتذب العاملين من الصناعة ومن الصناعات الأخرى، ولاشك أن حدوث زيادة في الأجور الحقيقية يرفع القوة الشرائية ومستوى المعيشة، وفي اقتصاد يعاني من البطالة وفيه شركات تنافس المستثمر الأجنبي فإن الاستثمار قد يخلق فرص عمل في إحدى المجالات

[1] ـــ محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 110،111.

و لكنه قد يخلق فرصا غيرها في الشركات المنافسة في مجالات أخرى، وليست هناك قاعدة بديهية تنص على أن صافي التأثير إما يكون إيجابيا أو سلبيا"[1].

ثانيا- آثاره على ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية في أي بلد ما، حيث يساعد في رسم السياسة الاقتصادية للبلد، لأن البيانات التي يتضمنها ميزان المدفوعات تعتبر أداة لتفسير و تقييم العديد من الظواهر الاقتصادية.

و قبل التكلم عن تأثير الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات نقوم بإعطاء صورة موجزة عنه حيث" يعتبر جهاز تسجل فيه قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد ما و المقيمين في الخارج، و ذلك ضمن فترة زمنية أمدها سنة واحدة، و يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث موازين هي: الميزان التجاري و ميزان العمليات الجارية و ميزان المدفوعات"[2].

ونظرا للعجز المستمر لميزان المدفوعات في البلدان النامية، و لخطورة التمويل عن طريق الاقتراض، تسعى هذه البلدان على تقديم الحوافز و التسهيلات المختلفة للاستثمار الأجنبي لإنشاء أنشطة اقتصادية تمكنها من علاج العجز في ميزان المدفوعات و ذلك من خلال ما يوفره هذا الاستثمار من آثار إيجابية ناشئة عن ما يلي[3]:

- زيادة التدفقات الداخلة إليها من العملات الأجنبية متمثلة في عمولات المشروع.
- القروض و المنح التي يجنيها المستثمر الأجنبي من المصادر الأجنبية و الخارجية.
- زيادة إيرادات الدول عن طريق تمهيد السبل أمام منتجاتها للتسويق و المنافسة بالخارج جراء الخبرة و المعرفة و القدرة التي يمتلكها الاستثمار الأجنبي للوصول إلى الأسواق العالمية، لاسيما إذا كانت هذه المشروعات الاستثمارية موجهة للتصدير أو إحلالها محل الواردات، و هذا ما يغني الدولة المضيفة عن تخصيص نفقات بالعملة الصعبة لأجل استيراد سلع كانت لا تستطيع إنتاجها سابقا محليا بسبب افتقادها لمتطلبات ذلك، أو حتى في حال إنتاجها و لكن بتكلفة مرتفعة.

---

[1] ــ فارس فضيل ، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] ــ محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص ص 124،123، بتصرف.

[3] ــ يمكن الرجوع إلى:

ــ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 439.

- محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 125 ،.

ــ فارس فضيل ، مرجع سبق ذكره، ص ص 140، 141.

- عند توجيه الاستثمار المباشر وفق إستراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي ذلك إلى تدفقات العملة الصعبة نحو الدولة المضيفة نتيجة للتصدير.

ثالثا- آثاره على العون التكنولوجي:

إن افتقار الدول النامية لعامل التكنولوجيا هو السبب الرئيسي لتخلف هذه الدول عن مواكبة الرقي و التحضر، و التكنولوجيا بغض النظر عن تقدمها و تطورها تعتبر الحجر الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية، و لهذا يعد موضوع التكنولوجيا بصفة عامة هو موضوع الساعة دون جدال.

و تعرف التكنولوجيا بأنها "فن الإنتاج أي الأساليب و الوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج أو هي دراسة مجموعة المعارف و المهارات اللازمة لتصنيع منتج و إقامة الآلية اللازمة لإنتاجه و هناك من يعرفها بأنها العملية الاجتماعية الهادفة إلى استخدام المعرفة العملية في تطوير قوى الإنتاج"[1].

و رغبة "من الدول النامية في تحقيق تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية، و سعيا منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية و جذب الشركات عابرة القارات كأحد وسائل الهدف المشار إليه"[2].

غير أن هذا الهدف ليس من السهولة بمكان، فمن ناحية نجد تحقيق هذا الهدف يتوقف على مدى استعداد المستثمر الأجنبي للإسهام في التنمية التكنولوجية، ومن ناحية أخرى يتوقف على أشكال الاستثمارات المباشرة المتدفقة و أساليب تنظيمه، إضافة إلى ما تقدمه البلدان النامية من تسهيلات و مدى تعاونها معه.

و تستفيد الدول النامية من تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي[3]:

- من خلال تنفيذ برامج التنمية و البحوث الخاصة بالمنتجات و السوق و التنظيم و الإدارة في هذه الدول بدلا من تنفيذها في الدولة الأم.
- من خلال نقل التقنيات الحديثة و تدريب العمالة الوطنية عليها.
- من خلال تنفيذ الابتكارات الحديثة في البلدان النامية.
- تصميم و تنفيذ مشاريع البنية الأساسية المتقدمة كالكهرباء و الطرق و الجسور و محطات تحلية المياه و الموانئ و المطارات و بعض المنشآت المدنية و العسكرية.

---

[1] ــ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 443.

[2] ــ عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل**، ص 201.

[3] -محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 113، 118، بتصرف.

- إقامة مشاريع إنتاجية ذات مستوى متقدم مثل مشروعات الصناعات النفطية و البتروكيماويات و الإلكترونات.

رابعا- آثاره في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تسعى وتطمح كل الدول إلى التقدم والتطور نحو الأفضل رغم اختلاف وتباين ذلك السعي والظروف المحيطة به، وإن كانت هناك دول قليلة قد بلغت مستويات تطورية متقدمة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا، فإن هناك دولا كثيرة لم تكمل حتى ضرورات الحياة الكريمة للإنسان وبالتالي عليها بذل جهود مضاعفة لذلك، وهو ما يعني حاجتها الملحة لتحقيق التنمية، و لهذا احتل موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبرى خاصة بعد الحرب العالمية الثانية سواء على مستوى الفكر التنموي أو عمليات التنمية في البلدان النامية.

"ولقد اختلف تعريف التنمية من مدرسة فكرية اقتصادية إلى أخرى بدءا بالمفكرين التجاريين مرورا بالطبيعيين ثم الاقتصاديين التقليدين ثم إلى المفهوم الماركسي ثم مفكري المدرسة التقليدية الحديثة إلى المفهوم الكنزي و النيوكنزي كل حسب المستند الذي استند إليه في تصوره فمن مستند إلى التجربة التاريخية أو الذي يعتبر التصنيع أساسا لتحقيقها أو الذي يحدد مفهومها من خلال التأثير على المؤشرات المختلفة أو إحداث تغيير في الهيكل"[1].

و يمكن إجمالا القول أن التنمية الاقتصادية هي تحقيق تغيير هيكلي في البنيان الاقتصادي أو زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للفرد.

أما عن كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية فهو كالآتي:

-" تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية، بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة.

ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة إيجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرّة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة، رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة ومن فرص العمل ويحسن توزيع

[1] ــ رابح حمدي باشا، "أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2008، ص ص 5، 18.

الدخل، وضمن هذا الإطار من الصعب أن لا نصل إلى استنتاجات إيجابية عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية.

إلا أن هذه الاستنتاجات في واقع الأمر تنطبق على الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة مما جعل عملية تقييم تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية عملية معقدة، حيث يجب على الدول النامية أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بهذا الاستثمار، فوجود حصة كبيرة منه في إجمالي تدفقات رأس المال علامة على ضعف وليس قوة البلد المضيف، فالتحويلات المرتبطة بهذه الاستثمارات تؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول النامية كما أنها تتحكم بمقدار الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها نحو ما يلاءم مشروعات الاستثمار مما يوفر لها فرصة اختيار الاستثمارات الأكبر ربحا والأسرع وقتا"[1].

" لكن ذهب البعض بشأن الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية إلى القول بأن الاستثمار هو الدينامو الذي يجعل عجلات اقتصادنا الحديث تدور بسرعة أكبر و من ثم ترتفع مستويات المعيشة لأكبر عدد من الأفراد، و يفيد الواقع العملي أن الدول التي استعانت بالاستثمار الأجنبي قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية و من أمثلة تلك الدول تايوان و هونج كونج و سنغافورة و كوريا الشمالية"[2].

<u>خامسا- آثاره على مستوى التنمية الجهوية[3]:</u>

بموجب القوانين التي تصدرها الدول المضيفة و المتعلقة باجتذاب و حماية الاستثمار المباشر الأجنبي، نجد أن الشركات الأجنبية ستتمتع بموجبها بامتيازات و حوافز مختلفة تشجعها لا شك بإقامة مشاريع استثمارية مختلفة قد تخص قطاع الإنتاج السلعي أو الخدمات في مناطق محرومة أو مناطق خاصة، وفقا لالتزامات تقرها تلك القوانين، و بالتالي انطلاقا من ذلك يمكن أن يتجلى الأثر الإيجابي للاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية الجهوية من خلال تقليل الفوارق بين المناطق المختلفة إلى جانب تهيئتها و إنعاشها من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية...الخ.

<u>سادسا- آثاره على التنظيم و الإدارة:</u>

من أكثر المشاكل التي تواجه البلدان النامية هي سوء التسيير و قلة الخبرة في ميدان الإدارة، و ذلك يظهر جليا في عدم امتلاكها للوسائل الحديثة في هذا الشأن، و لذلك فإن استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى:[4]

---

[1] ــ براهمية أمال، سلايمية ظريفة، مرجع سبق ذكره،ص ص 11، 12.

[2] ــ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 465.

[3] ــ فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص151.

[4] ــ نفس المرجع، ص 148.

- تنفيذ برامج للتدريب و التنمية الإدارية في الداخل و في الدول الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب إدارة حديثة و متطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية- بما فيها متعددة الجنسيات- بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد و المحاكاة.
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية مهاراتها الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.

سابعا-آثاره على التدفق النقد الأجنبي:

اختلفت وجهات النظر بخصوص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي بين من يرى أن له أثر سلبي و آخر يرى أن له أثر إيجابي، و ذلك يظهر خاصة بين المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الحديثة، و هذا الاختلاف راجع بالأساس إلى اختلاف الرؤية حول تأييد الاستثمار الأجنبي المباشر و عدم تأييده كما رأينا في المبحث الثاني عند كلامنا على النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، و يمكن تلخيص هاتين النظريتين بخصوص آثاره على النقد الأجنبي فيما يلي:

- الكلاسيكيون يرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية تؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة لهذه الدول، و ذلك يرجع عندهم لكبر حجم الأرباح المحولة للخارج، و استمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم، بالإضافة للأجور الخاصة بالعاملين الأجانب، و صغر حجم رؤوس الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري.
- أما أصحاب المدرسة الحديثة فيرون أن الاستثمارات الأجنبية تساعد في زيادة حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي، فهي من وجهة نظرهم قادرة على سد احتياجات الدول النامية لتمويل المشاريع التنموية، و ذلك لما لديها من موارد ضخمة و قدرتها على جلب الأموال من أسواق النقد الأجنبي، بالإضافة إلى ما يترتب على وجود هذه الاستثمارات من ارتفاع معدل تدفق و تنوع المساعدات و المنح المالية من المنظمات الدولية.

و في الأخير هناك من يرى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير ضئيل على تدفق النقد إلى الدول النامية، إن لم يتعداه ذلك إلى التأثير السلبي في بعض البلدان التي فاقت فيها الأرباح المحولة إلى الخارج أضعاف ما تم تقديمه لهذه الدول من عملات أجنبية بشكل رأس مال أجنبي استثماري مباشر.

ثامنا- زيادة معدل التكوين الرأسمالي:

يعد هذا الأثر الإيجابي من أهم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي على البلدان النامية، لأنه كما رأينا أن من دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية هو الحاجة إلى رؤوس

أموال لتحقيق التنمية الاقتصادية، و هذا ما يتحقق بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تكون في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، و ذلك لقدرة هذه المشروعات الأجنبية على تحمل المخاطرة في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة.

و تظهر هذه الأهمية في الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية و التي تجلب معها رؤوس الأموال، فالشركات الدولية التي تقوم بالاستثمار المباشر في البلدان النامية تساهم في حل مشكلة قصور التمويل أو عجز الموارد المالية في هذه البلدان عن الوفاء باحتياجات التنمية، و ذلك إما مباشرة بتوفيرها داخليا أو من أسواق المال أو بأسلوب غير مباشر و ذلك بطرق ثلاثة:[1]

- تستطيع هذه الشركات توفير التمويل اللازم، عن طريق دعوة شركات دولية أخرى للاشتراك معها في بعض المشروعات بالبلدان النامية.
- توفير الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدول الأم، لأن ممارستها لأنشطتها الاستثمارية في بلدان غير بلدها الأصلي يجلب المعونات من تلك البلدان.
- كذلك تستطيع تلك الشركات تعبئة المدخرات المحلية بتقديمها فرص مغرية للاستثمار.

تاسعا- أثر الاستثمارات الأجنبية على حجم الاستثمار القومي[2]:

في الواقع أنه برغم الأرباح و الفوائد و قيمة المواد الخام المستوردة و الأجور و المرتبات و تكاليف نقل التكنولوجيا التي تحول إلى الخارج نتيجة لقيام المشروعات الأجنبية، و كذلك برغم أنه يتم استيراد كميات أكبر من السلع الاستهلاكية نتيجة لأثر الدخل لتلك الاستثمارات الأجنبية فإن هذه – أي الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعة التحويلية-لها أثر إيجابي على تطور كمية العملات التي تخصصها الدولة النامية المضيفة سنويا لاستيراد السلع الرأسمالية لتنفيذ مشروعات محلية و بالتالي تطور حجم الاستثمارات المحلية الجديدة.

المطلب الثالث: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة[3].

في مقابل الآثار الإيجابية التي تتحقق للبلدان النامية من جراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هناك آثار سلبية تتمثل في مدفوعات خدمة الاستثمارات و ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية و زيادة الاستهلاك و ارتفاع معدلات التضخم و تلوث البيئة و

---

[1] ــ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 409.

[2] ــ أحمد علي دغيم، **الطريق إلى المعجزة الاقتصادية و القضاء نهائيا على البطالة في الدول النامية**،(مصر،المكتبة الأكاديمية،2006)، ص ص 70،69.

[3] ــ يمكن الرجوع إلى:

- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره،ص ص 474،508.
- محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص،ص 133، 141.

السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية و إضعاف الصناعات المحلية، و الأثر السلبي على البنى الاجتماعية و الثقافية للبلدان.

و لبيان ذلك سنتكلم على كل عنصر بالترتيب كما يلي:

أولا- مدفوعات خدمة الاستثمارات:

إن مدفوعات خدمة الاستثمارات تشكل عبئا ثقيلا على البلدان النامية التي تستضيف الاستثمارات، و قد وجدت بعض الحالات تدل على أن هذه الاستثمارات تجني من وراء أعمالها في بعض الدول ما يفوق أضعاف ما تستثمره بها.

و يتمثل مدفوعات خدمة الاستثمارات و تأثيرها فيما يلي:

- الأرباح المحولة للخارج و هو يمثل العبء الرئيسي الذي ينشأ عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ، نظرا لما تقوم به هذه الاستثمارات من تحويل جانب كبير من أرباحها إلى بلدانها الأصلية.
- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية، و التي تتمثل في رسوم و براءات الاختراع و العلامات التجارية و التراخيص و نفقات الإدارة و الخبرات الفنية الأجنبية، و عادة ما تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحويل مدفوعات باهظة نظير ما تستخدمه في مشروعاتها من تكنولوجيا متقدمة، فتقوم بدفع مقابلا لاستخدام براءات الاختراع و العلامات التجارية و التراخيص الفنية، و كذلك المرتبات المرتفعة للخبراء و الفنيين الأجانب المرافقين لهذه المشروعات.
- الفائدة على رأس المال و مدفوعات استعادة رأس المال المستثمر.
- تحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.

ثانيا- ضياع بعض الموارد المالية:

في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا و التسهيلات كما بينا ذلك في المبحث السابق، و منها الإعفاءات الضريبية و التسهيلات الجمركية و هذا ما يمثل ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلدان استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية.

و لذلك فإنه يتعين على الدولة قبل منح المشروعات الاستثمارية هذه المزايا أن تفحص الآثار التي يمكن أن تترتب على وجودها.

ثالثا- زيادة الاستهلاك و تغير أنماطه:

يمكن تعريف الاستهلاك بأنه إشباع للحاجات الشخصية للأفراد و هذه الحاجات تتمثل في كل من السلع و الخدمات التي بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية تحقيق وفرات فيها و بأشكال و أنواع عديدة، هذا ما يؤدي إلى الآثار التالية على الاستهلاك:

أ - إيجاد أنماط استهلاكية جديدة تتعارض مع مصالح السكان و لا تتماشى مع ضوابط الاستهلاك في الدول النامية.

ب -إضعاف المدخرات المحلية بسبب متابعة جمهور المستهلكين للسلع غير الأساسية، ولا أدل على ذلك من انتشار مطاعم الوجبات السريعة و مصانع تعبئة المشروبات الغازية في معظم الدول النامية بشكل واسع النطاق حتى شكلت جزءا أساسيا من النظام الغذائي.

ت - إن التكنولوجيا المستعملة في هذه الاستثمارات خاصة القطاعات الخدمية و بعض السلع الاستهلاكية تؤدي إلى إنتاج سلع تعكس تفضيلات المستهلكين في الدول الرأسمالية المتقدمة، و التي لا تتلاءم مع اتجاهات المستهلكين في الدول النامية خاصة الإسلامية منها.

ث - بالإضافة إلى أن جانبا كبيرا من هذه السلع التي يتم إنتاجها بواسطة هذه الاستثمارات تعكس احتياجات قلة من المستهلكين هم الشرائح العليا في المجتمع و أصحاب الدخول المرتفعة، و من ثم لا تستجيب لإشباع الحاجات الأساسية للطبقة الواسعة من السكان، ولهذا يشير بعض الاقتصاديين في دراسة حول العلاقة القائمة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستهلاك الترفي المحلي في بلد نام ذي زيادة سكانية واضحة، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما تحدث تشويها في نمط الاستثمارات المحلية و ترفع من حجم الاستهلاك الترفي في المجتمع، و على النحو الذي يقلل من حجم الادخار و يظهر ذلك بصورة واضحة في حالة ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية من ذلك النوع الذي ينتج السلع الاستهلاكية الفاخرة في السوق المحلية.

ج - إن ما تقوم به شركات الاستثمار الأجنبي من حملات إعلامية ضخمة على منتوجاتها فيه تبديد للموارد المحلية التي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها.

رابعا-ارتفاع معدلات التضخم:

لا شك أن الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم في الدول النامية له عدة عوامل مثل ارتفاع معدل السكان و ضعف مرونة الإنتاج بحيث لا يستجيب للطلب ما يؤدي إلى زيادة الطلب على

العرض و منه ترتفع الأسعار صعوديا، إلى غير ذلك من العوامل التي تؤثر في التضخم، و من ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يولد عند استقدامه و عند تسديد أعبائه ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية بالبلدان النامية و منه ظهور موجات تضخمية تجتاح اقتصاديات البلدان النامية و يظهر ذلك على النحو التالي:

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتاج إلى بنى تحتية جيدة من مواصلات و طرق ووسائل اتصال و نقل إلى غير ذلك، و نظرا لهذا تسعى الدول النامية لتوفير هذه البنية عن طريق التمويل المحلي، و إذا لم يكن هذا التمويل المحلي نابعا من موارد حقيقية بالداخل و لجأت الدولة إلى التمويل عن طريق التمويل التضخمي، وذلك بزيادة حجم الائتمان من الجهاز المصرفي، فإنها بذلك تعمل على زيادة كمية النقود المتداولة و بالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي و تميل الأسعار نحو الارتفاع.
- تزداد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجها إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجا مباشرا و إنما إنتاجا غير مباشر، أي مشروعات تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية و رفع مستوى الإنتاج في المشروعات المنتجة للسلع و الخدمات، فناتج هذه المشروعات لا تصلح للاستهلاك.

خامسا- تلويث البيئة:

إن مشكلة تلوث البيئة و المحافظة عليها من أهم المشاكل التي تشغل بال العلماء و المفكرين بل حتى متخذي القرار في عالمنا المعاصر، نظرا للآثار الوخيمة التي تضر بالسكان و تحد من درجة التقدم التكنولوجي، و خير مثال على ذلك ظاهرة الاحتباس الحراري و ما يعقد حولها من ندوات و اتفاقات دولية، هذه الظاهرة التي أدت إلى كثير من التغيرات الجوية التي أثرت سلبا على بعض البلدان الزراعية و كذلك بعض الكوارث الطبيعية التي أودت بحياة الكثير من الناس عبر العالم إلى غير ذلك من الآثار السلبية.

و قبل الكلام عن كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية على البيئة، أولا نعرفها و نعرف التلوث البيئي ثم نعرج على علاقته بالاستثمار الأجنبي.

- "إن البيئة كمصطلح ليس من اليسير كما يتصور البعض وضع تعريف محدد له و ذلك جراء تعدد المفاهيم المستخدمة لهذا المصطلح في كل فرع من فروع العلوم المختلفة فالباحث في كل فرع من هذه العلوم يعرف البيئة وفقا لرؤيته الصادرة عن زاوية تخصصه الدقيق"[1].

---

[1] ــ رشيد سلمي،" أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2006، ص 15.

و منه يمكن تعريف البيئة" أنها مجموعة العوامل الطبيعية و الثقافية و الإنسانية التي تؤثر في الكائنات الحية، فهي كل الأمور التي تحيط بالإنسان من: مياه، و الأرض و ما عليها و ما بداخلها، و كذا الكائنات الحية الحيوانية و النباتية و الكائنات الدقيقة"[1].

أما التلوث فيعرفه " **MDOUGHIN** " إن التلوث عبارة عن الفضلات التي يطرحها الإنسان إلى البيئة المحيطة به، و التي تسبب أذى للإنسان و ما يحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر" و هناك تعريف لآخر " هو أن المادة الملوثة هي المادة التي تغير البيئة عكسيا إما بتغير سرعة نمو بعض الأصناف الحية، أو تتداخل مع سلسلة الغذاء أو أن تكون مادة سامة تؤثر على الصحة و الراحة و اللياقة"[2].

أما أسباب التلوث فترجع إلى عدة أسباب، أهمها التزايد السكاني الرهيب خاصة في الدول النامية و التقدم الصناعي في الدول المتقدمة و زيادة درجة التقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى هذه الأسباب فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن عدها من أسباب التلوث البيئي نظرا لأنها تمثل أهم صور التقدم الصناعي و التكنولوجي الذي قلنا عنهما أنهما من أسباب التلوث، لأن الاستثمارات الأجنبية تتركز في الأساس في الدول النامية على الصناعات الإستخراجية النفطية و التعدينية و الغاز الطبيعي و الصناعات البتروكيماوية و صناعة الإسمنت و الأسمدة، فهي توطن هذه الاستثمارات في الدول النامية بدل بلدانها لأنها هناك تخضع لمعايير بيئية مشددة لا تتوافر في البلدان النامية.

و نفس الشيء يقال بالنسبة للتقدم التكنولوجي الذي تجلبه معها إلى الدول النامية، و الذي يعد من أهم أسباب التلوث، هذا التلوث الذي يؤدي إلى المزيد من التكاليف الاجتماعية و الاقتصادية بالدول النامية و التي هي في غنى عنها.

هذا و تعد ظواهر تلوث الماء و الهواء و إفساد التربة و تفشي الأمراض الناجمة عن هذه الصناعات الملوثة للبيئة من بين أكثر الأمثلة التي تساق بالنسبة للآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية على البيئة.

و نظرا لهذه الآثار السلبية و حاجة البلدان النامية لهذه الاستثمارات، فإنه يتعين على حكومات هذه البلدان التدخل لإلزام المستثمرين الأجانب بإتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة، و بهذا الأسلوب يمكن تحقيق التنمية مع حماية البيئة أو ما سماه البعض بتنمية البيئة.

---

[1] ــ نفس المرجع السابق، ص 21.

[2] ــ نفس المرجع السابق، ص 67.

سادسا-السيطرة على اقتصاديات الدول النامية:

وهذا كنا قد تكلمنا عنه أثناء عرضنا للنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر بين مؤيد له و رافض له، و قد كان الفريق الثاني الرافض قد ذكر هذا الأمر، ألا و هو السيطرة على اقتصاديات الدول النامية لدعم وجهة نظرهم، لأن مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تملك من القدرات المالية و التنظيمية، و ربما السياسية، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق و مصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، و هذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية.

و يستتبع السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، تحقق التبعية الاقتصادية، و ذلك أن أغلب المشروعات التي يقوم بها المستثمر في البلدان النامية، تعد جزءا لا يتجزأ من الهيكل الاقتصادي للنظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي يعني أن هذه المشروعات قد تتحرك من أجل تنفيذ إستراتيجية قد تختلف في أغلب الأحيان عن استراتيجيات البلدان النامية التي تستثمر فيها، فضلا عن ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية من شأنها أن تؤدي إلى استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، حيث ينقسم الاقتصاد إلى مشروعات أجنبية تعمل بأحدث التكنولوجيا و الفنون الإنتاجية، و أخرى وطنية تستخدم أساليب إنتاج غير متطورة، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

سابعا- إضعاف المشاريع المحلية:

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إضعاف الصناعات المحلية من ثلاث نواح:

7)-1-الناحية الأولى: كما هو معلوم تمتاز المشاريع الوطنية للدول النامية بالمستوى المتدني للتكنولوجية المستعملة و قلة الموارد المالية و ضعف الإدارة و وجود عمالة غير فنية إلى غير ذلك من الخصائص التي تؤدي إلى إضعاف قدراتها التنافسية أمام مشاريع الاستثمار الأجنبية، التي تمتاز بكبر رأس المال و الكفاءة الإدارية العالية و التفوق التكنولوجي، مما يقوى قدرتها التنافسية في الأسواق الوطنية و يجعلها تكتسح تلك الأسواق بقوة و تسيطر عليها و بالتالي اضمحلال حصة المؤسسات الوطنية في السوق و بالتدريج القضاء نهائيا عليها.

7)-2-الناحية الثانية: إن من دوافع الاستثمارات الأجنبية لإقامة مشاريعها في الدول النامية كما ذكرنا فيما سبق هي العمالة الرخيصة بالمقارنة مع بلدانها الأصلية التي تمتاز عمالتها بالغلاء و ذلك لتقليل تكاليف الإنتاج و بالتالي تحقيق مزيد من الأرباح، لكن المشاريع الاستثمارية الأجنبية تكون أمام مشكلة استقطاب الكفاءات الوطنية و اليد العاملة الفنية، و لإزالة هذا الإشكال تقوم بعرض رواتب على هذه العمالة أكبر من تلك التي تعرضها

المؤسسات الوطنية فينشأ عن ذلك انتقال العمال الأكثر مهارة إلى هذه المشاريع لأن العامل بالأساس يسعى كذلك إلى تحسين وضعه الاجتماعي و ذلك بالبحث عن فرص عمل تحققه له دخل أكبر[1]، وهذا ما يجده متوفرا في المشاريع الاستثمارية الأجنبية، و هذا ما يؤدي بالمشاريع الوطنية إلى فقد الكثير من العمالة الفنية و ذلك ما يؤثر سلبا على الكفاءات الإنتاجية لديها و بالتالي عدم القدرة على النمو الذي يعتبر ضروريا لأي مشروع للبقاء في السوق في ظل المنافسة الشرسة من المؤسسات الأخرى و هذا ما يؤدي إلى اندثار تلك المشاريع الوطنية.

7)-3-<u>الناحية الثالثة</u>: الاستثمارات الأجنبية بحكم طبيعة حالها واستراتيجياتها المرسومة بهدف تحقيق أعلى مستويات من الأرباح في الاقتصاديات المضيفة، قادرة على إخراج صغار المستثمرين من السوق أو ضمهم إليها عن طريق شراء تلك المؤسسات الوطنية و فرض سيطرتها عليها، مما يعني خلو السوق المحلي من المنتجات الوطنية و وجوده تحت السيطرة الخارجية.

<u>ثامنا-الأثر السلبي على البنى الاجتماعية و الثقافية:</u>

نقصد هنا بالبنى الاجتماعية و الثقافية، تلك العلاقات الاجتماعية الموجودة بين الأفراد و اللغة المستعملة و العادات الاستهلاكية و النمط المعيشي و السلوكي و الفكري إلى غيرها من العناصر المكونة للبيئة الثقافية و الاجتماعية للدولة المضيفة، و أما فيما يخص التأثير السلبي للاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة يظهر ذلك جليا في البلدان الإسلامية حيث يتمثل في نقل بعض الأفكار و الآراء السلبية من مجتمعات تلك الاستثمارات جراء نقل اللغة و الثقافة الخاصة بالدول المصدرة للاستثمار بالوسائل المقروءة والمسموعة إلى مجتمعات البلدان المضيفة بل قد اعتبرت بعض الدول إنشاء مثل هذه الاستثمارات الغرض منه المحافظة على لغتها و ثقافتها.

فقد أكد أحد رؤساء الوزراء الفرنسيين خلال مناقشاته أمام البرلمان الفرنسي حول كل مشاكل المساعدات الخارجية ككل، حيث بين أن الدفاع عن اللغة الفرنسية و نشرها يجب أن يكون السبب الأساسي للمحافظة على تلك المساعدات الثنائية، و مثلها يجري على سياسات الاستثمار الأجنبي لتلك الدول.

لذلك أخذت الحكومة الفرنسية تشترط دخول اللغة الفرنسية في المدارس، و تقديم البرامج الإذاعية و التلفزيونية بالفرنسية.

---

[1]- يمكن الرجوع إلى المبحث الثاني من الفصل الأول و ذلك عند الحديث عن النظريات المفسرة للبطالة.

خلاصة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، و تعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري سواء كان هذا التملك كليا أو جزئيا، و لقد أخذت هذه الظاهرة اهتمام الكثيرين نظرا لما تقدمه من امتيازات سواء بالنسبة للمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر و هو في غالب الأحيان من الدول المتقدمة أو من يستقبله و هو في غالب الأحيان من الدول النامية التي تسعى إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية العجز الحاصل عندها في مصادر التمويل لتحقيق التنمية المنشودة.

و لكي تجذب الدول النامية الاستثمارات الأجنبية تسعى إلى تحسين البيئة المناخية للاستثمار عندها، و ذلك عن طريق تفعيلها لمحددات الاستثمار و محاولة نزع كل المعوقات التي تحول دون استقطابه، و كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيات فيما يخص تخفيض البطالة و نقل التكنولوجيا و تحسين ميزان المدفوعات إلى غير ذلك من الإيجابيات، فله سلبيات كثيرة منها إضعاف المشاريع المحلية و تلويثه للبيئة و رفعه من معدلات التضخم إلى غير ذلك من الآثار، و لذلك كان لازما على الدول المضيفة له الموازنة بين الآثار الإيجابية و الآثار السلبية لكل شكل من أشكاله لاتخاذ القرار المناسب في اختيار الشكل الذي يحقق لها إيجابيات كثيرة في مقابل سلبيات قليلة.

الفصل الثالث

دراسة إحصائية مقارنة لأثر الاستثمار الأجنبي على البطالة بين الجزائر و تونس و المغرب.

تمهيد:

بعد أن تعرضنا في الفصل الأول إلى البطالة من خلال أسبابها و مفهومها و أنواعها و آثارها، و بعدما تعرضنا في الفصل الثاني إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفهومه و أشكاله و آثاره السلبية و الإيجابية على الدول المضيفة له، و بالخصوص آثاره على البطالة في هذه الدول و لو بشيء من الاختصار، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ثم نقوم بتحليل ظاهرتي البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و تونس و المغرب على سبيل المقارنة و ذلك عن طريق العرض الوصفي، كما نحاول معرفة مدى التباين و التمايز الحقيقي للبطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة خلال نفس الفترة، و هل هذا التباين يرقى إلى أن يكون ذو دلالة إحصائية، و في الأخير سنحاول اكتشاف مدى الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بالنسبة لكل دولة من هذه الدول الثلاثة من خلال بناء نموذج بسيط لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة و ذلك بغرض المقارنة بين الدول الثلاثة، و لهذا فإن هذا الفصل يحتوي على المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض و تحليل و صفي لكل من البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس و المغرب.

المبحث الثاني:تحليل تباينات البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس و المغرب.

المبحث الثالث: بناء نموذج لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر و تونس و المغرب.

المبحث الأول: عرض و تحليل و صفي لكل من البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس و المغرب.

المطلب الأول: واقع البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

أولا- واقع العمالة و البطالة في الدول العربية[1]:

لقد بلغ إجمالي عدد القوة العاملة في عام 2006 حوالي 122 مليون عامل، يمثلون حوالي 38 % من إجمالي عدد السكان في الدول العربية مقارنة بنسبة 35 % في عام 1995، و بمعدل نمو سنوي قدره 3.2% خلال الفترة (2006،1995)، و على الرغم من ذلك فإن نسبة العمالة من إجمالي سكان الوطن العربي لا تزال منخفضة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، و يعود ذلك إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني في الوطن العربي نتيجة عدد من العوامل أهمها ارتفاع عدد السكان دون سن 15 سنة، و انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، و قد سجلت معظم الدول العربية ارتفاعا ملحوظا في نسبة القوى العاملة لمجموع السكان خلال الفترة(2006،1995) و فاقت هذه النسبة مثيلاتها على المستوى العربي في بعض الدول، حيث ارتفعت في الإمارات من حوالي 55.6 % إلى حوالي 66.8 %، و الكويت من حوالي 55.9 % إلى حوالي 61.5 %، و موريتانيا من حوالي 45.5 % إلى حوالي 53.6%، و البحرين من حوالي 45.5 % إلى حوالي 49.2 %، و الصومال من حوالي 34.9 % إلى حوالي 47.9 %، و عمان من حوالي 36.2 % إلى 44.1 % في حين شهدت هذه النسبة انخفاضا في كل من قطر من حوالي 59.3 % إلى حوالي 41.9 % و ليبيا من حوالي 31.4% إلى حوالي 29.9 %.

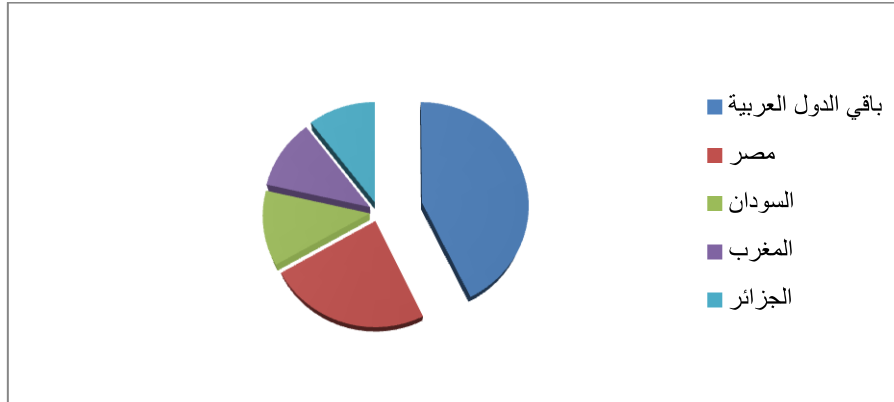
و يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2006 أن حوالي 70 مليون عامل يشكلون حوالي 56 % من إجمالي القوة العاملة العربية يتمركزون في أربعة دول هي كل من مصر بحوالي 29.1 مليون عامل و السودان بحوالي 14.3 مليون عامل و المغرب بحوالي 13.36 مليون عامل و الجزائر بحوالي 12.7 مليون عامل.

---

[1] -لمزيد من المعلومات ارجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2008.

و الشكل التالي يوضح توزيع القوى العاملة عند أهم الدول العربية:

الشكل رقم(12): توزيع الجغرافي للعمالة لأكبر الدول العربية لسنة 2006.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2006، ص 39.

كما ارتفعت نسبة النساء العاملات (15 سنة فما فوق) من القوى العاملة العربية من حوالي 26% عام 1980 إلى حوالي 31.2% عام 2006، إلا أنها لا تزال الأدنى بالمقارنة مع الأقاليم في العالم، و لا تزال فجوة النوع الاجتماعي في المشاركة في سوق العمل هي الأدنى في العالم حيث لا تتجاوز 4 إناث لكل 10 ذكور، و يعود ذلك لأسباب ثقافية و اجتماعية، و كذلك تشير البيانات المتاحة لعام 2006 أن حوالي 55.8 % من إجمالي العمالة العربية يتمركزون في قطاع الخدمات، و تتوزع باقي نسب العمالة في قطاعي الزراعة بنسبة 27.7 % و الصناعة بنسبة 16.5%، و تشير البيانات المتاحة لفترة 1995- 2006 إلى أن نسبة العمالة العربية في قطاعي الزراعة و الصناعة سجلت تراجعا خلال السنوات العشر السابقة، حيث انخفضت في قطاع الزراعة من حوالي 33.6 % إلى حوالي 27.7 %، في حين انخفضت في الصناعة من حوالي 19.1 % في عام 1995 إلى 16.5% في عام 2006، بينما بالمقابل ارتفعت بشكل مطرد في قطاع الخدمات، و يرجع ذلك إلى عدد من العوامل أهمها التطور في تقنيات الإنتاج و محدودية الاستثمار في قطاعي الزراعة و الصناعة و التوسع في قطاع الخدمات.

أما معدل البطالة في الدول العربية فيقدر متوسطه بحوالي 14% و هو الأعلى بين مناطق و أقاليم العالم الأخرى، و يقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 17 مليون عاطل، و من أهم ما يميز ظاهرة البطالة في الدول العربية أنها تشمل حتى المتعلمين من الشباب و الباحثين عن

العمل لأول مرة، و تبين البيانات المتوفرة عن البطالة في الدول العربية ارتفاع معدلاتها في الدول الأقل دخلا مثل موريتانيا، و السودان و اليمن و في الدول التي تشهد عدم الاستقرار كالعراق و الصومال و فلسطين، و سجلت أدنى مستوى لها في دول التعاون الخليجي و الجدول التالي يبين هذه المعدلات حسب أحدث المعلومات المتوفرة:

الجدول رقم (6): معدلات البطالة في الدول العربية (أحدث البيانات المتوفرة).

الدولة	السنة	معدل البطالة%
موريتانيا	2004	32.5
العراق	2004	28.1
فلسطين	2006	23.6
ليبيا	2004	17.5
السودان	2004	17
الصومال	2004	16.3
اليمن	2005	16.3
تونس	2006	14.3
الأردن	2007	13.1
الجزائر	2006	12.3
سورية	2006	8.2
لبنان	2004	10.8
مصر	2006	10.6
المغرب	2006	9.7
جيبوتي	2004	9.5
عمان	2004	7.1
السعودية	2005	6.9
الكويت	2007	5.5
البحرين	2004	3.1
الإمارات	2004	3
قطر	2004	2.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008 ،ص 40.

و يرجع ارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول العربية إلى عدة عوامل أهمها تذبذب معدلات النمو الاقتصادي، و تراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية، و انخفاض طاقة التشغيل

في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال في عدد من الدول العربية، و صعوبة مضاهاة الميزات المالية و العينية المقدمة للعاملين في القطاع العام، و عدم توافق مخرجات التعليم و التدريب مع متطلبات سوق القطاع الخاص، بالإضافة إلى هذه العوامل، فإن ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية راجع إلى الضغوطات الديموغرافية الكبيرة على أسواق العمل، حيث أدى ارتفاع معدلات الخصوبة و معدلات النمو السكاني المسجلة خلال العقود الماضية إلى زيادة قياسية في معدلات نمو العمالة قدرت بحوالي 3.2 % سنويا خلال العشر السنوات الماضية، و هو معدل يفوق المعدلات المسجلة في المناطق الأخرى من العالم.

و يقدر عدد سكان في سن العمل بحوالي 204 مليون بما يمثل أكثر من 60 % من إجمالي سكان الدول العربية، و يقدر حجم قوة العمل بحوالي 122 مليون، و رغم تباطؤ نمو عدد السكان في سن العمل في عدد من الدول العربية، إلا أن متوسط معدل المشاركة في القوى العاملة البالغ حاليا 61 % و الذي يقيس درجة الضغط الديموغرافي على سوق العمل في ازدياد و هذا نتيجة لارتفاع معدلات نمو القوى العاملة خاصة بين الإناث، و يقدر متوسط مشاركة البالغين من الذكور حوالي 88% أكثر من المعدل العالمي البالغ 85 %، بينما يبلغ متوسط معدل مشاركة الإناث حوالي 59% أقل من العالمي المقدر ب70 %.

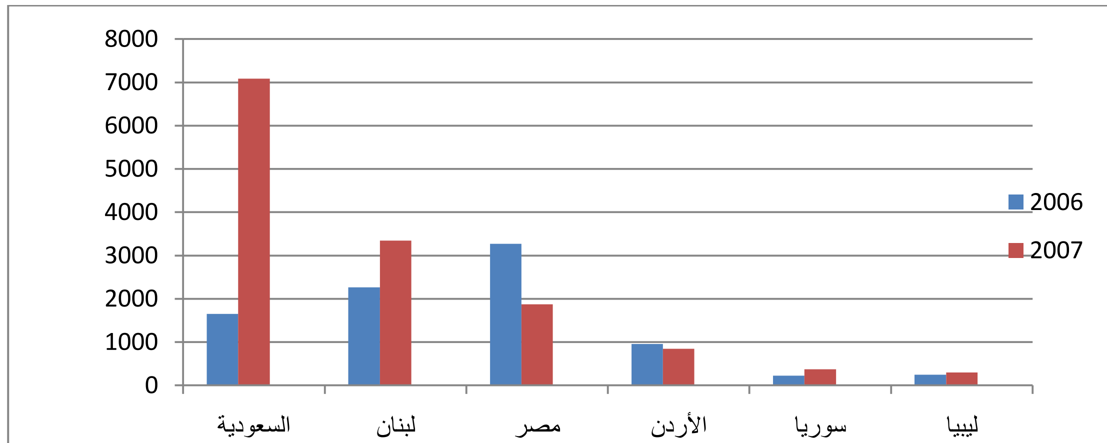
ثانيا- واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية:[1]

2)-1- الاستثمارات المباشرة البينية العربية: فيما يخص الاستثمارات المباشرة العربية البينية فوفقا للبيانات المتوافرة عن 8 دول عربية مضيفة لهذا الاستثمار، فقد بلغ إجمالي الاستثمارات البينية خلال عام 2007 حوالي 14.040 مليون دولار بمعدل نمو قدره 18.6 % مقارنة بعام 2006، و قد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة لها حيث بلغت حوالي 7088 مليون دولار ثم تليها لبنان بحوالي 3343 مليون دولار ثم مصر بحوالي 1875 مليون دولار و بعدها الأردن بحوالي 846

1-يمكن الرجوع إلى:
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ص 73،53.
- تقرير الاستثمار العالمي 2008، الأنكتاد.

مليون دولار ثم سوريا بحوالي 370 مليون دولار ثم ليبيا بحوالي 302 مليون دولار ثم تونس بحوالي 127 مليون ثم اليمن 89 مليون دولار و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(13):الاستثمارات العربية المباشرة البينية الواردة لبعض الدول العربية خلال سنتي(2006-2007) -بملايين الدولارات- .



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار لعام 2007 ، ص 54.

<u>2)-2-الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية لسنة 2006 و2007</u> :أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2006 فقد أشار تقرير الاستثمار الدولي 2007 إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية الذي عرف تطورا ملحوظا و قياسيا و للعام السابع على التوالي، حيث بلغ إجمالي التدفقات إلى 21 دولة عربية شملها التقرير ما قيمته 62.4 مليار دولار مقابل 45.8 مليار دولار عام 2005 بزيادة نسبتها 36.2% و بذلك شكلت 4.8 % من إجمالي التدفقات العالمية مقابل 0.4 % فقط خلال 2000.

ووفقا لهذا التقرير شهدت التدفقات زيادة ملحوظة في 14 دولة عربية هي السعودية و مصر و لبنان و السودان و الجزائر و البحرين و قطر و تونس و الأردن و سوريا و عمان و ليبيا و جيبوتي و الصومال، في مقابل تراجع 5 دول عربية هي الإمارات و المغرب و الكويت و فلسطين و العراق، و في حين تحولت التدفقات الموجبة في موريتانيا إلى تدفقات سالبة خلال هذه الفترة، و استمرت التدفقات السالبة إلى اليمن للعام الثاني على التوالي.

و لقد احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا و العشرين عالميا في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، و حلت مصر في المرتبة الثانية تلتها الإمارات، هذه الأخيرة اتجهت فيها الاستثمارات بشكل رئيسي إلى المناطق الحرة المنتشرة فيها و البالغ عددها 15، إضافة إلى إتمامها عدة صفقات اندماج و تملك عبر الحدود وازدياد المشاريع الاستثمارية الجديدة فيها بشكل ملحوظ .

أما فيما يخص الأردن فقد تضاعفت فيها التدفقات و ربما يعود ذلك بشكل كبير إلى تملك شركة باتيلكو(البحرينية) لشركة" أمنية للاتصالات و التقنيات"، و اجتذبت كل من العراق و فلسطين و لبنان تدفقات محدودة لأسباب جيوسياسية، أما سوريا فبالرغم من تأثرها بعدم الاستقرار السياسي للدول المحيطة بها إلا أن التدفقات المتجهة إليها ارتفعت بنسبة 20 %.

أما التدفقات الواردة إلى الدول العربية ضمن منطقة شمال إفريقيا فقد ساهمت سياسات الانفتاح على العالم الخارجي و برامج الإصلاح في تدفق الاستثمارات إليها، ففي تونس تزايدت التدفقات بمعدلات غير مسبوقة بلغت 32.4 % لتصل إلى 33 مليار دولار، و في ليبيا بنسبة 67 % لتبلغ 1.7 مليار دولار، و السودان بنسبة 54 % لتبلغ 3.5 مليار دولار و الجزائر 66% لتبلغ 1.8 مليار دولار، أما بالنسبة للمغرب فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها و كانت بمعدل محدود قدره 2 % لتبلغ 2.9 مليار دولار، و يعزى النمو السريع للتدفقات الواردة لدول شمال إفريقيا جزئيا إلى الخطوات الإصلاحية التي قامت بها دول المنطقة لفتح اقتصادياتها أمام الاستثمار الأجنبي منها : تحرير الخدمات المصرفية في مصر و السماح للأجانب بتملك مساحات شاسعة من الأراضي في المغرب، كما اتخذت العديد من دول المنطقة إجراءات متنوعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد شملت بشكل رئيسي التخفيضات الضريبية (الجزائر، مصر، تونس)، و إقامة مناطق حرة للاستثمار الخاص في المغرب.

و يعزو التقرير هذا الاتجاه التصاعدي للتدفقات في السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل، يأتي على رأسها إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول من المنطقة، و بخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية و الاتصالات، إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات غير الوطنية، و ثانيها تحسن مناخ الاستثمار و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، و ثالثها تواصل ارتفاع أسعار النفط بما أدى إلى اجتذاب المزيد من

الاستثمارات إلى الصناعات و الخدمات المتصلة بقطاع النفط و الغاز عام 2006 ، كما جذب الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط استثمارات جديدة و إبرام العديد من الصفقات الضخمة في إطار عمليات الاندماج و التملك عبر الحدود الدولية.

و من ناحية أخرى، واصل التحرير المستمر للقطاعات الفرعية المكونة للقطاع الخدمي و على رأسها قطاع الخدمات المالية و التشييد و البناء و الاتصالات تمهيد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي الوارد.

أما البيانات المتوفرة من المصادر القطرية لاثني عشرة دولة عربية خلال عام 2007 فتشير أنها استقطبت نحو 113.7 مليار دولار أي أنها قد ارتفعت بنحو 70.2 مليار دولار عن السنة الماضية.

و الجدول التالي يبين قيمة الاستثمارات الواردة للدول المعنية بالترتيب من أكبر قيمة إلى أدنى قيمة:

الجدول رقم(7):الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على بعض الدول العربية لسنة 2007.

الرتبة	البلد	القيمة بملايير الدولارات
1	السعودية	89
2	مصر	11.6
3	لبنان	3.5
4	المغرب	2.8
5	السودان	2.2
6	تونس	1.61
7	الأردن	1.2
8	سوريا	0.828
9	ليبيا	0.427
10	اليمن	0.32
11	جيبوتي	0.135
12	الكويت	0.0045

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار لعام 2007، مرجع سبق ذكره، ص 60.

2)-3-الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول العربية لعام 2006: احتلت الكويت المرتبة الأولى عربيا في قائمة الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الصادرة منها ما قيمته 7.9 مليار دولار عام 2006 بزيادة نسبتها 53 % مقارنة بالعام 2005، تركزت معظمها في قطاع الاتصالات و الخدمات المالية و السياحية، و حلت الإمارات في المرتبة الثانية عربيا بتدفقات بلغت قيمتها 2.3 مليار دولار و ذلك على الرغم من تراجعها بمعدل 38% عن مستواها خلال العام 2005، واعتبرت من أكثر الدول المستثمرة نشاطا في المنطقة العربية في مجال المشاريع الاستثمارية الجديدة بإعلانها عن تنفيذ أكثر من 20 مشروع عبر الحدود خلال العام 2006 تركزت معظمها في القطاعات العقارية و السياحية في دول منها الصين و الهند و المغرب و باكستان، و حلت البحرين في المرتبة الثالثة عربيا بما قيمته 980 مليون دولار تلتها السعودية بما قيمته 753 مليون دولار، تركزت معظمها في الصناعات الدوائية و البلاستيكية و المطاطية، كما سجلت كل من المغرب و مصر و ليبيا على التوالي أعلى مستويات لها في تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة حيث ارتفعت في المغرب بمعدل 169 % لتصل إلى 468 مليون دولار و مصر بمعدل 61 % لتبلغ 148 مليون دولار و ليبيا بمعدل 10 % لتبلغ 141 مليون دولار ، كما وسع عدد من شركات الخدمات أنشطتها في الخارج بما فيها أوربا و شملت تلك التدفقات الصادرة على سبيل المثال شركة أوراسكوم (مصر).

المطلب الثاني:عرض و تحليل وصفي لواقع الاستثمارات الأجنبية والبطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب.

أولا- واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و تونس و المغرب:

سنقوم بعملية و صف و مقارنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل من الجزائر و تونس و المغرب و ذلك من خلال مناخ الاستثمار ثم مقارنة التدفقات.

1)-1-من حيث المناخ الاستثماري*: و سنتطرق إلى أهم النقاط التي تحدد المناخ الاستثماري في هذه البلدان.

1)-1-1- المساحة و السوق الداخلية: و الجدول التالي يعطي مساحة كل من الجزائر و تونس و المغرب و عدد السكان لهذه الدول و الذي يمثل سوقها الداخلي.

الجدول رقم(8): مساحة وعدد سكان كل من الجزائر و تونس و المغرب لسنة 2007.

	الجزائر	تونس	المغرب
المساحة	2381740 كلم2	165150 كلم2	450000 كلم2
السوق الداخلية	34.400 مليون نسمة	10.304 مليون نسمة	30.732 مليون نسمة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

1)-1-2- سعر الصرف: و سنعرض من خلال الجدول التالي أسعار الصرف لسنوات 2007،2006،2005.

الجدول رقم(9): أسعار الصرف في مقابل الدولار (متوسطات الفترة) لكل من الجزائر و تونس و المغرب خلال سنوات (2007،2006،2005).

السنوات / البلد	2005	2006	2007
الجزائر	73.370	72.646	69.364
تونس	1.2981	1.330	1.300
المغرب	8.869	8.790	8.356

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 9 أن تونس تعتبر أكثر ثباتا بالنسبة لتغيرات أسعار الصرف و هذا ما يعنى بالنسبة للمستثمر الأجنبي ثبات أسعار تكاليف الإنتاج مقارنة مع كل من الجزائر و المغرب.

* يمكن الرجوع إلى المطلب الثالث من المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث، حيث تعرضنا لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر بشيء من التفصيل.

1)-1-3- الناتج المحلي الإجمالي: لقد تكلمنا في الفصل السابق أن الناتج الإجمالي يؤثر بالإيجاب على الاستثمار الأجنبي المباشر و سنحاول من خلال الجدول رقم (10) عرض للناتج الإجمالي لكل دولة و معدلات نموه.

الجدول رقم(10):الناتج المحلي الإجمالي(بملايين الدولارات) و معدلات نموه في كل من الجزائر و تونس و المغرب خلال سنوات2007،2006،2005.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005	معدل نمو الناتج الإجمالي سنة 2005	الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006	معدل نمو الناتج الإجمالي سنة 2006	الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2007	معدل نمو الناتج الإجمالي سنة 2007
الجزائر	102825	5.1	116462	2	134435	3.1
تونس	28943	4	30697	4	34508	2.9
المغرب	58956	2.40	65405	8.1	73421	2.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع السابق.

من خلال الجدول يمكن القول أن الجزائر أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الناحية ثم تأتي المغرب ثم تونس لأن كبر الناتج الإجمالي يعطي مؤشرا إيجابيا على كبر حجم السوق و المستثمر يسعى للاستثمار في السوق الأكبر لتحقيق ربح أكبر.

1)-1-4- معدلات التضخم: و الجدول رقم (11) يبين معدلات التضخم في كل من الجزائر و تونس و المغرب في السنوات 2005 و 2006 و 2007.

الجدول رقم(11): معدلات التضخم في كل من الجزائر تونس و المغرب خلال السنوات2007،2006،2005.

	2005	2006	2007
الجزائر	1.6	2.5	3.5
تونس	2	5.5	6.3
المغرب	1	3.3	2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس المرجع السابق.

نلاحظ من الجدول انخفاض نسبة التضخم في كل من الجزائر و المغرب مقارنة بتونس و هذا يعني أن توقعات المستثمرين و المستهلكين تكون أكثر تشاؤما في تونس مقارنة بالجزائر و المغرب و هذا ما سيؤثر سلبا على تدفقات الاستثمارات إليها مقارنة بغيرها.

1)1-5- الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي:

الجدول(12) الاتفاقيات الخاصة بالاستثمارات (1995-2002)

	توقيع الاتفاقيات الخاصة بالاستثمارات	التوقيع على تفادي الازدواج الضريبي
الجزائر	**22**	**12**
تونس	**16**	**11**
المغرب	**29**	**10**

المصدر: الأناكتد تقرير 2003.

نلاحظ من الجدول أن المغرب كانت الأكثر توقيعا للاتفاقيات الخاصة بالاستثمار مقارنة بالجزائر و تونس و هذا من سنة 1995 إلى سنة 2002، حيث وقعت 29 اتفاقية خاصة بالاستثمار تلتها الجزائر ب 22 اتفاقية ثم تونس ب16 اتفاقية، أما اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي فنجد الجزائر في المقدمة ثم تونس ثم المغرب.

1)-1-6- الهيئات المكلفة بالاستثمار[1]: بالنسبة للجزائر هناك المركز الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع وجود شباك وحيد لها، و المجلس الوطني للاستثمار، أما تونس فلديها وكالة تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع وجود 6 ممثلين في الخارج، ووكالة تطوير الصناعة، ووكالة تطوير الاستثمارات الفلاحية، بالإضافة إلى منظمات خاصة(السياحة)، أما المغرب فلديه مديرية الاستثمارات الخارجية (وزارة الشؤون الاقتصادية و الشؤون العامة) بالإضافة إلى 16 مركزا جهويا للاستثمار.

أما فيما يخص المناطق الحرة فلا توجد منطقة حرة في الجزائر في مقابل منطقتان بتونس و منطقة بالمغرب و الثانية في طور القيام بعملية تهيئتها.

[1]-محفوظي فؤاد، مرجع سبق ذكره،ص 55.

1)-1-7- مكانة الدول الثلاث في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار الأجنبي: لتقدير مناخ الاستثمار في أي دولة تلجأ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات إحصائية تدل المستثمرين على الحالة البيئية الاستثمارية في تلك الدول التي يريد المستثمر الأجنبي الاستثمار فيها و من أهم هذه المؤشرات نذكر: " مؤشر الحرية الاقتصادية، و مؤشر الشفافية، المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مؤشر المخاطرة القطرية، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر التنافسية العالمية".[1]

والجدول التالي يبين ترتيب هذه الدول وفق بعض المؤشرات العالمية:

الجدول رقم(13) :ترتيب الجزائر و تونس و المغرب وفق بعض المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار في سنة 2007.

	مؤشر التنافسية	مؤشر سهولة الأعمال	مؤشر تنمية تجارة التجزئة من 30 دولة
الجزائر	76	116	25
تونس	30	80	11
المغرب	70	129	15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مناخ الاستثمار في الدول العربية.

نلاحظ من خلال هذه المؤشرات أن تونس أفضل ترتيبا من كل من المغرب و الجزائر بالنسبة لمؤشرات مناخ الاستثمار.

1)-2-من حيث تدفقات الاستثمار: و الجدول رقم(13) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر و تونس و المغرب خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2006.

---

[1]- لمزيد من المعلومات عن المؤشرات ارجع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص105،94.

الجدول رقم(14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر و تونس و المغرب خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2006 (بملايين الدولارات).

البلد/السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الإجمالي
الجزائر	260	607	292	438	1196	1065	634	882	1081	1795	8249
تونس	365	668	368	779	486	821	584	639	782	3312	8805
المغرب	1207	460	1639	471	2875	534	2429	1070	2946	2898	18072

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

حيث يبين الجدول أن أكبر قيمة من المخزون التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2006 كان من نصيب المغرب بقيمة 18072 مليون دولار بما يمثل نسبة 51% من مجموع تراكمات الدول الثلاث ثم تونس بما قيمته 8805 مليون دولار بما يمثل نسبة 25% ثم الجزائر بقيمة 8249 مليون دولار بما يمثل نسبة 24 %.

و مجموع تراكمات هذه الدول الثلاثة كان بقيمة 35126 مليون دولار أي بنسبة 18.3 % من مجموع تراكمات الدول العربية التي بلغت خلال نفس الفترة 191867 مليون دولار و بنسبة 0.4 % من مجموع تراكمات العالم خلال نفس الفترة و التي بلغت 8721238 مليون دولار.

ثانيا- واقع البطالة والتشغيل في كل من الجزائر و تونس و المغرب:

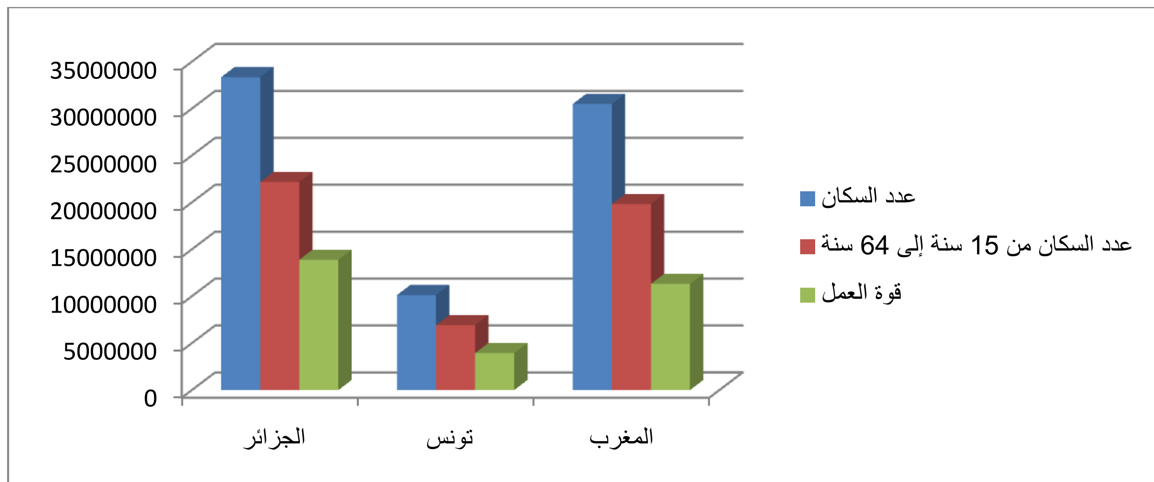
في غياب طريقة مباشرة للاطلاع على أوضاع التشغيل و البطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب بسبب عدم وجود الإحصائيات الكافية و الصحيحة في هذا المجال، وقع اللجوء إلى طريقة غير مباشرة تستعمل المعطيات الديموغرافية المتعلقة بالسكان و السكان النشطين و معدلات البطالة و الإجراءات المتخذة في مجال التشغيل، لمعرفة أوضاع البطالة و التشغيل في هذه البلدان الثلاث.

2)-1- المعطيات الديموغرافية حول تطور عدد السكان و عدد السكان النشطين: لقد أبرزت العديد من الدراسات ما لعدد السكان و هيكلتهم العمرية من تأثير مباشر على البطالة و الشغل و لهذا فالتكلم عن التطور الديموغرافي لهيكلة السكان يعطينا صورة - و لو غير مباشرة - عن واقع البطالة و التشغيل في كل من الجزائر و تونس و المغرب.

فبالنسبة للتطور الديموغرافي فمعدل نمو السكان كان الأكبر في المغرب خلال السنوات الماضية، حيث سجلت المغرب نموا في السكان سنة 2000 بمعدل 1.76 % أما في سنة 2002 فكان المعدل 1.75 % و في سنة 2006 كان معدل النمو 1.68 % ثم تأتي الجزائر ثانية مسجلة معدل نمو قدره 1.59 % سنة 2000 و 1.57% سنة 2002 و 1.58% سنة 2006 و بالمقابل سجلت تونس أقل معدلات النمو في السكان بمعدل 1.15% سنة 2000 و 1.09% سنة 2002 و 1.1% سنة 2006.

أما بالنسبة لعدد السكان و قوة العمل (تتمثل في العمالة مضاف إليهم العاطلين الذين يبحثون عن العمل) و عدد السكان بين سن 15 و 64 سنة (اخترنا هذه الفئة العمرية لأن الإحصاءات الرسمية للعمالة تراعي العمالة الموجودة في هذه الفئة) خلال 2006 فيوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (14): عدد السكان الكلي و عدد السكان بين سن 15 و 64 سنة و كمية قوة العمل لكل من الجزائر و تونس و المغرب في سنة 2006.



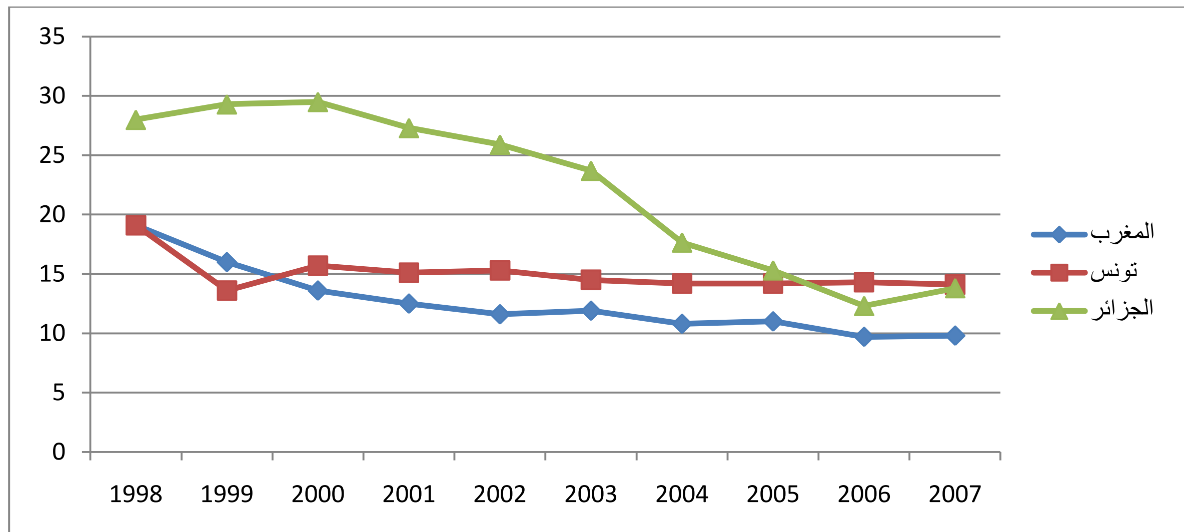
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية.

حيث بلغ عدد السكان في الجزائر في سنة 2006 ما يقارب 33351137 نسبة منهم نسبة 66.5% يتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة و بنسبة 41.6 % كقوة عمل، أما تونس فقد بلغ عدد سكانها 10128100 نسمة منهم نسبة 68.3 % تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة و بنسبة 38.9% كقوة عمل، و أما المغرب فقد بلغ عدد السكان فيها 30496553 نسمة منهم نسبة 65% تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة و بنسبة 37 % كقوة عمل.

نلاحظ تقارب في النسب بالنسبة لقوة العمل و هذا يعني أن الاختلاف في معدلات البطالة إن وجد لا يمكن ربطه بحجم قوة العمل لتقارب هذه النسبة بين البلدان، لأنه كما علمنا في الفصل الأول أن معدل البطالة ما هو إلا عدد العاطلين على قوة العمل في 100.

2)-2- البطالة في الجزائر و تونس و المغرب: لقد شهدت معدلات البطالة في الدول الثلاثة انخفاضا بوجه عام، حيث انخفضت البطالة في المغرب من 19.1% سنة 1998 إلى 9.8 % سنة 2007 بمعدل انخفاض قدره 50 %، أما البطالة في تونس فانخفضت من 19.1 % إلى 14.1% بمعدل انخفاض قدر بحوالي 26%، أما الجزائر فقد عرفت أعلى مستويات البطالة في فترة التسعينيات حيث قاربت الثلاثين في المائة في هذه الفترة، حيث بلغت سنة 1998 معدل 28 %، لكن يلاحظ انخفاض هذا المعدل في السنوات القليلة الماضية بشكل ملفت، حيث بلغت سنة 2007 معدل 13.8 % بنسبة انخفاض عن سنة 1998 قدرت بحوالي 51% و الشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال السنوات العشر الممتدة من سنة 1998 إلى سنة2007 و ذلك لكل من الجزائر و تونس و المغرب.

الشكل رقم (15):تطور معدلات البطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب خلال السنوات (1998 إلى 2007).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، و المعهد الوطني للإحصاء بتونس و الديوان الوطني للإحصاء الجزائري.

2)-3- سياسة التشغيل و القضاء على البطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب: للتخفيف من البطالة تبنت كل من الجزائر و تونس و المغرب سياسات و صيغ عديدة لاحتواء هذه الظاهرة و كانت سياسة كل دولة من هذه الدول كالآتي:

- بالنسبة **للجزائر** فقد تبنت صيغ عديدة محسنة من سنة إلى أخرى ضمن برنامج ترقية الشغل، فقامت الجزائر بإنشاء أجهزة تتكفل بالبطالين، و نذكر أربعة أجهزة كان لها الأثر الفعال على سوق العمل منذ بدايات 1990 إلى يومنا هذا و هي:[1]

* الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

* وكالة التنمية الاجتماعية.

* الصندوق الوطني لضمان البطالة.

* الوزارة المنتدبة للشغل.

- أما بالنسبة **لتونس** فقد انتهجت تونس على غرار العديد من الدول سياقا جديدا قوامه تنشيط سوق الشغل و وضعت العديد من الآليات و ذلك بتشجيع الاستثمار و المبادرة و بعث المشاريع و أهم هذه الآليات هي:[2]

* إحداث البنك التونسي للتضامن لمد يد المساعدة لأصحاب المشاريع الخاصة.

*إحداث مرصد وطني للشغل.

*إحداث الصناديق التالية: الصندوق الوطني للشغل وذلك لتمويل العمليات الكفيلة بالرفع من مؤهلات طالبي الشغل، و صندوق الإدماج و التأهيل المهني و ذلك لبعث المشاريع الصغرى و تأهيل المواطن قصد دمجه في سوق العمل، و الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية و المهن الصغرى.

---

[1]- قصاب سعدية، "مرونة علاقات العمل في الجزائر"، الملتقى الوطني حول التشغيل في الجزائر،2008،ص16.

[2] - موقع الوكالة التونسية للتشغيل،موقع الإنترنت http://www.edunet.tn.

– و أما بالنسبة **للمغرب** فقد أطلقت خلال السنوات الثلاث الماضية(2008،2007،2006) برامج لإنعاش التشغيل و تتمثل المعالم الأساسية لهذه البرامج في برنامج " إدماج" و برنامج " تأهيل" و برنامج "مقاولتي".[1]

* فبخصوص برنامج إدماج فإنه يهدف إلى إدماج الشباب العاطلين عن العمل في سوق الشغل بتوفير المناصب المناسبة لهم.

*أما برنامج تأهيل فيهدف إلى تحسين الملائمة بين التكوين و حاجيات سوق العمل، و يتضمن هذا البرنامج نوعين من التكوين، الأول هو تكوين تعاقدي من أجل التشغيل و الثاني تكوين تحويلي.

* أما برنامج مقاولتي فهو عبارة عن تقديم قروض تمويلية من طرف البنوك للشباب لإنجاز مشاريعهم المصغرة.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر و تونس و المغرب.

لقد سعت الدول الثلاث كغيرها من الدول النامية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لجلب الاستثمارات الأجنبية و فسح المجال لها لإنشاء شركات أو الشراكة مع شركات محلية بغية إيجاد فرص عمل جديدة، و من ثم تشغيل أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين كانوا في حالة بطالة أو الذين ينتقلون إليها من مؤسسات وطنية، فاسحين المجال أمام الشريحة العاطلة عن العمل للالتحاق بتلك المؤسسات و هذا ما يؤدي بالطبع إلى تدنية البطالة.

و تشير بعض المعلومات المتوفرة لدينا إلى وجود أثر إيجابي لهذه الاستثمارات من خلال إيجاد فرص عمل جديدة لكن لا نستطيع الجزم بالرغم من توفيرها للعمالة على أنه كان لها أثر إيجابي في خفض معدل البطالة، لاحتمال أن تكون مناصب العمل الموفرة من طرف هذه الاستثمارات كانت على حساب مناصب العمل التي كانت توفرها الشركات الوطنية.

[1]– حوار مع جامور وزير التشغيل و التكوين المهني المغربي، موقع الإنترنت www.emploi.gov.ma.

أولا– أثر الاستثمار الأجنبي على البطالة في الجزائر:

بحسب المعطيات التي استطعنا الوصول إليها، تؤكد أن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الجزائر كان له انعكاسا إيجابيا، حيث قدر عدد العمال الذين تم تشغيلهم من طرف الشركات الأجنبية في الجزائر إلى غاية 2003 بنحو 10799 عامل، و يتضح من الجدول رقم (15) أن عدد مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع الأجنبية عرف قفزة نوعية حيث بلغ في سنة 1999 حوالي 5957 و في سنة 2001 حوالي 4609 منصب عمل و في سنة 2003 كانت مناصب العمل الموفرة 5285 منصب عمل، لكن تبقى المناصب التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية متواضعة بالنظر إلى القطاعات التي استهدفتها: المحروقات، البناء، و الاتصالات.

الجدول رقم(15): عدد المشاريع وعدد مناصب العمل بهذه المشاريع

السنة	1999	2001	2003
عدد المشاريع	60	43	45
عدد العمال	5957	4609	5285

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أما بالنسبة لمقارنة حجم التشغيل في الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر فيتضح جليا من خلال الجدول رقم(16) أن أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل كان محتشما جدا حيث أن مجموع مناصب العمل الذي وفرها من (1993–2006) وصل إلى 110586 منصب عمل، بما يوافق 5.17% من إجمالي مناصب العمل و المقدرة بنحو 2178768 بينما كان نصيب الاستثمار المحلي من إجمالي مناصب ما نسبته 94.83%.

و لكن لابد من التنبيه أن نسبة 1.28% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر وفرت 5.17% من مناصب الشغل في مقابل 98.72% من الاستثمار المحلي وفرت 94.83% من مناصب الشغل مما يدل على أن هناك فعالية كبيرة من طرف الاستثمارات الأجنبية في توفير مناصب الشغل، أي أن الاستثمارات الأجنبية وفرت أربع أضعاف ما توفره نفس الكمية من الاستثمارات المحلية من مناصب الشغل و الجدول التالي يبين نصيب كل من الاستثمار الأجنبي و المحلي من العمالة خلال سنة 2006.

الجدول رقم(16): نصيب الاستثمارات الأجنبية و الاستثمارات المحلية من العمالة في سنة 2006.

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	بالمائة%	عدد العمال	بالمائة%
الاستثمار المحلي	64974	98.72	2028182	94.83
الاستثمار الأجنبي المباشر	846	1.28	110586	5.17
المجموع	65820	100	2138768	100

المصدر: فارس فضيل، محمد طالبي، محمد ساحل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع التشغيل في الجزائر،2008، ص 138.

ثانيا- أثر الاستثمار الأجنبي على البطالة في المغرب[1]:

نظرا لقلة المعطيات الخاصة بالعمالة في الشركات الأجنبية في المغرب، سنكتفي بذكر بعض الأمثلة لشركات أجنبية و توظيفها للعمالة المغربية، فنجد مثلا أنه تم تأسيس شركة مشتركة للطيران في سنة 2006 برأس مال من المستثمر الأجنبي قدره 40% حيث تشغل 100 عامل في انتظار تعزيز قدراتها لتصل في آفاق 2010 إلى ما يقارب 400 عامل، و كذلك نجد أن المغرب حسب وكالة المغرب العربي للأنباء قامت بتوقيع 7 اتفاقات استثمارية أجنبية قيمتها 2.3 مليار دولار لإقامة مشاريع في قطاعات السياحة و الصناعة و الخدمات و التي ستوفر حوالي 5786 فرصة عمل، و نجد كذلك أن المغرب وقعت اتفاقية مع شركة " زودياك" الدولية المتخصصة في صناعة معدات الطائرات و التي ستمكن حسب تقديرات مغربية من إيجاد 250 شغل مباشر أغلبهم للمهندسين، إلى غير ذلك من الشركات الأجنبية التي أنشأت العشرات من مناصب العمل و ساهمت في تقليص البطالة في المغرب.

ثالثا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في تونس:

لقد عرف مساهمة الشركات الأجنبية في امتصاص البطالة تطورا ملحوظا في تونس منذ سنة 1980، حيث كان حجم العمال في هذه الشركات سنة 1980 حسب هيئة الأمم المتحدة ما يقارب 36678 عامل بنسبة 2% من مجموع العمالة في ذلك الوقت ثم ارتفع إلى 85672 عامل سنة 1990

[1] - هذه المعلومات مأخوذة من موقع وكالة المغرب العربي للأنباء.

بمعدل 3.5 % ثم ارتفع إلى 222905 عامل سنة 2002 بمعدل 6.3 % من حجم العمالة و الجدول التالي يبين تطور حجم العاملة التونسية في الشركات الأجنبية.

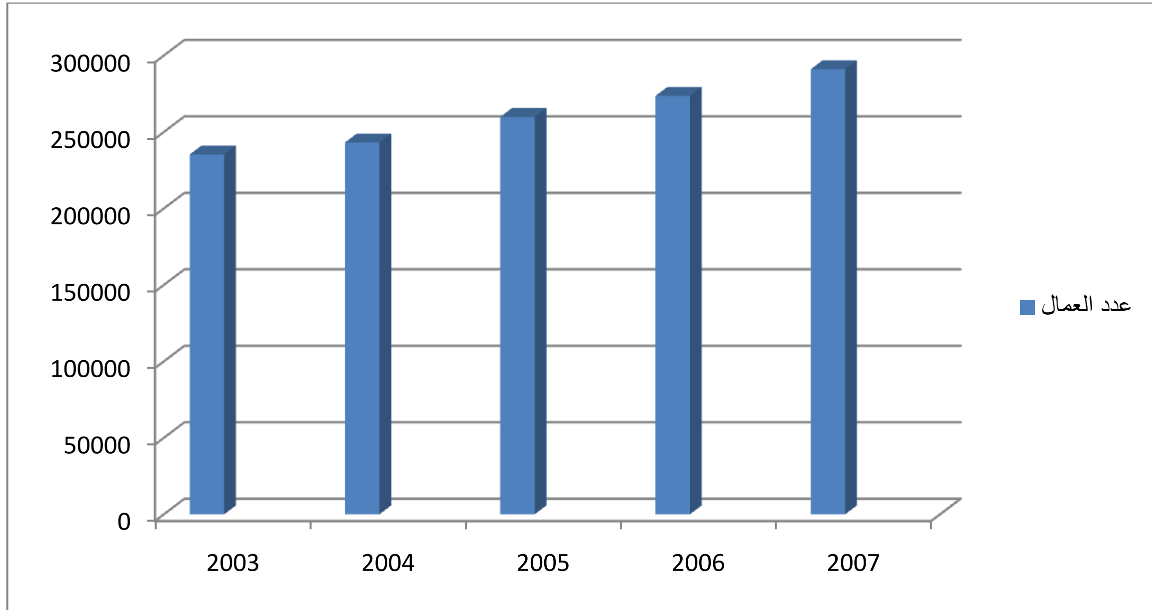
الجدول رقم(17): عدد العمال في الشركات الأجنبية في تونس من سنة 1980 إلى 2002.

السنة	عدد الشركات الأجنبية	عدد العمال
1980	242	36 678
1981	257	38 449
1982	277	42 297
1983	303	46 688
1984	334	49 311
1985	374	54 141
1986	402	55 818
1987	455	59 932
1988	539	66 569
1989	676	77 117
1990	887	85 672
1991	1 011	95 447
1992	1 134	108 237
1993	1 270	118 111
1994	1 426	132 355
1995	1 520	143 031
1996	1 604	153 268
1997	1 841	166 315
1998	1 995	178 745
1999	2 105	189 903
2000	2 230	204 555
2001	2 339	215 299
2002	2 503	222 905

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، ص 9.

و كذلك في سنوات 2003 و 2004 و 2005 و 2006 و 2007 فقد عرف عدد الشركات الأجنبية في تونس تطورا ملحوظا مع زيادة عدد العمالة الموظفة في هذه الشركات، و الشكل التالي يوضح تطور العمالة المشغلة في هذه الشركات.

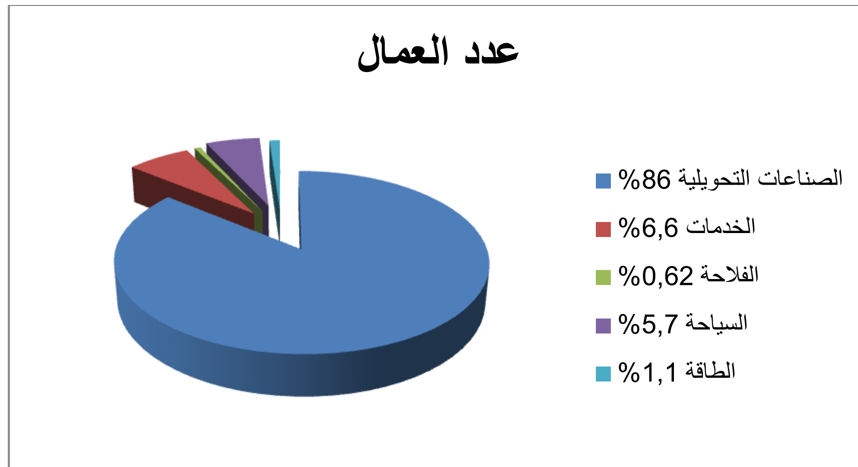
الشكل رقم(16): تطور العمالة في الشركات الأجنبية في تونس خلال السنوات **(2002-2007)**.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات من وكالة تطوير الاستثمار الأجنبي في تونس.

و لقد تركزت معظم هذه العمالة في سنة 2007 في قطاع الصناعات التحويلية بعدد 250086 ثم قطاع الخدمات ب 19276 ثم قطاع السياحة بعدد عمال قدر ب 16562 و الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (17): توزيع العمال حسب القطاعات في الشركات الأجنبية في تونس لسنة 2007.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وكالة تطوير الاستثمار الأجنبي في تونس.

أما في سنة 2008 فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس في قطاع الصناعات المعلمية 272.1 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2008 مسجلا نموا ب52.9 % مقارنة

بنفس الفترة من السنة الماضية، و ذلك بإحداث 180 مشروع مكنت من توفير 6500 فرصة عمل حسب وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس.

ويعود نمو حجم الاستثمار الأجنبي في الصناعات المعملية إلى نمو حجم الاستثمار في صناعة مواد البناء حيث بلغ 67,7 مليون دينار مكنت من إحداث 8 مشاريع خلال الأشهر الثمانية الماضية من عام 2008 وفرت 290 فرصة عمل، ويعود بدرجة ثانية إلى نمو حجم الاستثمار في قطاع النسيج والملابس حيث بلغ 18,3 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الماضية من العام الحالي مكنت من إحداث 78 مشروعا ووفرت أكثر من 3 آلاف فرصة عمل خلال نفس الفترة.

و كذلك نمو في حجم الاستثمار الأجنبي في قطاع الميكانيك والكهرباء حيث بلغ 30,4 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الماضية من العام الحالي مكنت من انجاز 22 مشروعا وساعدت على توفير 1100 فرصة عمل.

كذلك الشأن بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية فقد بلغ حجم الاستثمار 15,6 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الماضية من العام الحالي وذلك لإحداث 16 مشروع ووفرت 137 فرصة عمل خلال نفس الفترة حسب وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

المبحث الثاني: تحليل تباينات البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس و المغرب.

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تحليل تباينات البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و تونس و المغرب و ذلك وفق تقنية تحليل التباين و لهذا سنقوم بعرض مبسط لتقنية التباين في المطلب الأول ثم نقوم بتحليل تباينات البطالة في المطلب الثاني و في المطلب الثالث نقوم بتحليل تباينات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مبدأ تقنية تحليل التباين.

أولا- مفهوم تحليل التباين:

يقصد بتحليل التباين العمليات الرياضية الخاصة بتقسيم مجموع المربعات الكلي لمجموعة من البيانات إلى مصادره المختلفة، و تلخص نتائج التحليل في جدول يعرف بجدول تحليل التباين، و الهدف من إجراء هذا التحليل هو اختبار فرضية تساوي متوسطات مجموعة من العينات تعرف بالمعالجات (أو المعاملات) دفعة واحدة، و لهذا فهو يعتبر توسيعا لاختبار t الذي يستعمل الفرضية الخاصة بتساوي متوسطي عينتين فقط .[1]

و يعود الفضل في ظهور هذا النوع من التحليل إلى العالم فيشر الذي يعتبر أول من وضع أسس تحليل التباين سنة 1923م و قد أدى اكتشاف هذه الطريقة إلى تقدم كبير و سريع في مجال الإحصاء و تصميم التجارب.[2]

و يوجد عدة أنواع من تحليل التباين، و يتم اختيار المناسب منها بالاعتماد بشكل أساسي على عدد المتغيرات المستقلة و كذلك على عدد المتغيرات التابعة، و من أهم أنواع التباين نجد تحليل التباين

1- سعيد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي SSPS**، (المعهد العربي للتدريب و الإحصاء، بغداد، 2003)، ص 126.

2- محمد موسى محمد الشرماني،" مشكلات استخدام تحليل التباين الأحادي و المقارنات البعدية وطرق علاجها"،مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 2000، ص 12.

الأحادي (**ONE WAY ANOVA**) و تحليل التباين الثنائي (**TOW WAY ANOVA**) و تحليل التباين المشترك (**COVARIANCE ANALYSIS**)

ثانيا- أنواع تحليل التباين:

كما قلنا فيما سبق أن أنواع تحليل التباين هي تحليل التباين الأحادي و الثنائي و المشترك.

أ- تحليل التباين الأحادي:[1]هو أسلوب إحصائي يستخدم لاختبار الفروض بين عدد من المجموعات المستقلة في متغير تابع واحد.

ب- تحليل التباين الثنائي:[2] في تحليل التباين الأحادي ندرس تأثير (عامل واحد) متكون من عدة مستويات (متغير نوعي فيه ثلاث فئات أو أكثر) على متغير آخر (متغير متصل)، أما في أسلوب تحليل التباين الثنائي فندرس تأثير متغيرين مستقلين مكونين من عدة مستويات (متغيرين نوعيين) على عامل آخر(متغير متصل).

ج- تحليل التباين المشترك:[3] من المشاكل التي تواجه تحليل التباين أو تصميم التجارب أن هناك عوامل مستقلة(مصاحبة) يرمز لها بالرمز X التي تؤثر على الظاهرة المراد قياس تأثير المتغيرات المستقلة عليها و يرمز لها بالرمز Y و هو المتغير المعتمد، فلغرض التخلص من أثر المتغير المصاحب X نستخدم تحليل التباين المشترك و هو أسلوب يجمع بين تحليل التباين والانحدار.

ثالثا- فرضيات استخدام تحليل التباين الأحادي:

يشترط لاستخدام تحليل التباين الأحادي عدة شروط هي:

أ- استقلالية المجموعات موضع المقارنة.

---

[1]- نفس المرجع السابق،ص 8.

[2]- عماد نشوان، **الدليل العلمي لمقرر الإحصاء التطبيقي**،(جامعة القدس المفتوحة، 2005)، ص 97.

[3]- سعيد زغلول بشير، مرجع سبق ذكره، ص 140.

ب- أن تكون العينات مسحوبة من مجتمعات ذات توزيعات طبيعية.

ج- أن تكون تباينات المجتمعات متساوية بمعنى تجانس التباين بين المجتمعات.

رابعا- منهجية تحليل التباين الأحادي:

تستخدم هذه التقنية كما ذكرنا فيما سبق في حالة وجود متغير مستقل واحد، و عندما يكون هذا المتغير ثابت، و تقوم بمقارنة المتوسطات لأكثر من مجموعتين بهدف معرفة هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذه المجموعات أم لا.

4)-1-عرض المعطيات في حالة تحليل التباين الأحادي:

يتم عرض المعطيات المختلفة للمجموعات محل الدراسة بطريقة تتناسب مع القوانين الإحصائية التي تستخدم في عملية تحليل التباين.

الجدول رقم(18): عرض المعطيات في حالة تحليل التباين الأحادي

المجتمع	حجم العينة	قيم المشاهدات الإحصائية	المجموع	متوسط العينة nY
1	**n1**	**Y11 , y12 , ... y1n**	**T1 = y1.**	**T1/n1**
2	**n2**	**Y21 , y22 , ... y2n**	**T2 = y2.**	**T2/n2**
.	.	. . .	.	.
.	.	. . .	.	.
K	**n**	**Yk1 , yk2 , ... ykn**	**Tk = yk.**	**Tk/nk**
n = Σni	–	–	**G = ΣTi**	**U =G/n**

المصدر: من إعداد الطالب.

4)-2-استخدام الإحصائية (F) لمقارنة المجموعات:

بهدف معرفة هل هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات تستخدم في تحليل التباين الأحادي الإحصائية (F) التي تقارن التغير بين المجموعات مع التغير داخل المجموعات، أي أن التغير الكلي عبارة عن التغير ما بين المجموعات مضافا إليه التغير داخل المجموعات.

.TSS = SST + SSE

حيث أن:

TSS: عبارة عن التغير الكلي و يعطى:

$$TSS = \sum_{i=1}^{k}\sum_{j=1}^{n}(yij - \bar{y})^2$$

SST: عبارة عن التغير ما بين المجموعات و يعطى:

$$SST = \sum_{i=1}^{ni} ni(\bar{yi} - \bar{y})^2$$

SSE: عبارة عن التغير داخل المجموعات و يعطى:

$$SSE = \sum_{i=1}^{k}\sum_{j=1}^{ni}(yij - \bar{y})^2$$

تكتب الإحصائية(F) كما يلي:

$$F = \frac{SST/(k-1)}{SST/(n-k)} = \frac{MST}{MSE}$$

حيث أن:

$$MST = \frac{\sum_{i=1}^{k}(Ti^2/ni) - (G^2/n)}{k-1}$$

و

$$MSE = \frac{\sum_{i=1}^{k}\sum_{j=1}^{ni} yij^2 - \sum_{i=1}^{k}(Ti^2/ni)}{n-k}$$

و نختبر وفق هذه الإحصائية الفرضية التالية لتساوي متوسطات المجموعات:

$H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \ldots\ldots\ldots\ldots = \mu_k$

4)-3- نموذج تحليل التباين الأحادي:

يعطى هذا النموذج كما يلي:

$$Y = \mu + \alpha_1 x_1 + \alpha_2 x_2 + \alpha_3 x_3 + \ldots\ldots\ldots + \alpha_{k-1} x_{k-1} + E$$

حيث أن:

$$X\, i = \begin{cases} 1 \\ -1 \\ 0 \end{cases}$$

أي : (1) حالة المجموعة i، (−1) حالة المجموعة κ ، (0) فيما عدا ذلك.

كما أن μ هو المتوسط العام (متوسط المتوسطات) و يعطى كما يلي:

$$\mu = \frac{1}{k}\sum_{i=0}^{k} \mu i$$

و يتم التعبير عن معاملات النموذج $\alpha 1$ ، $\alpha 2$ ، $\alpha 3$..............$\alpha_{\kappa-1}$ بدلالة المتوسطات μ_1،μ_2، $\mu 3$................ $\mu_{\kappa-1}$ كما يلي:

$\alpha 1$: أي حالة المجموعة(1): $\alpha 1 = \mu 1 - \mu$

$\alpha 2$: أي حالة المجموعة (2): $\alpha 2 = \mu 2 - \mu$

$\alpha 3$: أي حالة المجموعة (3): $\alpha 3 = \mu 3 - \mu$

$\alpha_{\kappa-1}$: أي حالة المجموعة (κ-1): $\alpha_{\kappa-1} = \mu_{\kappa-1} - \mu$

ينتج أن: $\sum_{i=1}^{k-1} \alpha i = 0$

و نختبر وفق هذا النموذج الفرضية التالية:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \ldots\ldots\ldots \alpha_{\kappa-1} \text{ ،} \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 \ldots\ldots\ldots\ldots = \mu_{k-1}$$

و يعني قبول هذه الفرضية أن متوسطات المجموعات المختلفة لا تختلف عن بعضها البعض بمعنوية إحصائية، بينما يعني رفض هذه الفرضية أن متوسطات المجموعات تختلف عن بعضها البعض بمعنوية إحصائية.

المطلب الثاني:تحليل تباينات معدلات البطالة للجزائر و تونس و المغرب.

أولا- عرض المعطيات:

يظهر عرض معطيات البطالة وفق منهجية تحليل التباين الأحادي كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (19):عرض معطيات البطالة في حالة تحليل التباين الأحادي.

المجتمع	حجم العينة	قيم المشاهدات الإحصائية	المجموع	$\bar{Y}n$متوسط العينة
الجزائر	15	13.8،12.3.............25،28.5	T_1 =361.85	24.12
تونس	15	14.3،14.1.............15.6،15.8	T_2=228.7	15.24
المغرب	15	9.7،9.8 ....15.9،19	T_3 =218.8	14.58
–	n =45	–	G =809.35	$\bar{Y}$ =17.98

المصدر: من إعداد الطالب الملحق رقم (1).

ثانيا- اختبار وجود اختلافات معنوية بين المتوسطات:

بافتراض استقلال المجموعات قيد الدراسة و أن كل عينة من هذه العينات الثلاث تتبع توزيعا طبيعيا و أن تباين المجتمعات الثلاثة هي متساوية، نقوم بتحليل التباين الأحادي، حيث نعتبر أن u_1 و u_2 و u_3 هي المتوسطات الهامشية للجزائر و تونس و المغرب على التوالي، و أن المتوسط العام هو $u = 17.98$.

و نختبر وفق الإحصائية (F) الفرضية التالية لتساوي المتوسطات:

H_0 **الفرضية الصفرية**: $\mu_3=\mu_2=\mu_1$.

و ذلك في مقابل الفرضية التالية:

H_1 **الفرضية البديلة** : عدم تحقق الفرضية الصفرية.

الفرضية الصفرية: لا يوجد فرق معنوي (حقيقي) بين متوسط معدل البطالة في المجتمعات الثلاثة.

الفرضية البديلة: يوجد فرق معنوي بين متوسط معدل البطالة في المجتمعات الثلاثة(أي يوجد اختلاف بين متوسط مجتمعين على الأقل).

وانطلاقا من جدول تحليل التباين لاختبار تساوي المتوسطات الثلاثة نحصل على:

الجدول رقم(20): جدول تحليل التباين لاختبار تساوي المتوسطات.

ANOVA

Y

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	871,687	2	435,844	24,069	,000
Within Groups	760,549	42	18,108		
Total	1632,236	44			

المصدر: الملحق رقم (2).

إن قيمة P-v =0.000 المصاحبة للإحصائية F أقل من 0.05 و لهذا نستطيع رفض فرضية العدم لمستوى دلالة 5% وقبول الفرضية H_1 أي توجد فروق معنوية بين متوسطات معدلات البطالة لكل من الجزائر و تونس و المغرب.

<u>ثالثا-المقارنات المتعددة (طريقة أقل فرق معنوي "LSD").</u>

نظرا لوجود فروق معنوية بين متوسطات البطالة للبلدان الثلاث فهذا يعني عدم تساوي متوسطي معدلي بطالة لبلدين على الأقل و لاختبار معنوية الفرق لكل معدلين نلجأ إلى المقارنات المتعددة **MULTIPLE COMPARISONS** باستخدام طريقة أقل فرق معنوي محمي أو محفوظ (LSD).

يتم إجراء اختبار LSD بإتباع الخطوات التالية:

1- حساب قيمة أقل فرق معنوي LSD لاختبار فرض العدم : $H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$ ضد الفرض البديل $H_1: \mu_1 - \mu_2 \neq 0$ و هو :

$$\text{LSD} = t_{(1-\alpha/2\ ،\ v)}\ s_{(\bar{y}_i - \bar{y}_j)}$$

$$s_{(\bar{y}_i - \bar{y}_j)} = \sqrt{\text{MSE}\left(\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}\right)}\ ،\ if\ n_i \neq n_j.$$

$$s_{(\bar{y}_i - \bar{y}_j)} = \sqrt{MSE\left(\frac{2}{n}\right)} \text{ ، } if \;\; n_i = n_j = n.$$

حيث أن MSE هو متوسط مربعات الأخطاء العشوائية و نحصل عليه من جدول تحليل التباين، v هي درجات حرية الأخطاء و نحصل عليها أيضا من جدول تحليل التباين.

2- ترتيب المتوسطات المحسوبة تصاعديا و حساب الفرق بين كل متوسطين متتاليين و مقارنة هذا الفرق بأقل فرق معنوي LSD.

3- إذا كان $|\bar{y}_1 - \bar{y}_2| > LSD$ ترفض فرضية العدم $H_0 : \mu_1 - \mu_2 = 0$ و تقبل الفرضية البديلة $H_1 : \mu_1 - \mu_2 = 0$ و منه وجود فرق معنوي بين المتوسطين μ_1،μ_2 ،k......... i =j= 1.

و لقد تحصلنا على الجدول التالي لاختبارات المقارنات المتعددة لمتوسطات البطالة للبلدان الثلاث :

الجدول رقم(21): اختبار المقارنات المتعددة لمتوسطات البطالة للبلدان الثلاث.

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Y
LSD

(I) X	(J) X	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval Lower Bound	95% Confidence Interval Upper Bound
-1,00	,00	,8600	1,5538	,583	-2,2758	3,9958
	1,00	-8,8767*	1,5538	,000	-12,0125	-5,7409
,00	-1,00	-,8600	1,5538	,583	-3,9958	2,2758
	1,00	-9,7367*	1,5538	,000	-12,8725	-6,6009
1,00	-1,00	8,8767*	1,5538	,000	5,7409	12,0125
	,00	9,7367*	1,5538	,000	6,6009	12,8725

*. The mean difference is significant at the .05 level.

المصدر: الملحق رقم(2).

نلاحظ أنه باستعمال طريقة **L.S.D** فقد ظهرت فروق معنوية بمستوى دلالة 5% بين متوسطات معدلات البطالة للجزائر و تونس من جهة و المغرب و الجزائر من جهة أخرى حيث كانت قيمة P-v =0.000 أقل من 0.05 مع وجود علامة* على فروقات المتوسطات.

أما بالنسبة لمتوسطي معدل البطالة لكل من المغرب و تونس فلا توجد فروق بينهما بمستوى دلالة5% بل حتى بمستوى دلالة 10%.

رابعا- نموذج تحليل التباين الأحادي:

انطلاقا من النتائج السابقة يعطى هذا النموذج كما يلي:

$$Y = 17.98 + \alpha 1\ X\ 1 + \alpha_2\ X2 + \alpha 3\ X3$$

حيث أن:

$$X\ i = \begin{cases} 1 \\ -1 \\ 0 \end{cases}$$

أي : (1) بالنسبة للجزائر، (−1) بالنسبة لتونس، (0) بالنسبة للمغرب.

كما أن μ هو المتوسط العام (متوسط المتوسطات) و يعطى كما يلي:

$$\mu = \frac{1}{k}\sum_{i=0}^{k} \mu i = 17.98$$

و يتم التعبير عن معاملات النموذج α1 ، α2 ، α3 بدلالة المتوسطات μ_1، μ_2، μ3 كما يلي:

α1 : أي حالة الجزائر : $\alpha 1 = 24.12 - 17.98 = 6.14$

α2 : أي حالة تونس : $\alpha 2 = 15.24 - 17.98 = -2.74$

α3 : أي حالة المغرب: $\alpha 3 = 14.58 - 17.98 = -3.4$

ينتج أن : $\sum_{i=1}^{k-1} \alpha i = 6.14 - 2.74 - 3.4 = 0$

و في الأخير يمكن القول أنه يمكن تعميم نتائج هذه العينات المأخوذة من كل من الجزائر و تونس و المغرب عن معدلات البطالة خلال الفترة (1993، 2007) و القول أن هناك اختلاف معنوي و ذو دلالة إحصائية بين متوسطات البطالة لهذه الدول الثلاثة و هناك اختلاف معنوي بين متوسطات

معدلات البطالة بين كل من الجزائر و المغرب من جهة و بين الجزائر و تونس من جهة أخرى و لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين تونس و المغرب.

و أما التفسير الاقتصادي لهذه النتائج فهو أن للجزائر تأثير مختلف عن كل من تونس و المغرب على معدلات البطالة و لا يوجد تأثير مختلف بين تونس و المغرب على معدلات البطالة.

خامسا- تحليل التباين المشترك:

من خلال الدراسة النظرية في الفصل الثاني توصلنا بأنه يمكن أن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على العمالة و معنى ذلك تأثير على معدلات البطالة، لذلك سنحاول التخلص من هذا الأثر باستخدام أسلوب التباين المشترك لنتأكد هل الاختلاف المعنوي في معدلات البطالة الذي توصلنا إليه فيما سبق هو راجع لاختلاف البلدان أم هو راجع لاختلاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين هذه البلدان.

و يتم عرض البيانات لهذا التحليل كالآتي:

الجدول رقم(22): عرض البيانات التحليل.

البلد x	المتغير	المشاهدات
الجزائر	y معدل البطالة I تدفقات الاستثمار	28،28.1،28.5،25 .... 13.8،12.3،15.3 270،0.01،0.01،0.01،.................. 1665،1795،1081.3.
تونس	y معدل البطالة I تدفقات الاستثمار	15.5،15.5،15.8،15.6.......................... 14.1،14.3،14.2 377.5،566.4،656.2،.................... 1618،3312،782.4
المغرب	y معدل البطالة I تدفقات الاستثمار	15.5،15.5،15.8،15.9،........................... 9.8،9.7،11 322،332،551،491،...................... 2577،2898،2933.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1).

حيث أن:

$$X_i = \begin{cases} 1 \\ -1 \\ 0 \end{cases}$$

أي : (1) بالنسبة للجزائر، (−1) بالنسبة لتونس، (0) بالنسبة للمغرب.

و لقد تحصلنا على الجدول التالي لاختبار تحليل التباين المشترك لمتوسط معدلات البطالة للبلدان الثلاث و ذلك بعد إزالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة.

الجدول رقم(23): اختبار تحليل التباين المشترك لمتوسط لمعدلات البطالة للبلدان الثلاث.

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: Y

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	974,907[a]	3	324,969	20,269	,000
Intercept	9582,834	1	9582,834	597,716	,000
I	103,220	1	103,220	6,438	,015
X	946,233	2	473,117	29,510	,000
Error	657,329	41	16,032		
Total	16081,132	45			
Corrected Total	1632,236	44			

a. R Squared = ,597 (Adjusted R Squared = ,568)

المصدر: الملحق رقم (3).

إن قيمة P−v =0.000 المصاحبة للإحصائية F أقل من 0.05 و لهذا نستطيع رفض فرضية العدم لمستوى دلالة 5% وقبول الفرضية H_1 أي توجد فروق معنوية بين متوسطات معدلات البطالة لكل من الجزائر و تونس و المغرب و ذلك بعد إزالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة.

المطلب الثالث: تحليل تباينات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، تونس، المغرب.

أولا- عرض المعطيات:

يظهر عرض معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق منهجية تحليل التباين الأحادي كما يلي:

الجدول رقم (24): عرض معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تحليل التباين الأحادي.

المجتمع	حجم العينة	قيم المشاهدات الإحصائية	المجموع	$\overline{Y}n$ متوسط العينة
الجزائر	28	1665،1795 ....13.2،.348.7	T_1 =10555.73	376.99
تونس	28	15.8،15.6.............14.1،14.3	T_2=15009.4	536.05
المغرب	28	19،15.9................ 9.8،9.7	T_3 =22346	798.07
–	n =84	–	G =47911.13	$\overline{Y}$ =570.37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1).

ثانيا- اختبار وجود اختلافات معنوية بين المتوسطات:

بافتراض استقلال المجموعات قيد الدراسة و أن كل عينة من هذه العينات الثلاث تتبع توزيعا طبيعيا و أن تباين المجتمعات الثلاثة هي متساوية، نقوم بتحليل التباين الأحادي، حيث نعتبر أن u_1 و u_2 و u_3 هي المتوسطات الهامشية للجزائر و تونس و المغرب على التوالي، و أن المتوسط العام هو u =570.37.

و نختبر وفق الإحصائية (F) الفرضية التالية لتساوي المتوسطات:

H_0 **الفرضية الصفرية**: $\mu_1=\mu_2=\mu_3$.

و ذلك في مقابل الفرضية التالية:

H_1 **الفرضية البديلة** : عدم تحقق الفرضية الصفرية.

الفرضية الصفرية: لا يوجد فرق معنوي (حقيقي) بين متوسط تدفقات الاستثمار في المجتمعات الثلاثة.

الفرضية البديلة: يوجد فرق معنوي بين متوسط تدفقات الاستثمار في المجتمعات الثلاثة (أي يوجد اختلاف بين متوسط مجتمعين على الأقل).

وانطلاقا من جدول تحليل التباين لاختبار تساوي المتوسطات الثلاثة نحصل على:

الجدول رقم(25): تحليل التباين لاختبار تساوي المتوسطات الثلاثة.

ANOVA

Y

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2532212	2	1266106	2,244	,113
Within Groups	4,6E+07	81	564337,2		
Total	4,8E+07	83			

المصدر: الملحق رقم(4).

إن قيمة P-v =0.113 المصاحبة للإحصائية F أكبر من 0.05 و لهذا نستطيع قبول فرضية العدم لمستوى دلالة 5% ورفض الفرضية H_1 أي لا توجد فروق معنوية بين متوسطات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر و تونس و المغرب عند مستوى المعنوية0.05.

و لكن هل يمكن أن يكون هناك فرق بين متوسطي اثنين من البلدان الثلاث ذو دلالة إحصائية و لمعرفة ذلك نلجأ إلى المقارنات المتعددة باستخدام طريقة **L.S.D** .

ثالثا-المقارنات المتعددة (طريقة أقل فرق معنوي "LSD"):*

و لقد تحصلنا على الجدول التالي لاختبارات المقارنات المتعددة لمتوسطات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الثلاث باستخدام طريقة L.S.D .

* كان من الفروض أنه بمجرد أننا قبلنا الفرضية الصفرية في تحليل التباين الأحادي(و التي تعني عدم وجود فرق معنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي بين بلدين على الأقل) عدم إجراء المقارنات المتعددة و لكننا كما سنلاحظ أنه باستعمال المقارنات المتعددة وجدنا فرق معنوي بين البلدين.

الجدول رقم(26): اختبارات المقارنات المتعددة لمتوسطات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الثلاث .

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Y
LSD

(I) X	(J) X	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval Lower Bound	95% Confidence Interval Upper Bound
-1,00	,00	-262,0536	200,7730	,196	-661,5289	137,4217
	1,00	159,0596	200,7730	,431	-240,4156	558,5349
,00	-1,00	262,0536	200,7730	,196	-137,4217	661,5289
	1,00	421,1132*	200,7730	,039	21,6379	820,5885
1,00	-1,00	-159,0596	200,7730	,431	-558,5349	240,4156
	,00	-421,1132*	200,7730	,039	-820,5885	-21,6379

*. The mean difference is significant at the .05 level.

المصدر: الملحق رقم (4).

نلاحظ أنه باستعمال طريقة **L.S.D** فقد ظهرت فروق معنوية بمستوى دلالة 5% بين متوسطات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر و المغرب حيث كانت قيمة 0.039 =P-v أقل من 0.05 مع وجود علامة* على فروقات المتوسطات.

أما بالنسبة لمتوسطي الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من المغرب و تونس فلا توجد فروق بينهما بمستوى دلالة5% حيث كانت قيمة 0.196 =P-v و هي أكبر من0.05 و بذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتساوي المتوسطات نفس الشيء يقال بالنسبة لمتوسطي الاستثمار الأجنبي المباشر بين تونس و الجزائر فلا توجد فروق بينهما عند مستوى المعنوية 5% حيث كانت قيمة 0.431 =P-v وهي أكبر بكثير من 0.05 و لذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتساوي المتوسطات و نرفض الفرضية البديلة القائلة بعدم تساويهما عند مستوى المعنوية 5%.

رابعا-نموذج تحليل التباين الأحادي:

انطلاقا من النتائج السابقة يعطى هذا النموذج كما يلي:

$$Y = 570.37 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \alpha_3 X_3$$

حيث أن:

$$X\,i = \begin{cases} 1 \\ -1 \\ 0 \end{cases}$$

أي : (1) حالة الجزائر ، (−1) حالة تونس، (0) حالة المغرب.

كما أن μ هو المتوسط العام (متوسط المتوسطات) و يعطى كما يلي:

$$\mu = \frac{1}{k}\sum_{i=0}^{k} \mu i = 570.37$$

و يتم التعبير عن معاملات النموذج α1 ، α2 ، α3 بدلالة المتوسطات μ_1، μ_2، μ_3 كما يلي:

α1 : أي حالة الجزائر : $\alpha 1 = 376.99 - 570.37 = -193.38$

α2 : أي حالة تونس : $\alpha 2 = 536.05 - 570.37 = -34.32$

α3 : أي حالة المغرب: $\alpha 3 = 798.07 - 570.37 = 227.7$

ينتج أن : $\sum_{i=1}^{k-1} \alpha i = -193.38 + -34.32 + 227.7 = 0$

و في الأخير يمكن القول أنه يمكن تعميم نتائج هذه العينات المأخوذة من كل من الجزائر و تونس و المغرب عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1980، 2007) و القول أنه لا يوجد هناك اختلاف معنوي و ذو دلالة إحصائية بين متوسطات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول الثلاثة و هناك اختلاف معنوي بين متوسطات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين كل من الجزائر و المغرب و لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين تونس و المغرب من جهة و تونس و الجزائر من جهة أخرى.

و أما التفسير الاقتصادي لهذه النتائج فهو أنه لا يوجد لكل من الجزائر و تونس و المغرب تأثير مختلف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و يوجد تأثير مختلف بين الجزائر و المغرب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر و للمغرب.

المبحث الثالث: بناء نموذج لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر و تونس و المغرب.

كنا قد أشرنا في المبحث الثالث من الفصل الثاني ما للاستثمار الأجنبي المباشر من آثار على معدلات البطالة و ذلك من خلال الإطار النظري الذي أثبت أن للاستثمار الأجنبي أثرا على معدل البطالة، و بعد أن بينا الاختلافات الموجودة في معدلات البطالة و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التحليل الوصفي و عن طريق تحليل التباينات في المبحث الثاني من هذا الفصل، سنحاول خلال هذا المبحث معرفة الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في هذه الدول الثلاث خلال الفترة (1993−2007).

و هذا بهدف معرفة طبيعة هذا الأثر من حيث مدى توافقه أو اقترابه من بعض الأطروحات القائلة بأن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي في الخفض من معدلات البطالة والتحقق من هذا الطرح في هذه الدول الثلاث.

و لأجل الوصول إلى هذه الغاية سنستخدم نموذج انحدار بسيط لكل حالة(دولة) على حدة، مع الإشارة إلى أن الهدف من هذا النموذج ليس النموذج في حد ذاته، أي الوصول إلى أفضل تقدير (صحة النموذج) و إنما نقتصر فقط من خلال هذا النموذج على اكتشاف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة على سبيل المقارنة بين الدول الثلاث.

المطلب الأول: عرض النموذج.

يأخذ النموذج المستخدم البطالة كمتغير تابع (مُفَسَر) و الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل (مُفَسِر) و بافتراض وجود علاقة خطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل البطالة فإن النموذج يعطى كما يلي:

$$R = \beta 0 + \beta_1 \, FDI + U$$

حيث أن:

$$R = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

R : هو معدل البطالة = عدد العاطلين / قوة العمل 100X .

FDI : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل مقوما بمليون دولار أمريكي

$\beta 0$: الحد الثابت أو معلمة تقاطع خط الانحدار مع المحور العمودي.

β_1 : معلمة الميل و تساوي $\frac{\Delta R}{\Delta FDI}$

U : الخطأ العشوائي و هو الفرق بين القيمة الحقيقية **Y** و القيمة التقديرية **$\hat{Y}$** و يعرف بالبواقي

حيث أن **$U=Y-\hat{Y}$.**

مع العلم أن الطريقة المتبعة غالبا في تقدير معالم الانحدار β_1 و $\beta 0$ هي طريقة المربعات الصغرى (SLO)، كما أن نموذج الانحدار الخطي البسيط يجب أن يحقق الفرضيات التالية:

1- وجود علاقة خطية بين R وFDI. .

2 – أن الأخطاء العشوائية تتوزع بمتوسط مساوي الصفر δ^2 (فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي)

3- الأخطاء تتوزع طبيعيا و هذا الشرط ليس ضروريا لتقدير المعالم بطريقة SLO و لكنه ضروري لاختبار الفرضيات المتعلقة بمعاملات الانحدار β_1 و $\beta 0$.

4- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

المطلب الثاني تقدير النموذج ومقارنة الميول.

أولا- الارتباط بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل تقدير النموذج مباشرة نقوم أولا بتحديد طبيعة العلاقة الرابطة بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق احتساب معامل الارتباط البسيط و اختبار معنويته و معامل الارتباط الجزئي و ذلك لقياس قوة العلاقة بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر بثبات معدل التضخم.

1)-1- معامل الارتباط الخطي البسيط:

1)-1-1- حالة الجزائر:

بالاعتماد على الملحق رقم (5) كانت قيمة معامل الارتباط لبيرسون بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر هي $r = -0.798$.

بالنسبة لاختبار معنوية الارتباط المعطاة نستخدم الإحصائية (t) التي تتبع التوزيع (t) بدرجة حرية (n-k) بحيث n هو حجم العينة و k عدد المتغيرات و تعطى العلاقة كما يلي:

$$T = r\,\frac{\sqrt{n-k}}{\sqrt{1+r^2}}$$

و نختبر وفق هذا التحويل الفرضية التالية (اختبار ذو طرفين):

$$H0 : \rho = 0$$

$$H_1 : \rho \neq 0$$

و بالاعتماد على الملحق رقم (5) نجد :

- الارتباط بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر (0.798-) معنوي عند مستوى المعنوية 1 % لأن $P\text{-}v = 0.000 < 0.01$.

1)-1-2 حالة تونس:

بالاعتماد على الملحق رقم (6) كانت قيمة معامل الارتباط لبيرسون بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر هي$r = -0.262$.

أما بالنسبة لمعنوية الارتباط المعطى فكانت بالاعتماد على الملحق رقم (6) كما يلي:

- الارتباط بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر(0.262 -) غير معنوي عند مستوى معنوية 10 % لأن: $P\text{-}v = 0.345 > 0.1$.

1)-1-3- حالة المغرب:

بالاعتماد على الملحق رقم (7) كانت قيمة معامل الارتباط لبيرسون بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر هي $r = -0.681$.

أما بالنسبة لمعنوية الارتباط المعطى فكانت بالاعتماد على الملحق رقم (7) كما يلي:

- الارتباط بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر(0.681-) معنوي عند مستوى المعنوية1 % لأن $P\text{-}v = 0.005 < 0.01$.

1)-2- معامل الارتباط الجزئي:

لأنه قد لا توجد علاقة فعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل البطالة و لكن كلا منهما يتأثر بالتضخم لهذا سنحاول من خلال الارتباط الجزئي قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل البطالة باستبعاد معدلات التضخم ثم نقوم باختبار معنوية الارتباط الجزئي بنفس الإحصائية (t) المعطاة في اختبار معنوية الارتباط الخطي البسيط .

1)-2-1 حالة الجزائر:

بالاعتماد على الملحق رقم (8) كانت قيمة معامل الارتباط الجزئي بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر هي $r_{(R1،FDI1)} = -0.7463$.

أما بالنسبة لمعنوية الارتباط المعطى فكانت بالاعتماد على الملحق رقم (8) كما يلي:

- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر(0.7463-) معنوي عند مستوى المعنوية 1 % لأن 0.01> P-v = 0.002.

1)-2-2 حالة تونس:

بالاعتماد على الملحق رقم (8) كانت قيمة معامل الارتباط الجزئي بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر هي 0.238 - = $r_{(R2،FDI2)}$.

أما بالنسبة لمعنوية الارتباط المعطى فكانت بالاعتماد على الملحق رقم (8) كما يلي:

- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر(0.238 -) غير معنوي عند مستوى المعنوية 10 % لأن 0.1 < P-v =0.413.

1)-2-3 حالة المغرب:

بالاعتماد على الملحق رقم (8) كانت قيمة معامل الارتباط الجزئي بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر هي 0.7065 - = $r_{(R3،FDI3)}$.

أما بالنسبة لمعنوية الارتباط المعطى فكانت بالاعتماد على الملحق رقم (8) كما يلي:

- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر(0.7065 -) معنوي عند مستوى المعنوية 1 % لأن 0.01> P-v = 0.005.

ثانيا- النموذج:

نقوم بتقدير النموذج بافتراض تحقق الفرضيات الخاصة بالانحدار الخطي البسيط المذكورة فيما مضى.

2)-1-حالة الجزائر:

2)-1-1- تقدير النموذج:

بعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية انظر الملحق رقم (9):

$R_1 = 29.833 - 0.00848\ FDI_1$

(1.553) (0.002)

$R^2 = 0.637.$

2)-1-2-اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر):

حسب الملحق رقم (9) نجد أن قيمة الإحصائية فيشر هي 22.849 و قيمة P-v = 0.000 المقابلة لها، نستنتج أن النموذج مقبول عند مستوى معنوية 1 % .

2)-1-3-اختبار معنوية المعلمات (اختبار ستيودنت):

يستعمل اختبار ستيودنت لاختبار الفرضية التالية لمعلمة الميل β_1 :

$H_0 : \beta_1 = 0$

$H_1 : \beta_1 \neq 0$

كما تستعمل لاختبار الفرضية التالية لمعلمة التقاطع (الحد الثابت) β_0:

$H0 : \beta_0 = 0$

$H_1 : \beta_0 \neq 0$

- إن قيمة P-V لمعلمة الميل تساوي 0.000 و هي أقل من 1 % و لهذا نرفض فرضية العدم لمعلمة الميل أي أنها تختلف جوهريا عن الصفر بمستوى معنوية 1 %.

- إن قيمة P-V لمعلمة الحد الثابت تساوي 0.000 و هي أقل من 1 % و لهذا نرفض فرضية العدم لمعلمة الحد الثابت أي أنها تختلف جوهريا عن الصفر بمستوى معنوية 1 %.

2)-2- حالة تونس:

2)-2 -1- تقدير النموذج:

بعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية انظر الملحق رقم (10):

$$R_2=15.612-0.000443\ FDI_2$$

(0.498) (0.000)

$R^2=0.069.$

2)-2-2-اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر):

حسب الملحق رقم (10) نجد أن قيمة الإحصائية فيشر هي 0.959 و قيمة P-v = 0.345 المقابلة لها نستنتج أن النموذج غير مقبول عند مستوى معنوية 10 %.

2)-2-3-اختبار معنوية المعلمات (اختبار ستيودنت):

- إن قيمة P-V لمعلمة الميل تساوي 0.345 و هي أكبر من 10 % و لهذا نقبل فرضية العدم لمعلمة الميل أي أنها لا تختلف جوهريا عن الصفر بمستوى معنوية 10 %.

- إن قيمة P-V لمعلمة الحد الثابت تساوي 0.000 و هي أقل من 1 % و لهذا نرفض فرضية العدم لمعلمة الحد الثابت أي أنها تختلف جوهريا عن الصفر بمستوى معنوية 1 %.

2)-3- حالة المغرب:

2)- 3-1- تقدير النموذج:

بعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية انظر الملحق رقم (11):

$$R_3=18.236-0.00263\ FDI_3$$

(1.27) (0.001)

$R^2=0.464$

2)-3-2-اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر):

حسب الملحق رقم (11) نجد أن قيمة الإحصائية فيشر هي 11.269 و قيمة P-v = 0.005 المقابلة لها نستنتج أن النموذج مقبول عند مستوى معنوية 1 % .

2)-3-3-اختبار معنوية المعلمات (اختبار ستيودنت):

- إن قيمة P-V لمعلمة الميل تساوي 0.000 و هي أقل من 1 % و لهذا نرفض فرضية العدم لمعلمة الميل أي أنها تختلف جوهريا عن الصفر بمستوى معنوية 1 %.

- إن قيمة P-V لمعلمة الحد الثابت تساوي 0.005 و هي أقل من 1 % و لهذا نرفض فرضية العدم لمعلمة الحد الثابت أي أنها تختلف جوهريا عن الصفر بمستوى معنوية 1 %.

ثالثا- مقارنة بين ميول النماذج لكل من الجزائر و تونس و المغرب:

- إذا كان لدي معادلتي انحدار لمجموعتين **M** و **F** معرفتين كما يلي:

- $Y_M = \beta_{0\,M} + \beta_{1M}\ X\ + E$

- $Y_F = \beta_{0\,F}\ + \beta_{1F}\ X\ + E$

و نريد معرفة ما إذا $\boldsymbol{\beta_{1M}}$ يختلف عن $\boldsymbol{\beta_{1F}}$ بمعنوية أو بعبارة أخرى هل خط الانحدار لــ **M** كان لا يوازي خط الانحدار لــ **F** و لمعرفة ذلك نتبع الخطوات التالية:

- نعرف متغيرة وهمية اسمها **Z** تأخذ القيمة 0 بالنسبة للمجموعة **M** و تأخذ القيمة 1 بالنسبة للمجموعة **F** و بالتالي تقسيم عينة المشاهدة إلى مجموعتين حيث أن:

$$H = n_m + n_f$$

- H عدد المشاهدات الكلية بالنسبة للمجموعتين.

- n_m عدد المشاهدات بالنسبة للمجموعة M.

- n_f عدد المشاهدات بالنسبة للمجموعة F.

– و عند تعريف المتغيرة الوهمية Z تكون لدي المعادلة التالية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 Z + \beta_3 XZ + E$$

$$\begin{cases} Z = 0 : \ Y_m = \beta_0 + \beta_1 X + E \\ Z = 1 : \ Y_f = (\beta_0 + \beta_2) + (\beta_1 + \beta_3) X + E \end{cases}$$

– نحسب الإحصائية F المعرفة كما يلي:

$$F = \frac{\text{Regression SS}(X، Z، XZ) - \text{Regression SS}(X، Z)}{\text{MS residual}\ (X، Z، XZ)}$$

و نختبر وفق هذه الإحصائية الفرضية التالية:

$$H_0: \ \beta_3 = 0$$

– فقبول الفرضية الصفرية يعني $\beta_{1F} = \beta_{1M}$ و منه فخطا الانحدار لكل من المجموعة **M** و المجموعة **F** متوازيان.

– أما رفض الفرضية الصفرية يعني $\beta_{1F} \neq \beta_{1M}$ و منه فخطا الانحدار لكل من المجموعة **M** و المجموعة **F** غير متوازيان.

3)-1- المقارنة بين ميل نموذج الجزائر و تونس: *

3)-1-1- تعريف المتغيرة الوهمية z و تقدير معلمات النموذج:

نعرف المتغيرة Z حيث $Z = 1$ بالنسبة للجزائر و $Z = 0$ بالنسبة لتونس و بعد تقدير معالم النموذج تحصلنا على ما يلي أنظر الملحق رقم (12):

*خلال المقارنة y هي عبارة عن معدل البطالة و هي التي رمزنا لها فيما سبق بـــ R و X هي عبارة عن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي بمليون دولار أمريكي و هي التي رمزنا لها فيما سبق بالرمز FDI.

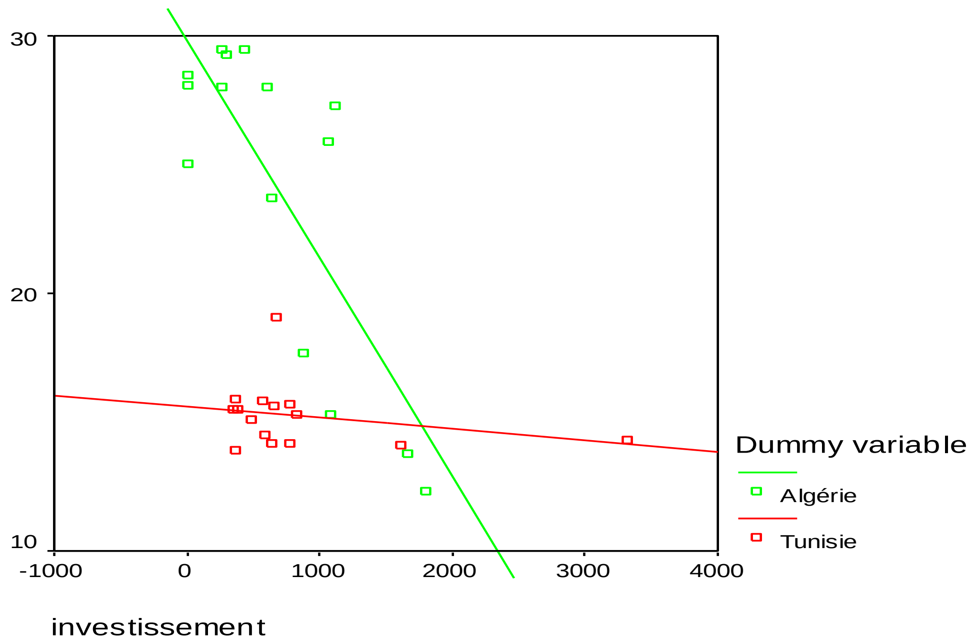
$$Y = 15.612 - 0.000443X + 14.221\,Z - 0.00804\,X\,Z$$

$$\begin{cases} Z = 0 : \ Y_{\text{تونس}} = 15.612 - 0.000443\,X \\ Z = 1 : \ Y_{\text{الجزائر}} = (15.612 + 14.221) - (000443 + 0.00804)X \end{cases}$$

$$= (29.833) - (0.00848)X$$

<u>3)-1-2- رسم خطا الانحدار لكل من الجزائر و تونس:</u>

الشكل رقم(18):خطا الانحدار لكل من الجزائر و تونس.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(1).

نلاحظ من الشكل رقم (18) أن خطا الانحدار لكل من الجزائر و تونس غير متوازيان و هذا ما يعني أن ميل انحدار الجزائر يختلف عن ميل انحدار تونس.

<u>3)-1-3- حساب الإحصائية F:</u>

نحسب الإحصائية F لاختبار الفرضية الصفرية التالية:

$$H_0: \ \beta_3 = 0$$

تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم(27): جدول حساب الإحصائية F لحالة الجزائر و تونس.

المصدر	d.f	SS	MS	F
Regression x.z	2	739.269	369.635	24.674
Residual	27	404.487	14.981	
Regression x.z.xz	3	930.312	310.104	37.774
Residual	26	213.444	8.209	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (12).

$$F = \frac{\text{Regression SS}(X،Z، XZ) - \text{Regression SS}(X،Z)}{\text{MS residual}\ (X،Z، XZ)}$$

$$F = \frac{930.312 - 739.269}{8.209} = 23.271$$

من الملحق رقم (12) نجد أن قيمة P-V المقابلة لقيمة الإحصائية F المتحصل عليها(23.271) هي 0.000 و هي أقل من 5 % و منه نرفض الفرضية الصفرية أي أن β_3 تختلف جوهريا عن الصفر عند مستوى معنوية 5 % و هذا يعني أن هناك فرق معنوي بين معلمة الميل لنموذج الجزائر و معلمة الميل لنموذج تونس.

3)-2-المقارنة بين ميل نموذج الجزائر و المغرب:

3)-2-1- تعريف المتغيرة الوهمية z و تقدير معلمات النموذج:

نعرف المتغيرة Z حيث Z = 1 بالنسبة للجزائر و Z = 0 بالنسبة للمغرب و بعد تقدير معالم النموذج تحصلنا على ما يلي أنظر الملحق رقم (13):

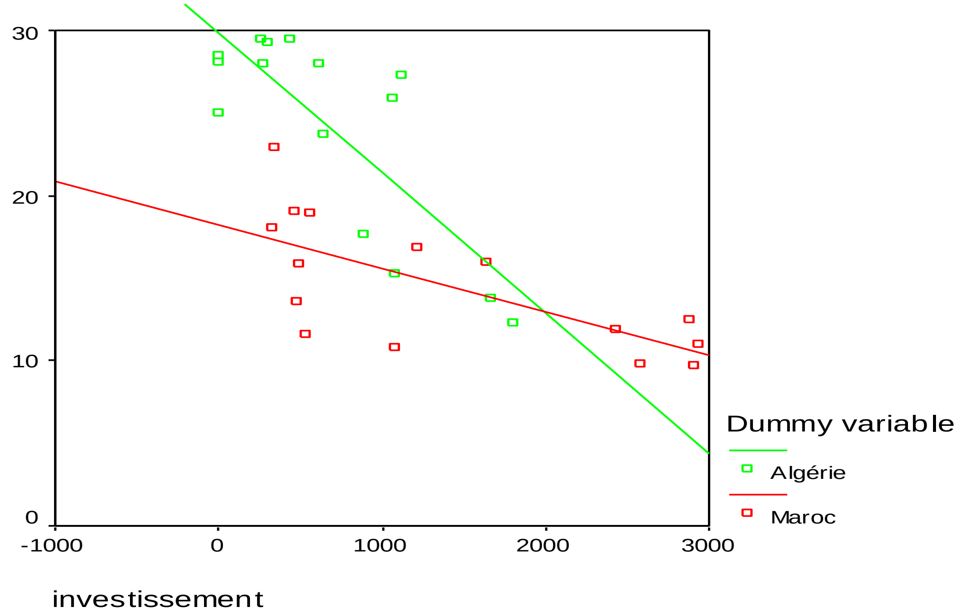
$$Y = 18.236 - 0.00263\text{X} + 11.597\ \text{Z} - 0.00585\ \text{X Z}$$

$$\begin{cases} Z = 0 :\ \text{Y}_{\text{المغرب}} = 18.236 - 0.00263\ \text{X} \\ Z = 1 :\ \text{Y}_{\text{الجزائر}} = (18.263 + 11.597) - (0.00263 + 0.00585)\text{X} \end{cases}$$

$$= (29.833) - (0.00848\ )\text{X}$$

3)-2-2- رسم خطا الانحدار لكل من الجزائر و المغرب:

الشكل رقم(19):خطا الانحدار لكل من الجزائر و المغرب.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(1).

نلاحظ من الشكل رقم (19) أن خطا الانحدار لكل من الجزائر و المغرب غير متوازيان و هذا ما يعني أن ميل انحدار الجزائر يختلف عن ميل انحدار المغرب.

3)-2-3- حساب الإحصائية F:

نحسب الإحصائية F لاختبار الفرضية الصفرية التالية:

$$H_0:\ \beta_3 = 0$$

تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم(28): جدول حساب الإحصائية F لحالة الجزائر والمغرب.

المصدر	d.f	SS	MS	F
Regression x.z	2	1005.458	502.729	31.388
Residual	27	432.444	16.016	
Regression x.z.xz	3	1129.147	376.382	31.695
Residual	26	308.755	11.875	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (13).

$$F = \frac{\text{Regression SS}(X،Z، XZ) - \text{Regression SS}(X،Z)}{\text{MS residual}(X،Z، XZ)}$$

$$F = \frac{1129.147 - 1005.458}{11.875} = 10.416$$

من الملحق رقم (13) نجد أن قيمة P–V المقابلة لقيمة الإحصائية F المتحصل عليها(10.416) هي 0.003 و هي أقل من 5 % و منه نرفض الفرضية الصفرية أي أن β_3 تختلف جوهريا عن الصفر عند مستوى معنوية 5 % و هذا يعني أن هناك فرق معنوي بين معلمة الميل لنموذج الجزائر و معلمة الميل لنموذج المغرب.

3)–3– المقارنة بين ميل نموذج تونس و المغرب:

3)–3–1– تعريف المتغيرة الوهمية z و تقدير معلمات النموذج:

نعرف المتغيرة Z حيث1 = Z بالنسبة لتونس و 0 = Z بالنسبة للمغرب و بعد تقدير معالم النموذج تحصلنا على ما يلي أنظر الملحق رقم (14):

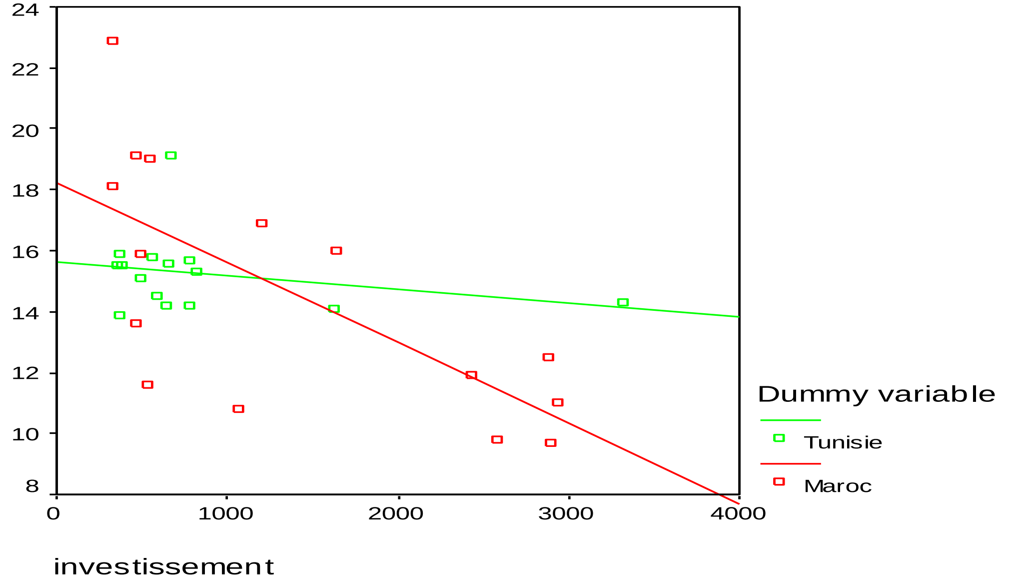
$$Y = 18.263 - 0.00263X - 2.623\,Z + 0.00219\,X\,Z$$

$$\begin{cases} Z = 0 : \; Y_{\text{المغرب}} = 18.236 - 0.00263\,X \\ Z = 1 : \; Y_{\text{اتونس}} = (18.263 - 2.623) + (-0.00263 + 0.00219)X \end{cases}$$

$$= (15.612) - (0.000443\,)X$$

3)-3-2- رسم خطا الانحدار لكل من تونس و المغرب:

الشكل رقم(20):خطا الانحدار لكل من تونس و المغرب.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(1).

نلاحظ من الشكل رقم (20) أن خطا الانحدار لكل من تونس و المغرب غير متوازيان و هذا ما يعني أن ميل انحدار تونس يختلف عن ميل انحدار المغرب.

3)-3-3- حساب الإحصائية F:

نحسب الإحصائية F لاختبار الفرضية الصفرية التالية:

$$H_0:\ \beta_3 = 0$$

تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (29): جدول حساب الإحصائية F لحالة تونس والمغرب.

المصدر	d.f	SS	MS	F
Regression x.z	2	88.672	44.336	7.332
Residual	27	163.270	6.047	
Regression x.z.xz	3	114.095	38.032	7.173
Residual	26	137.846	5.302	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (14).

$$F = \frac{\text{Regression SS}(X،Z، XZ) - \text{Regression SS}(X،Z)}{\text{MS residual}\,(X،Z، XZ)}$$

$$F = \frac{114.095 - 88.672}{5.302} = 4.795$$

من الملحق رقم (14) نجد أن قيمة P–V المقابلة لقيمة الإحصائية F المتحصل عليها(4.795) هي 0.038 و هي أقل من 5 % و منه نرفض الفرضية الصفرية أي أن β_3 تختلف جوهريا عن الصفر عند مستوى معنوية 5 % و هذا يعني أن هناك فرق معنوي بين معلمة الميل لنموذج تونس و معلمة الميل لنموذج المغرب.

المطلب الثالث تحليل النتائج:

سوف نتطرق هنا إلى تحليل النتائج المحصل عليها على سبيل المقارنة، و هذا من خلال مقارنة معامل الارتباط بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث، و المقارنة بين النماذج المقدرة للدول الثلاث، ثم مقارنة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الدول الثلاث و أخيرا مقارنة ميول النماذج الثلاثة.

أولا– مقارنة معاملات الارتباط:

– وجود ارتباط سالب و معنوي بين الاستثمار الأجنبي و معدل البطالة في الجزائر قدر ب0.798– ثم بعدها المغرب بارتباط سالب و معنوي قدر ب0.681– أما تونس فقد كان معامل الارتباط فيها هو الأضعف و غير معنوي و سالب قدر ب 0.262 –، أي أن العلاقة بين الاستثمار

الأجنبي و معدلات البطالة هي الأقوى في الجزائر ثم المغرب ثم تونس مع التنبيه أنه في تونس لا نستطيع تعميم هذه النتيجة على فترة أكبر لأن النتيجة ليست لها دلالة إحصائية.

– انخفض معامل الارتباط الجزئي في الجزائر عن معامل الارتباط البسيط حيث قدر ب 0.7463– و هو ذو دلالة إحصائية و هذا ما يعني أن للتضخم تأثير طفيف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر، بخلاف المغرب التي ارتفع فيها معامل الارتباط الجزئي عن معامل الارتباط البسيط حيث قدر ب 0.7065 – و هو ذو دلالة إحصائية و هذا يعني أنه ليس هناك أي تأثير للتضخم في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل البطالة في المغرب، أما تونس فقد انخفض ليصل إلى 0.238 – لكنه لم يكن ذو دلالة إحصائية.

ثانيا: مقارنة النماذج المقدرة:

إن أهم مؤشر لنموذج الانحدار هو معامل التحديد الذي يعتبر مقياسا لجودة توفيق النموذج حيث قدر هذا المعامل بالجزائر بـــ 0.637 و تفسير ذلك أن 63.7 % من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم المتغيرة المستقلة و التي هي هنا معدل البطالة) تفسرها العلاقة الخطية أي نموذج الانحدار و 36.3 % من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية كأن تكون هناك متغيرات لم تتضمن في النموذج كالإنتاج القومي الإجمالي و معدلات أسعار الصرف و حجم التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج و التضخم والمستوى العام للأجور، إلا أنه يجب التنبيه بأن معامل التحديد يتصف بأنه لو أضيف متغير مستقل للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم تكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج و لهذا يتم احتساب معامل التحديد المصحح الذي يأخذ في الحسبان النقصان الحاصل في درجات الحرية و لقد كانت قيمته في الجزائر 0.609، وكانت المعنوية الكلية للبرنامج مقبولة عند مستوى معنوية 1 % ثم نجد النموذج الخاص بالمغرب في المركز الثاني حيث كان معامل التحديد يساوي 0.464 أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 46.4 % من انحرافات معدل البطالة، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغ 0.423، كما أن المعنوية الكلية للبرنامج مقبولة عند مستوى معنوية 1 %، ثم نجد تونس في المركز الثالث حيث قدر معامل التحديد بـــ 0.069 أي الاستثمارات الأجنبية في تونس لا تفسر سوى 0.69% من انحرافات معدل البطالة بحسب النموذج المقترح، و هذا ما يعني رفض هذا النموذج

لاحتمال أن تكون العلاقة غير خطية خاصة مع وجود معنوية كلية للنموذج غير مقبولة عند مستوى معنوية 10 %.

ثالثا- مقارنة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في كل نموذج:

تشترك الدول الثلاث في وجود أثر سالب للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة و هذا ما يعني أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة لكن بصورة مختلفة من بلد إلى بلد آخر، حيث يكون هذا الأثر أكبر في الجزائر فنجد أن تدفق 1 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يواكب انخفاض البطالة بمقدار 0.00848 % ثم تأتي المغرب في المركز الثاني حيث نجد أن تدفق 1 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يواكب انخفاض معدل البطالة بمقدار 0.00247 % ثم نجد هذا الأثر ضعيف في تونس حيث أن تدفق 1 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية يواكب انخفاض البطالة بمقدار 0.000443 %.

رابعا- مقارنة ميول النماذج الثلاثة:

إن ميل نموذج الجزائر يختلف و بمعنوية عن ميل نموذجي كل من تونس و المغرب و ميل نموذج تونس يختلف و بمعنوية عن ميل نموذج المغرب، و هذا يعني أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة هو مختلف بين كل من الجزائر و تونس و المغرب و هو ذو دلالة إحصائية.

مع التنبيه أن هذه النتائج المحصل عليها كانت بافتراض وجود علاقة خطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة و افتراض تحقق شروط الانحدار الخطي البسيط و إهمال جانب الزمن الذي يؤثر في كل من متغيرة معدل البطالة و متغيرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الهدف من الدراسة لم يكن إيجاد نموذج قياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة و إنما كان الهدف إجراء مقارنة بين الجزائر و تونس و المغرب من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة و محاولة الوصول إلى نتائج تكتسي بعضا من المصداقية عن طريق استعمال بعض التحاليل الإحصائية البسيطة.

خلاصة:

إن الدول العربية كغيرها من دول العالم الثالث تتفشى فيها ظاهرة البطالة حيث بلغت معدلات قياسية خلال العقود الأخيرة خاصة في دول المغرب العربي، هذه الأخيرة التي تسعى جاهدة للقضاء على هذه الظاهرة من خلال سياسات مختلفة للتشغيل التي تختلف من تونس إلى المغرب مرورا بالجزائر لكن هذه السياسات بالرغم من اختلافها إلا أنها تلتقي في محاور رئيسية هي محاولة تحسين أداء اليد العاملة في هذه البلدان عن طريق مراكز التكوين المتخصصة، و كذلك تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع صغيرة عن طريق جملة من المحفزات.

إضافة إلى سياسة التشغيل التي تسعى من خلالها هذه الدول الثلاث للقضاء على البطالة نجد تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترى فيها هذه الدول الثلاثة وسيلة ناجعة للحد من ظاهرة البطالة (رغم حجم العمالة الضئيل الذي وفرته هذه الاستثمارات لهذه الدول)، فنجد المغرب في طليعة هذه الدول الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار ثم تونس ثم الجزائر و الذي عرفت فيه هذه الاستثمارات قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة، و من خلال عرضنا لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي و معدلات البطالة في هذه الدول الثلاث خلال الفترة الزمنية الممتدة من (1993-2007) ظهر لنا زيادة في تدفقات الاستثمار إلى هذه الدول الثلاث مع وجود اختلافات بين هذه التدفقات و هي ذو دلالة إحصائية، إضافة إلى وجود انخفاض ظاهر في معدلات البطالة خاصة في المغرب الذي عرف أدني معدل من معدلات البطالة المسجلة في الدول الثلاثة خلال الفترة (1993-2007)، و كذلك قد وجدنا من خلال الدراسة الإحصائية أنه "يمكن" أن يكون للاستثمار الأجنبي دور و لو ضئيل في خفض معدلات البطالة في هذه الدول و هذا التأثير مختلف من دولة إلى أخرى.

الخاتمة

العامة

في نهاية هذا البحث و من خلال هذه الخاتمة سنتطرق إلى مختلف النتائج و الآراء التي تم التوصل إليها، كخلاصة لدراسة إشكالية تحديد الاختلاف الموجود في واقع البطالة و واقع الاستثمارات الأجنبية و مساهمة هذه الأخيرة في التخفيف من البطالة في كل من الجزائر و تونس و المغرب و الإجابة على مختلف الأسئلة الفرعية، للتأكد من مدى صحة الفرضيات المعطاة في المقدمة، ثم محاولة تقديم توصيات و اقتراحات مبنية على النتائج السابقة ، يمكن الاستفادة منها على مستوى الدراسات العلمية، و في الأخير التكلم عن آفاق الموضوع.

أولا- النتائج:

من خلال الإشكالية المطروحة في الدراسة، تم التوصل إلى العديد من النتائج سنقدمها بشكل نتأكد معه من مدى صحة الفرضيات المقدمة سابقا.

أ- الفرضية الأولى

1 -اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة من مدرسة فكرية إلى أخرى فمن مدرسة كلاسيكية لا ترى بوجود بطالة إجبارية و إن وجدت البطالة فإما اختيارية أو احتكاكية، إلى النيوكلاسيك الذين ما هم إلا امتداد للكلاسيك الذين يؤمنون بالتوظيف الكامل و آلية توازن السوق تلقائيا انطلاقا من خمسة فرضيات متعلقة بسوق العمل، ثم يأتي بعد ذلك كينز ليثور على مبادئ الكلاسيك و النيوكلاسيك نتيجة الأزمة العالمية و الكساد الكبير و تفشي البطالة و رفضه لفكرة حصر البطالة في البطالة الاختيارية و فكرة تعديل السوق لنفسه تلقائيا، و مطالبته بتدخل الدولة للتأثير في الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه إلى مستوى التوظيف الكامل، ثم توالت بعده النظريات بين منتصر له و معارض و مطور لأفكاره، و ربما أهمها نظرية البحث عن العمل التي حاولت إعطاء تفسير جزئي للبطالة و جعل قصور المعلومات الخاصة بسوق العمل من أسباب البطالة مما يدفع بالفرد إلى جمعها و أثناء تلك الفترة يكون في حالة بطالة، و نجد كذلك من النظريات الحديثة نظرية الاختلال و جعلها البطالة على نوعين بحسب سوق العمل فمنها البطالة الكلاسيكية و البطالة الكنزية، و كذلك نجد نظرية تجزئة السوق و جعلها سوق العمل سوقين، سوق أولي و ثانوي و البطالة تنشأ من انتقال الأفراد بين هاذين السوقين.

2 - هناك مفهومين أساسيين للبطالة المفهوم الرسمي و المفهوم علمي، و وفقا للمفهوم الرسمي فالبطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، و مؤهلين له، بالنوع و المستوى المطلوبين، و راغبين فيه، و باحثين عنه، وموافقين للولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة، أما بالمفهوم العلمي فهي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من

الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان ممكن الوصول إليه.

3 -هناك نوعين من البطالة بطالة سافرة و هي التي يقصد بها وجود أفراد قادرين على العمل و مستعدين لذلك ولا يشغلون أي وظيفة، و الثانية هي البطالة المقنعة و هي أن يعمل الأفراد بطاقة أقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، و تنقسم البطالة السافرة إلى بطالة إجبارية و بطالة اختيارية، و البطالة الإجبارية بدورها تنقسم إلى بطالة احتكاكية و هيكلية و دورية و موسمية.

4 -كما أن للبطالة مفهوم علمي و آخر رسمي فكذلك في طريقة قياسها فهناك قياس علمي حيث أن معدل البطالة وفق هذا المقياس تساوي واحد ناقص الإنتاجية المتوسطة الفعلية على الإنتاجية المتوسطة المحتملة، و أما بالمقياس الرسمي فمعدل البطالة ما هو إلا عدد العاطلين على قوة العمل مضروبا في مائة.

5 - للبطالة آثار عديدة فمن الناحية الاجتماعية تؤدي إلى تخلف النظام التعليمي، و فشو ظاهرة السطحية الثقافية، و الإخلال بالعدالة في توزيع جهود التنمية، و من الناحية الاقتصادية هناك عدة جوانب سلبية أهمها ارتفاع معدلات التضخم، و الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الأسرة، أما من الجانب السياسي فنجد هضم الحقوق السياسية و غياب المناخ السياسي الملائم للاستثمار و توسيع نطاق الاستبداد السياسي، و من الجانب الأمني يعد تهديد أمن الدولة أهم أثر سلبي لها من هذا الجانب.

6 - لقد اختلفت طرق معالجة مشكلة البطالة من مدرسة فكرية اقتصادية لأخرى فالنقديون يرون أنه للحد من البطالة يجب التغلب على الركود التضخمي، أما مدرسة اقتصاديات الطلب فيرون أن القضاء عليها يكون بإنعاش الحوافز و خفض الضرائب، و أما مدرسة التوقعات الرشيدة فيقيدون دور الدولة و يطالبون بنقاوة الأسواق للقضاء عليها، ثم نجد المدرسة المؤسسية التي تخالف المدارس السابقة فيدعون إلى إصلاح اجتماعي تلعب فيه الحكومة دورا مهما لتأمين الاستفادة من نظام السوق و بوجوب التفاعل بين الأطراف الثلاثة الفاعلة في النظام للقضاء على البطالة، أما مدرسة الكنزيين الجدد فيرون أنه للقضاء عليها يجب زيادة الادخار و التراكم و الإنتاجية و إعادة تأهيل القوة العاملة، و إضافة إلى كل ما ذكر من آراء للمدارس في كيفية القضاء عليها، هناك ركام ضخم من المقترحات التي أدلى بها بعض السياسيين و الخبراء للقضاء عليها أو التخفيف من حدتها.

الفرضية الثانية:

1 -إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرأس مال عبر الدول و ذلك خارج النظام القانوني و النقدي و المالي و الاقتصادي لصاحب رأس المال، بغرض توظيفه في استثمارات للحصول على عوائد، و يمتاز هذا الاستثمار بطول الأجل، و الفرق الجوهري بينه و بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو مشاركة صاحب المال في إدارة الشركة بالنسبة للمباشر و ذلك عكس غير المباشر.

2 -تتعدد و تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لأهمية و خصائص كل شكل، و تقسم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنواع كثيرة حسب محاور عدة، فحسب ملكية النشاط هناك الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك و استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي و لكل نوع من هاذين الاستثمارين مزايا و عيوب بالنسبة للمستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة، أما حسب طبيعة النشاط الوظيفي فهناك عمليات التجميع و وكلاء التوزيع،و عقود الإدارة، وأما حسب نوع التبعية للشركة فهناك ما له تبعية كاملة للشركة الأم، وهناك فروع تتوحد ضمن مخطط هيكلي واحد يجمعها الشركة الأم.

3 -تختلف وجهات النظر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فوجهة النظر الكلاسيكية التي ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي بصفة كلية، تقابلها وجهة النظر الحديثة التي ترى أن كلا طرفي الاستثمار تربطهما علاقة متبادلة و كلا منهما يستفيد من الآخر.

4 -تقدم الدول التي ترغب في استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر حوافز عديدة، منها حوافز مالية و حوافز تمويلية و حوافز أخرى كاستقرار الأسعار و توفير عوامل الإنتاج و الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى غير ذلك من الحوافز، و في مقابلة هذه الحوافز نجد معوقات تحول دون دخول المستثمر الأجنبي، مثل وضع قيود على الاستثمار الأجنبي المباشرأو عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي إلى غير ذلك من العوائق.

5 -يؤثر الاستثمار الأجنبي في غالب الأحيان على العمالة بشكل إيجابي و يحسن ميزان المدفوعات و يساهم في نقل التكنولوجيا و تحقيق التنمية الاقتصادية و التنمية الجهوية و زيادة معدل التراكم الرأسمالي، و يزيد في كثير من الأحيان في تدفق النقد الأجنبي و تحسين أداء المنظمين و الإداريين، و من جهة أخرى فالاستثمار الأجنبي يساهم في ضياع بعض الموارد المالية و يزيد في الاستهلاك و يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم و يلوث البيئة و يضعف المشاريع المحلية و يغير البنى الاجتماعية و الثقافية للبلد المضيف.

الفرضية الثالثة:

1- تختلف البيئة الاستثمارية بين الجزائر و تونس و المغرب، و تعتبر تونس أفضل الدول الثلاثة من ناحية البيئة الاستثمارية حسب المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار الأجنبي، ولقد سعت الدول الثلاثة إلى إيجاد السبل الكفيلة بزيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية عن طريق إنشاء هيئات خاصة مكلفة بمهمة الترويج و التحفيز و تحسين البيئة الاستثمارية، أما من ناحية التدفقات فتأتي المغرب في المرتبة الأولى من حيث حجم التدفقات ثم تونس ثم الجزائر و هذا خلال العشرين سنة الماضية.

2- عرفت معدلات البطالة ارتفاعا رهيبا في الدول الثلاثة خلال بداية التسعينيات خاصة في الجزائر إلا أن هذه المعدلات عرفت انخفاضا ملموسا خلال السنوات الأخيرة خاصة في المغرب التي انخفضت فيها المعدلات إلى ما دون 10%.

3- سعت الدول الثلاث إلى تخفيض معدلات البطالة عن طريق تفعيل برامج خاصة بتشغيل الشباب و وضعت هيئات خاصة بهذا الغرض، فنجد في الجزائر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، و في تونس المرصد الوطني للشغل و في المغرب نجد إطلاق برامج خاصة لإنعاش الشغل تتمثل في برنامج إدماج و تأهيل و مقاولتي، و بالرغم من اختلاف السياسات الخاصة بالتشغيل إلا أنها تلتقي في مجملها في محاور رئيسية، هي محاولة تحسين أداء اليد العاملة و تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع مصغرة خاصة بهم.

4- فيما يخص دور الاستثمار الأجنبي في الحد من ظاهرة البطالة، فنجد أن هذه الاستثمارات ساهمت في إيجاد العديد من فرص العمل في كل من الجزائر و تونس و المغرب، إلا أن هذه المساهمة تبقى ضئيلة و ليست بمستوى الآمال المعلقة من هذه الدول على هذا النوع من الاستثمارات للمساعدة في امتصاص البطالة.

الفرضية الرابعة:

1- تشترك الدول الثلاث في وجود أثر سلبي للاستثمارات الأجنبية على معدلات البطالة حيث يؤدي الزيادة في التدفقات إلى تراجع معدلات البطالة و لو بشكل ضعيف.

2- أثر الاستثمار الأجنبي على البطالة أكبر في الجزائر مقارنة مع تونس و المغرب و في المغرب أكبر مقارنة مع تونس.

ثانيا- الاقتراحات و التوصيات:

1 – التحسين المتواصل في المناخ الاستثماري عن طريق تفعيل و تنشيط و تطوير الهيئات الرسمية المكلفة بالاستثمار الأجنبي.

2- محاولة التركيز على الاستثمارات التي تستوعب أكبر عمالة ممكنة من خلال منحها حوافز أكثر.

3- التأكد أثناء إبرام صفقات الاستثمار مع المتعامل الأجنبي من أن هذا الاستثمار لن يعود بالسلب على بعض الشركات الوطنية المشغلة لعدد لا بأس به من اليد العاملة.

4- عدم تعليق آمال كبيرة على الاستثمار الأجنبي في خفض معدلات البطالة بشكل كبير، لذا وجب تفعيل و تنشيط البرامج الخاصة بالتشغيل للحد من ظاهرة البطالة.

ثالثا- آفاق الموضوع:

و في الأخير نقول أنه من غير الممكن الإلمام بجميع حيثيات هذا الموضوع المتشعب، خاصة و أنه لا يقتصر في جوانب عديدة منه على المستوى الإقليمي بل يمتد إلى المستوى العالمي، غير أننا نأمل أن نكون قد ساهمنا و لو بالنزر اليسير في إثراء البحث العلمي و فتح باب لمن يرغب مستقبلا في البحث في موضوع أثر البطالة على الاستثمارات الأجنبية خاصة بوضع نموذج قياسي يوضح فيه هذا الأثر، و ذلك إما عن طريق استعمال بيانات مقطعية (عرضية) لعدد من البلدان خلال فترة زمنية واحدة محددة و القيام بالدراسة، أو عن طريق بيانات طولية لدولة أو دولتين أو ثلاث و هو ما يعرف بالسلاسل الزمنية و القيام بالخطوات الخاصة بمعالجة هذا النوع من البيانات للوصول إلى نتائج تكون لها مصداقية أكبر و قيمة علمية أعظم.

قائمة

المراجع

قائمة الكتب:

أولا- المراجع باللغة العربية:

1- أحمد حسين بتال، **مقدمة في البرنامج الإحصائي SSPS** ، (جامعة الأنبار كلية الإدارة و الاقتصاد،2005).

2- أحمد علي دغيم، **الطريق إلى المعجزة الاقتصادية و القضاء نهائيا على البطالة في الدول النامية**،(مصر ،المكتبة الأكاديمية،2006).

3- إتحاد الخبراء الاستشاريون العرب، **عائد الاستثمار في رأس المال البشري، قياس القيمة الاقتصادية لأداء الأفراد**،(القاهرة، إيتراك للنشر و التوزيع، 2004).

4- المختار بن قوية، " أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006.

5- بارناردين أكيتوبي و آخرون، "الاستثمار العام و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، قضايا اقتصادية"، صندوق النقد الدولي.

6- براهمية أمال، سلايمية ظريفة،" التعجيل بالتغيير تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، البليدة،2006.

7- بن حبيب عبد الرزاق و آخرون،الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، جامعة البليدة،2002.

8- هشام فاروق، **الاستثمارات العربية واقعها و آفاقها في ظل النظام العالمي الجديد**،(القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006).

9- حاتم عبد الجليل القرنشاوي، **الاستثمار في ظل العولمة، التوجهات و المتطلبات**، (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006).

10- حازم البلباوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**،(دار الشروق، القاهرة، 1995).

11- حسن رفدان الهجهوج ، **اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**، (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006).

12- حسين عمر ،**الاستثمار و العولمة**، (القاهرة،دار الكتاب الحديث، 2000).

13- خالد محمد زواوي، **البطالة في الوطن العربي**،(القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004).

14- دريد محمود السامرائي،**الاستثمار الأجنبي، المتطلبات و المعوقات**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

15- رابح حمدي باشا، "أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2008.

16- رشيد سلمي،" أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 200.

17- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**،(الكويت، عالم المعرفة، 1998).

18- رونالد إيرنبج، روبرت سميث، **إقتصاديات العمل**،(الرياض، دار المريخ، 2004) .

19- زينب حسين عوض، **الاقتصاد الدولي**، (الاسكندرية، دار الجامعية الجديدة، 2004).

20- زينب حسين عوض، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (الاسكندرية، الفتح للطباعة و النشر، 2003).

21- زينب صالح الأشوح ،**الإطراد و البيئة و مداواة البطالة**،(القاهرة، دار غريب، 2003).

22- سعيد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي SSPS**، (المعهد العربي للتدريب و الإحصاء، بغداد، 2003).

23- سلمان حسين، "الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

24- سمير يحياوي، "العولمة و تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تحليل اقتصادي 2005/2004.

25- صالح تومي، **مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي، (**دار أسامة،الجزائر،2005**).**

26- صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص،(** الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية،2005 **).**

27- صلاح عباس، **العولمة و أثرها في البطالة و الفقر التكنولوجي، (**الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004**).**

28- عادل محمد رزق، **الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية من منظور إداري و محاسبي، (** دار طيبة، بدون مدينة نشر ،2004**).**

29- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي، (**بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،2003**).**

30- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية، (**بدون مدينة نشر،الدار الجامعية الجديدة،2005**).**

31- عبد السلام أبو قحف ، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية** ، الطبعة الرابعة، **(**مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998**).**

32- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل جدوى الاستثمارات الأجنبية، (** الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001**).**

33- عبد العزيز محمد النجار ،**الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات،(** بدون مدينة نشر، المكتب العربي الحديث، 2007**).**

34- عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظـــل التطـــورات العالميـــة الراهنـــة "، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004/2003.

35- علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة، دراسة تحليلية،تطبيقية**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005).

36- علي عبد الفتاح أبو شرار ،**الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**،(بدون مدينة نشر، دار المسيرة ، 2007).

37- عماد نشوان، **الدليل العلمي لمقرر الإحصاء التطبيقي**،(جامعة القدس المفتوحة،2005).

38- عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**،(الدار الجامعية، مصر، 2000).

39- فارس فضيل،"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، و المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2004.

40- فارس فضيل، محمد طالبي، محمد ساحل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع التشغيل في الجزائر، 2008.

41- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000).

42- فريد النجار،**الاستثمار بالنظم الإلكترونية و الاقتصاد النقدي الرقمي**،(الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004).

43- فريد بشير طاهر، **إقتصاديات العمل**،(الرياض، دار المريخ، 2004).

44- فؤاد محفوظي، " الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007.

45- قدور بوزيدي، " العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،1994.

46- قصاب سعدية، "مرونة علاقات العمل في الجزائر"، الملتقى الوطني حول التشغيل في الجزائر،2008.

47- محمد إبراهيم منصور،علي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي**، (الرياض، دار المريخ،2007).

48- محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991).

49- محمد عبد الله مغازى، **البطالة و دور الوقف و الزكاة في مواجهتها، دراسة مقارنة**،(القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر،2005).

50- محمد عبد العزيز عبد الله ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، (عمان، دار النفائس، 2005).

51- محمد موسى محمد الشرماني، "مشكلات استخدام تحليل التباين الأحادي و المقارنات البعدية و طرق علاجها"، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة،2000.

52- محمد يعقوبي ، توفيق تمار،" آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حالة الدول العربية"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –حالة الجزائر و الدول النامية-، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

53- محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة**،(الإسكندرية، منشأة المعارف،2003).

54- محمود محمد حمودة، **الاستثمار و المعاملات المالية في الإسلام**،(بدون مدينة نشر، الوراق،2006).

55- منير إبراهيم هنيدي، **الفكر الحديث في الاستثمار**، الطبعة الثانية،(الاسكندرية، منشأة المعارف، 2004).

56- مهدي كلو،" الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة"،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2003.

57- نجلاء بوغزالة،" الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000/90"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2002.

58- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**،(بدون مدينة النشر، دار الفكر الجامعي، 2007).

59- نعمة الله نجيب إبراهيم ، **نظرية اقتصاد العمل**،(الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997).

60- هشام بركات حسين، **تحليل البيانات باستخدام برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية**، (القاهرة، دار الكتب العربية للنشر،2007).

61- هشام علي صادق، **الحماية الدولية للمال الأجنبي**، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2002).

62- هشام علي صادق، **النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية**،(الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2003).

63- وعيل ميلود، "دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007.

64- وفاء جلاء محمدين، **التحكيم بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة للاستثمار**،(الإسكندرية، دار الجامعة للنشر،2001).

65- يسري خضر إسماعيل، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية**،(القاهرة، مركز جامعة القاهرة، بدون سنة نشر).

66- معجم لغوي، **منجد الطلاب**،(دار المشرق ، بيروت، 1986).

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية:

1- Bernard Hugonnier, **Investissements directs coopération internationale et firmes multinationales**, (Economica, Paris, 1984).

2-bertrand- bellon et ridha gouia , **investissement direct étranger et développement industriel méditerranée** ,(édition économique , paris, 1998).

3- Caves.R**, Multinational Enterprise and economic analysis**,2 nd edition,(cambridge university pressv, 1996).

4- Charles Albert –michalet , **la séduction des nations ou comment attirer les investissement,(** éditions:economica , paris) .

5- D PLIHOU, "les grandes explications macro-économique du chômage" , in: les cahiers français, documentation française ,n° 246,Mai-Juin 1990.

6- jean-louis mucchelli, **multinationales et investissements croisés** ,(édition:économica, paris).

7-UNCTAD, **world investment report**, 1998.

8- Des firmes multinationales pour un marché mondial », revue d'alternative, économiques N°42 ,4 ème trimestre ,1999**.**

ثالثا- تقارير و مواقع انترنت:

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.

3- التقرير العربي الموحد 2003.

3- تقرير الاقتصاد العالمي 2008.

4- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007.

5- الأناكتد تقرير 2003.

6- موقع الوكالة التونسية للتشغيل،موقع الإنترنتhttp://www.edunet.tn.

7- حوار مع جامور وزير التشغيل و التكوين المهني المغربي، موقع www.emploi.gov.ma.

8- موقع الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz .

9- موقع وكالة المغرب العربي للأنباء www.map.ma.

10- موقع وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس www.investintunisia.tn.

11 - موقع المعهد الوطني للإحصاء في تونس www.ins.nat.tn.

12- موقع مركز الأبحاث الإحصائية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية www.sesric.org.

13- موقع الديوان الوطني الجزائري للإحصاء www.ons.dz.

14- موقع مديرية الإحصاء المغربية www.statistic.gov.ma.

15- موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org.

16- موقع البنك الدولي www.banqumondial.org.

الملاحق

الملحق رقم (1) البيانات .

معدلات البطالة

الجزائر	تونس	المغرب	السنة
13,8	14,1	9,8	2007
12,3	14,3	9,7	2006
15,3	14,2	11	2005
17,65	14,2	10,8	2004
23,7	14,5	11,9	2003
25,9	15,3	11,6	2002
27,3	15,1	12,5	2001
29,5	15,7	13,6	2000
29,3	13,9	16	1999
28	19,1	19,1	1998
29,5	15,9	16,9	1997
28	15,5	18,1	1996
28,1	15,5	22,9	1995
28,5	15,8	19	1994
25	15,6	15,9	1993

تدفقات الاستثمار بمليون دولار

الجزائر	تونس	المغرب	السنة
1665	1618	2577	2007
1795	3312	2898	2006
1081,3	782,4	2933,2	2005
881,9	638,9	1069,8	2004
633,8	583,9	2429,1	2003
1065	821,3	533,8	2002
1113,1	486,4	2874,8	2001
438	778,8	470,6	2000
291,7	367,9	1638,7	1999
606,6	668,1	460,3	1998
260	365,3	1207,2	1997
270	351,1	322	1996
0,01	377,5	332	1995
0,01	566,4	551	1994
0,01	656,2	491	1993
30	583,6	424	1992

1990	317	172,8	80
1990	165	88,7	0,3
1989	167,1	91,8	12,1
1988	84,5	76,2	13
1987	59,6	102,2	3,7
1986	0,6	85,9	5,3
1985	20	138,9	0,4
1984	47	141,5	0,8
1983	46,1	209,2	0,4
1982	79,5	370,7	-53,6
1981	58,6	327,2	13,2
1980	89,4	246,5	348,7

معدلات التضخم

السنة	المغرب	تونس	الجزائر
2007	3,5	3,5	2
2006	2,5	3,04	3,3
2005	3,5	1,88	2,06
2004	10,62	2,6	2,34
2003	8,32	1,94	0,78
2002	1,9	2,36	1,15
2001	0,71	1,77	2,83
2000	24,59	3,17	1,52
1999	10,85	3,11	0,54
1998	3,13	3,02	0,35
1997	7	3,95	1,95
1996	24,02	4,35	1,01
1995	28,57	5,35	7,95
1994	29,07	4,52	1,55
1993	13,62	4,69	3,07

الملحق رقم(2) تحليل التباين و المقارنات المتعددة لمعدل البطالة

ANOVA

Y

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	871,687	2	435,844	24,069	,000
Within Groups	760,549	42	18,108		
Total	1632,236	44			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Y
LSD

(I) X	(J) X	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval Lower Bound	95% Confidence Interval Upper Bound
-1,00	,00	,8600	1,5538	,583	-2,2758	3,9958
	1,00	-8,8767*	1,5538	,000	-12,0125	-5,7409
,00	-1,00	-,8600	1,5538	,583	-3,9958	2,2758
	1,00	-9,7367*	1,5538	,000	-12,8725	-6,6009
1,00	-1,00	8,8767*	1,5538	,000	5,7409	12,0125
	,00	9,7367*	1,5538	,000	6,6009	12,8725

*. The mean difference is significant at the .05 level.

الملحق رقم(3) تحليل التباين المشترك

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: Y

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	974,907[a]	3	324,969	20,269	,000
Intercept	9582,834	1	9582,834	597,716	,000
I	103,220	1	103,220	6,438	,015
X	946,233	2	473,117	29,510	,000
Error	657,329	41	16,032		
Total	16081,132	45			
Corrected Total	1632,236	44			

a. R Squared = ,597 (Adjusted R Squared = ,568)

الملحق رقم(4) تحليل التباين و المقارنات المتعددة لاستثمار الأجنبي المباشر

ANOVA

Y

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2532212	2	1266106	2,244	,113
Within Groups	4,6E+07	81	564337,2		
Total	4,8E+07	83			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Y

LSD

(I) X	(J) X	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
-1,00	,00	-262,0536	200,7730	,196	-661,5289	137,4217
	1,00	159,0596	200,7730	,431	-240,4156	558,5349
,00	-1,00	262,0536	200,7730	,196	-137,4217	661,5289
	1,00	421,1132*	200,7730	,039	21,6379	820,5885
1,00	-1,00	-159,0596	200,7730	,431	-558,5349	240,4156
	,00	-421,1132*	200,7730	,039	-820,5885	-21,6379

*. The mean difference is significant at the .05 level.

الملحق رقم(5) الجزائر الارتباط البسيط.

Correlations

		R1	FDI1
R1	Pearson Correlation	1,000	-,798**
	Sig. (2-tailed)	,	,000
	N	15	15
FDI1	Pearson Correlation	-,798**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,
	N	15	15

**. Correlation is significant at the 0.01 level

الملحق رقم(6) تونس الارتباط البسيط

Correlations

		R2	FDI2
R2	Pearson Correlation	1,000	-,262
	Sig. (2-tailed)	,	,345
	N	15	15
FDI2	Pearson Correlation	-,262	1,000
	Sig. (2-tailed)	,345	,
	N	15	15

الملحق رقم (7) المغرب الارتباط البسيط.

Correlations

		R3	FDI3
R3	Pearson Correlation	1,000	-,681**
	Sig. (2-tailed)	,	,005
	N	15	15
FDI3	Pearson Correlation	-,681**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,005	,
	N	15	15

**. Correlation is significant at the 0.01 level

الملحق رقم (8) الارتباطات الجزائر تونس المغرب.

```
- - -  P A R T I A L   C O R R E L A T I O N   C O E F F I C I E N T S  - - -

Controlling for..    SSS1

                  R1        FDI1

R1            1,0000      -,7463
             (    0)     (   12)
             P= ,        P= ,002

FDI1          -,7463      1,0000
             (   12)     (    0)
             P= ,002     P= ,

(Coefficient / (D.F.) / 2-tailed Significance)

" , " is printed if a coefficient cannot be computed
```

```
- - -  P A R T I A L   C O R R E L A T I O N   C O E F F I C I E N T S  - - -

Controlling for..    SSS2

                  R2        FDI2

R2            1,0000      -,2380
             (    0)     (   12)
             P= ,        P= ,413

FDI2          -,2380      1,0000
             (   12)     (    0)
             P= ,413     P= ,

(Coefficient / (D.F.) / 2-tailed Significance)

" , " is printed if a coefficient cannot be computed
```

- - - P A R T I A L   C O R R E L A T I O N   C O E F F I C I E N T S - - -

Controlling for.. SSS3

	R3	FDI3
R3	1,0000	-,7065
	(0)	(12)
	P= ,	P= ,005
FDI3	-,7065	1,0000
	(12)	(0)
	P= ,005	P= ,

(Coefficient / (D.F.) / 2-tailed Significance)

" , " is printed if a coefficient cannot be computed

الملحق رقم (9) الجزائر.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,798[a]	,637	,609	3,8448

a. Predictors: (Constant), FDI1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	29,833	1,553		19,208	,000	26,478	33,188
	FDI1	-8,48E-03	,002	-,798	-4,780	,000	-,012	-,005

a. Dependent Variable: R1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	337,778	1	337,778	22,849	,000[a]
	Residual	192,176	13	14,783		
	Total	529,954	14			

a. Predictors: (Constant), FDI1

b. Dependent Variable: R1

الملحق رقم (10) تونس.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,262[a]	,069	-,003	1,2791

a. Predictors: (Constant), FDI2

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,569	1	1,569	,959	,345[a]
	Residual	21,268	13	1,636		
	Total	22,837	14			

a. Predictors: (Constant), FDI2

b. Dependent Variable: R2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	15,612	,498		31,325	,000	14,536	16,689
	FDI2	-4,43E-04	,000	-,262	-,979	,345	-,001	,001

a. Dependent Variable: R2

الملحق رقم(11) المغرب.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,681[a]	,464	,423	2,9259

a. Predictors: (Constant), FDI3

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	96,468	1	96,468	11,269	,005[a]
	Residual	111,290	13	8,561		
	Total	207,757	14			

a. Predictors: (Constant), FDI3

b. Dependent Variable: R3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	17,815	1,270		14,023	,000	15,071	20,560
	FDI3	-2,47E-03	,001	-,681	-3,357	,005	-,004	-,001

a. Dependent Variable: R3

الملحق رقم(12) مقارنة ميلا الجزائر و تونس.

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z * X, Investissement(x), Dummy variables (z)[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: CHOMAGE(y)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	930,312	3	310,104	37,774	,000[a]
	Residual	213,444	26	8,209		
	Total	1143,756	29			

a. Predictors: (Constant), Z * X, Investissement(x), Dummy variables(z)

b. Dependent Variable: CHOMAGE(y)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z, investissement(x)[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: chômage (y)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	739,269	2	369,635	24,674	,000[a]
	Residual	404,487	27	14,981		
	Total	1143,756	29			

a. Predictors: (Constant), Z, investissement(x)

b. Dependent Variable: chômage (y)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	15,612	1,116		13,984	,000
	Investissement(x)	-4,43E-04	,001	-,047	-,437	,666
	Dummy variables(z)	14,221	1,608	1,152	8,843	,000
	Z * X	-8,04E-03	,002	-,676	-4,824	,000

a. Dependent Variable: CHOMAGE(y)

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: Y

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	Eta Squared
Corrected Model	930,312[a]	3	310,104	37,774	,000	,813
Intercept	6556,110	1	6556,110	798,611	,000	,968
Z	641,964	1	641,964	78,199	,000	,750
X	235,515	1	235,515	28,689	,000	,525
Z * X	191,043	1	191,043	23,271	,000	,472
Error	213,444	26	8,209			
Total	12768,732	30				
Corrected Total	1143,756	29				

a. R Squared = ,813 (Adjusted R Squared = ,792)

الملحق رقم(13) مقارنة ميلا الجزائر والمغرب.

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z * X, Investissement(x), Dummy variables (z)[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: CHOMAGE(y)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1129,147	3	376,382	31,695	,000[a]
	Residual	308,755	26	11,875		
	Total	1437,902	29			

a. Predictors: (Constant), Z * X, Investissement(x), Dummy variables(z)

b. Dependent Variable: CHOMAGE(y)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z, investissement(x)[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: chômage (y)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1005,458	2	502,729	31,388	,000[a]
	Residual	432,444	27	16,016		
	Total	1437,902	29			

a. Predictors: (Constant), Z, investissement(x)

b. Dependent Variable: chômage (y)

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: Y

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	Eta Squared
Corrected Model	1129,147[a]	3	376,382	31,695	,000	,785
Intercept	6569,587	1	6569,587	553,220	,000	,955
Z	382,415	1	382,415	32,203	,000	,553
X	446,903	1	446,903	37,633	,000	,591
Z * X	123,689	1	123,689	10,416	,003	,286
Error	308,755	26	11,875			
Total	12676,382	30				
Corrected Total	1437,902	29				

a. R Squared = ,785 (Adjusted R Squared = ,760)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	18,236	1,496		12,187	,000
	Investissement(x)	-2,63E-03	,001	-,342	-3,033	,005
	Dummy variables(z)	11,597	2,044	,838	5,675	,000
	Z * X	-5,85E-03	,002	-,439	-3,227	,003

a. Dependent Variable: CHOMAGE(y)

الملحق رقم(14) مقارنة ميلا تونس والمغرب.

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z * X, Investissement(x), Dummy variables (z)[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: CHOMAGE(y)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	114,095	3	38,032	7,173	,001[a]
	Residual	137,846	26	5,302		
	Total	251,942	29			

a. Predictors: (Constant), Z * X, Investissement(x), Dummy variables(z)

b. Dependent Variable: CHOMAGE(y)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z, investissement(x)[a]	,	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: chômage (y)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	88,672	2	44,336	7,332	,003[a]
	Residual	163,270	27	6,047		
	Total	251,942	29			

a. Predictors: (Constant), Z, investissement(x)

b. Dependent Variable: chômage (y)

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: Y

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	Eta Squared
Corrected Model	114,095[a]	3	38,032	7,173	,001	,453
Intercept	3366,025	1	3366,025	634,885	,000	,961
Z	20,219	1	20,219	3,814	,062	,128
X	50,172	1	50,172	9,463	,005	,267
Z * X	25,424	1	25,424	4,795	,038	,156
Error	137,846	26	5,302			
Total	6927,150	30				
Corrected Total	251,942	29				

a. R Squared = ,453 (Adjusted R Squared = ,390)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	18,236	1,000		18,240	,000
	Investissement(x)	-2,63E-03	,001	-,848	-4,540	,000
	Dummy variables(z)	-2,623	1,343	-,453	-1,953	,062
	Z * X	2,190E-03	,001	,499	2,190	,038

a. Dependent Variable: CHOMAGE(y)